جامعة وهران 2 محمد بن احمد

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الأنتربولوجيا

السنة الثانية ماستر/ السداسي الثالث
تخصص : علم الاجتماع التنظيم و العمل

سند بيداغوجي حول مادة

التحليل السوسيولوجي للمؤسسة الجزائرية

إعداد
د/ حساين زهية

السنة الجامعية : 2022 - 2023

البطاقة التقنية للمقياس

بطاقة تعريفية للمادة :

- **مؤسسة الانتماء**
  - **الجامعة:**جامعة وهران 2 محمد بن احمد
  - **الكلية :** كلية العلوم الاجتمـــــــــــــاعية
  - **القسم :** قسم علم الاجتماع و الانتربولوجيا

- **تقديم المادة:**
  - **المستوى التعليمي :**ماستر
  - **الفئة المستهدفة :** طلبة السنة الثانية ماستر/ السداسي الثالث
  - **التخصص** : علم الاجتماع التنظيم و العمل
  - **أستاذ المادة:** د. حساين زهية
  - **نوع المادة التعليمية :**أساسية
  - **عنوان المادة :**علم النفس الاجتماعي للعمل
  - **الرصيد :** 00
  - **المعامل :** 05
  - **المدة :** 14 أسبوع
  - **الحجم الساعي :** ساعات في الأسبوع (2سا 00 د محاضرة - 1سا 30 د تطبيق)
  - **التقويم :**امتحان كتابي + نشاطات منزلية (إعداد عروض و بطاقات قراءة لكتب محددة).

مختصر هوية المادة

المادة	عدد الساعات		المعامل	تخصص	المستوى	الأستاذة
	محاضرة	تطبيق				
التحليل السوسيــولوجي للمؤسسة الجزائرية	2 س	1.30 س	5	علم الاج التنظيم و العمل	ماستر السنة الثانية / السداسي الثالث	حساين زاهية

1 ـ هدف الوحدة البيداغوجية:

تهدف هذه الوحدة إلي إكساب الطالب معارف عملية حول علاقات المؤسسة بالمحيط الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي و الثقافي و مدي تأثير هذه المكونات علي نمو هذه المؤسسة. ومحاولة تحديدالعلاقة بين الماكرو بالميكرو.

ـ 2 ـ المتلقي المعني بالمادة:

المقياس موجه لطلبة السنة الثانية ماستر السداسي الثالث، تخصص علم الاجتماع التنظيم والعمل.

.3. وصف بالمادة:

التحليل السوسيولوجي للمؤسسة يستوجب معرفة جيدة للمحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل ضمنه وتتفاعل معه وبه ومعرفة التوجه السياسي والاجتماعي الذي يفرض نظرته على مسار الاختيار التنموي.

- مما يفسر اختلاف المنظور الاجتماعي للمؤسسة حسب الفكر الاقتصادي والاجتماعي المنتهج وطبيعة ملكية وسائل الإنتاج المعتمدة.
- فالمؤسسة لا تعمل بشكل منعزل عن محيطها بل تؤثر فيه و تتأثر به . تتأثر بطبيعة التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع التي تكون من توافق البناء التحتي **والبناء** الفوقي و المفسرة لنوعية الملكية السائدة فيه.[1]

.4.محتوي البرنامج

أ ـ إيضاحات مهمة عنالبرنامج:

ملاحظة: تم ضبط برنامج مقياس التحليل السوسيولوجي وفقا لصيغة **القرار رقم: 96 المؤرخ في 19 سبتمبر 1997** والمتضمن مختلف البرامج التكوينية والبيداغوجية الموجهة لمختلف التخصصات لنيل الشهادة العليا في علم الاجتماع و الاعتماد أيضا علي **الإضافات الأكاديمية الناتجة عن انشغالات علمية متخصصة** شكلت بالنسبة لنا منبع علمي ساعدنا علي نسج خيوط محتوي برنامج هذه الوحدة البيداغوجية .

علي العموم **المحتوى سيركز علي عاملين أساسيين: الاقتصاد الموجه و الانتقال إلي اقتصاد السوق ، الأول ينشغل بالمؤسسة الاقتصادية الاشتراكية باعتبارها النموذج** الذي كان معتمدا لإنجاز عملية التنمية التي تنهض بشكل أساسي على قطاع الدولة و مؤسساته. فجميع **المواثيق الوطنية المتمثلة في الدستور والميثاق الوطني** كرست محتوياتها لتجسيد طابع الملكية الجماعية واعتمدت كتشكيل حكومي وتعاوني جعل من المؤسسة الاقتصادية الاشتراكية (العمومية) كأساس حتمي يبنى عليه الاقتصاد الوطني.

والعامل الأساسي الثاني هو المرحلة الانتقالية لاقتصد السوق و حتمية دور القطاع الخاص في انجاز التنمية المأمولة سياسيا لما يلقاه من دعم و مرافقة مما يفرض علينا ضرورة الإحاطة بإشكالية القطاع و اصل تكونه و علاقته بواقع خيار التنمية وما شكلته من أثر علي

[1] صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

نموه بالإضافة إلي معالجة عدة إشكاليات أساسية مرتبطة ارتبطا وثيقا بالمرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق مثل : برنامج التوازن الهيكلي و بنوده و اثره ، الخصخصة، الشراكة الأجنبية ...الخ .

ب - وعليه استقر محتوي البرنامج علي المحاور الثلاث التالية:

المحور الأول:مدخل تمهيدي عن مرحلتي(الاقتصاد الموجه و اقتصاد السوق) و مختلف المفاهيم المرتبطة بها

1- ظروف مرحلتي الاقتصاد الموجه والانتقال لاقتصاد السوقو مختلف المفاهيم المرتبطة بها.

.2. الأشكال التنظيمية المختلفة التي خضعت لها المؤسسة العمومية :

نستهل العرض بفحص تقييمي ونقدي لمختلف الأشكال التنظيمية التي عرفتها المؤسسة الجزائرية خلال مرحلة الاقتصاد الموجهحيث سيتم التركيز علي الأشكال التنظيمية التي خضعت لها المؤسسة الجزائرية خلال الاقتصاد الموجه و نحاول الفصل بين ما ساعد علي ابراز القطاع العام و ما مهد للمرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق :

- **الأشكال التي ساعدت علي إبراز القطاع العام و المؤسسة العمومية .**
- **الأشكال التنظيمية التي مهدت للدخول في اقتصاد السوق.**
- **العوامل التي ساهمت في العملية الانتقالية لاقتصاد الوق**

المحور الثاني : القطاع الخاص بين عنف الاقتصاد الموجه و تشجيع اقتصاد السوق.

.1. مرحلة الاقتصاد الموجه و أثرها علي القطاع الخاص:

- **الأصل التاريخي لبروز القطاع الخاص؟ نعالج في سياقه خصائص البنية الاقتصادية قبل و خلال الاحتلال و غداة الاستقلال**

2 - واقع خيار التنمية الموجهة و أثرها علي القطاع الخاص

- **الشروط التاريخية و الأساليب العامة التي ساعدت في تشكيل القطاع الخاص خاصة الصناعي منه في الجزائر.**
- **تطور الإطار القانوني و المذهبي ومختلف المظاهر القانونية الهامة التي عرفتها الجزائر خلال هذه المرحلة(89-62) والمتعلقة بالاستثمار الخاص.**
- **العوامل المقيدة والإكراهات المتعددة التي واجهت الخاص و تكون نسيج الصناعة الخاصة خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (62 – 89).**

المحور الثالث: المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق و المؤسسات الخاصة.

- **المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق (من 90 إلى يومنا هذا) ومميزاتها .**
- **برنامج التوازن الهيكلي الإصلاحي وصندوق النقد الدولي FMI.**
- **الخصخصة وحقل تدخلها وأشكالها والتقنيات المعتمدة من طرف منفذيها.**

- **الشراكة الأجنبية .**
- **الآثار والإكراهات الناتجة عن المرحلة الانتقالية والإصلاحات الاقتصادية.**

ملخص ختامي :

علي العموم هذه المحاضرات ليست سوى خلاصة لبعض الأفكار و التحليلات التي نأمل أن تشكل انفتاحا للطالب على التفكير و التحليل و التمحيص في عملية البحث و اعتماد الفحص النقدي المعمق للمعرفة النظرية و العلمية المرتبطة بالسيرورة التطورية للمؤسسة الجزائرية في سياق مرحلة الاقتصاد الموجه و الاقتصاد الحر و أثر ذلك على تطورها و تطور الاقتصاد الوطني ككل.

أما الأعمال التطبيقية الأخرى التي محورهاالبحوث المقدمة من طرف الطلبة فهي تمثل سبيل عملياتي من اجل تقريب واقع المؤسسة الجزائرية من دوائر البحث العلمي واستخلاص النتائج وربطها بالواقع المعاش ودوائر اتخاذ القرار.

ومع ذلك يبقي سداسي واحد غير كافي زمنيا للتفصيل في محتويات كل محاضرة فنحن مقيدون بحجم ساعي ومدة زمنية محددة لهذا نوصي الطالب بالبحث المستمر و المتعمق في كل الإشكاليات التي تطرحها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

.5. كلمات مفتاح :

الاقتصاد الموجه ، المخطط، التنمية الموجهة ، بروز القطاع العام ، الشركات الوطنية، المؤسسات العمومية، الصناعات المصنعة و "دوبرنيس"، المركز و الأطراف مع "سمير أمين" ، التسيير الذاتي ، ميلاد التأميم ، التسيير الاشتراكي ، إعادة الهيكلة العضوية و المالية ، الاستقلالية ، صناديق المساهمة ، الشركات القابضة ، اقتصاد السوق ، تخفيض قيمة الدينار ، إفلاس المؤسسات ، صندوق النقد الدولي ، المديونية و اتفاقات "ساند باي" ، إعادة الجدولة ، برنامج التوازن الهيكلي ، اقتصاد السوق،الخصخصة القطاع الخاص ، الشراكة ...الخ.

المحور الأول: مدخل تمهيدي عن مرحلتي(الاقتصاد الموجه و اقتصاد السوق)و مختلف الأشكال التنظيمية التي خضعت لها المؤسسة العمومية

المحاضرة الأولى:

1- ظروف مرحلتي الاقتصاد الموجه والانتقال لاقتصاد السوقو أبرز المفاهيم المرتبطة بها.

1- 1 - ظروف مرحلتي الاقتصاد الموجه والانتقال لاقتصاد السوق:

الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجزائر ميزته معالم كبرى سطرت مرحلتين أساسيتين في تاريخه بعد الاستقلال حسب المختصين في شأن البلاد.

الأولى: ارتبطتبتطبيق سياسة ما يسمى بالاقتصاد الموجه أو المخطط أو ينعت أيضا بالتنمية الموجهة وقد تضمنت ثلاث محطات زمنية:

من 1962 إلى 1965 عرفت بالجمود الاقتصادي

من 1966 إلى 1979 عرفت تطبيق استراتيجية ارتكزت على سلسلة من المخططات الإنمائية (المخطط الثلاثي / المخطط الرباعي الاول1/المخطط الر باعي الثاني ... إلخ)

من 1980 إلى 1989 واصلت فيها البلاد سياسة المخططات (المخطط الخماسي الأول 1980-1984) و حاولت اعتماد العديد من الإصلاحات الاقتصادية لكنها لم تكن جوهرية و مبنية على دراسات و تشخيصات موضوعية فهي لم تخرج في مجملها عن حدود المنطق الإيديولوجي الاشتراكي الذي كان مختلطا و منتهجا آنذاك و أهم ماميز هذه المرحلة هو الانحلال و الفساد البيروقراطي على مستوى النظام السياسي.

وإصلاح و إعادة الهيكلة لم يتمكن من حل و تجاوز المشاكل الاقتصادية و الديون الخارجية و اعتمادها الكلي على الخزينة العمومية و استمر الوضع على هذا المنوال إلى أن انفجر الوضع في 05 أكتوبر 1988.

و انهيار الحزب الحاكم (FLN) و فرض اعتماد التعددية السياسية الشكلية المنصوص عليها في دستور 1989 و ضرورة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي (FMI) و إبرام عدة اتفاقيات ارتبطت بساند باي أخرها كان في 1995.

و هنا أدخلت الجزائر ع_نوة في القيام بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الكبرى و أبرزها الحرص على تنفيذ بنود برنامج التوازن الهيكلي، تحرير التجارة الخارجية، تخفيض الدينار، حصحصة مؤسسات القطاع العمومي....إلخ.

و خوض تجربة الإنتقالية إلى اقتصاد السوق وهي في الواقع تبدأ من سنوات 90 إلى يومنا هذا و قد حاولت أن تضع قطيعة عميقة مع الإستراتيجية الإنمائية السابقة (الاقتصاد الموجه).

و في الواقع الأمر ارتبط في الأصل بالنسبة لتجربة الاقتصاد الموجه بخيارات إيديولوجية أفرزت سياسات أثبتت فشلها على المستوى الميداني و أفضت إلى عجز مستمر في إيجاد الحلول العملياتية الفعالة للأزمات التي عرفها الاقتصاد الوطني.

و لم تعتمد يوما على تشخيصات واقعية موضوعية لما تعانيه و عانت منه المؤسسة الجزائرية و الاقتصاد الوطني ككل.

و نفس الشيء بالنسبة للمرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق فهي لا تتعدى كونها (تجربة جديدة قد يكون مآلها الفشل؟.....).

فلحد الآن ونحن في 2021 البلاد لم يستطع اقتصادها أن يخرج من عنق الزجاجة ولم نصل إطلاقا إلى معدلات النمو المرصودة و لم نتمكن من الخروج من مآزق الأزمات المتتالية و اعتمادها يبقى شبه كلي على ربح المحروقات في تسيير مختلف قطاعاتها؟ فلماذا هذا الفخر؟

إذن تبقى الأنماط التسييرية والإصلاحات التي عرفتهاالمؤسسة مرتبطة بفكرة الأزمة أو المآزق والذي اتخذ أشكال مختلفة ومتباينة فرضت على متخذي القرار التفكير والتخطيط باستمرار لإيجاد حلول فعالة.

بالرغم من ذلك المؤسسة العمومية لم تستجب يوما للمنهج الإصلاحي المعتمد نظرا لما انطوت عليه من الخرافات و عراقيل و حسابات إيديولوجية حالت دون نموها و تطورها و كانت هذه المؤسسة دوما عاجزة تماما عن الوصول إلى الأهداف المسطرة و المرصودة (من طرف البيروقراطية السياسية) في إطار السياسات المنتهجة في سياق الإستراتيجية الاقتصادية التنموية للبلاد، سواء تعلق الأمر بمرحلة الاقتصاد الموجه أو المرحلة الانتقالية إلى السوق.

1 – 2 - بعض المفـاهيـم والمصطلحـاتالمرتبطة بالمرحلتين:

تطرقنا إلي عدة مفاهيم ومصطلحات وظفت حسب مقتضيات الضرورة الدراسية وأهدافها والتعرف علي ما تحمله من معاني ودلالات ساعدت علي فهم الاطار التحليلي للمقياس و قدمت توضيحات بشأن كلمات مفتاح المحاضرات معتمدين في ذلك علي التبسيط و الاختصار ومكتفين بمعانيها ودلالاتها اللفظية المباشرة دون اللجوء إلي أطرها التنظيرية المعتمدة عادة من طرف المختصين في هذا الشأن وقد قصدنا التنويع في توظيف المصطلحات استجابة لطبيعة الموضوع المعقد والمتشعب المرتبط بعدة ميادين واختصاصات.

وعلى كل سنحاول شرحها والتعريف معتمدين في ذلك على دلائل مختصة وأدبيات علم الاجتماع بمختلف فروعه (الاقتصادي، السياسي، المؤسسة...) علم الاقتصاد والتراث السوسيولوجي العام.

و من أبرز المفاهيم و المصطلحات المتكررة و الواردة في محتوي محاضرات هذا و التي نوجزها كالتالي:

.1. المؤسسة الاقتصادية:

المتفق عليه أن المؤسسة الاقتصادية تمثل الوحدة الإنتاجية **التي** تقوم على أساس العمل الجماعي لانطوائها على العنصر البشري و جماعات من الأفراد تربطهم أشكال متنوعة من العلاقات بالإضافة إلى العنصر المادي و الذي يعرف بالأصول المادية و المتمثلة في وسائل الإنتاج، الآلات، المعدات و الأبنية و المواد الأولية المتمثلة في سيولة الأموال النقدية.

✓ و بالتالي فالمؤسسة الاقتصادية تمثل كيان اقتصادي و اجتماعي و قانوني و تقني لتنظيم العمل عقلانيا من خلال تشغيل أدوات الإنتاج و فق أسلوب محدد لتقسيم العمل الاجتماعي، بغية إنتاج وسائل الإنتاج و السلع الاستهلاكية أو إنتاج خدمات محددة في مجال النقل و التجارة....إلخ.

-كيان اقتصادي: حيث يتم ضمنها جمع عناصر الإنتاج بشكل عقلاني.....إلخ.

-كيان اجتماعي: فهي تنطوي على العنصر البشري و جماعات من الأفراد تربطها علاقات مختلفة و مرتبطة بمؤسسات أخرى و تلبي أصلا الحاجات للمجتمع.

- شكل قانوني، فهي قائمة على جهاز قانوني تشريعي محددا للحقوق و الواجبات و مانحا إياها صفة رسمية اعتبارية مستقلة يتحدد على أساسها إسم[2]

- أبرز التعريفات تشير :

" المؤسسات العمومية الاقتصادية تعرف بأنها شركات مساهمة "SPA" أو شركات محدودة المسؤولية "SARL" تملكها الدولة أو الجماعات المحلية"[3]، و هي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية.

[2] صمويل عبود، ص58،59،60.

[3] القانون 01-88 بتاريخ 1988/01/12 مادة رقم 05.

✓ و يرى الكثير" أن مصطلح المؤسسة الاقتصادية كمخرج أو منتج للتجربة الرأسمالية الغربية في هذا السياق يجب مراجعته و تكييفه حسب الظروف الخاصة للمجتمع الجزائري و خياره السياسي".

مفهوم المؤسسة الاشتراكية:

✓ التشريع الجزائري يعرفها " بذلك التنظيم الإداري الذي يتولى إدارة ملكية الدولة الموضوعية تحت حيازته الفعلية طبقا للأغراض المخصصة لها في المخطط الوطني وفقا لمعايير محددة في التشريع"[4].

.2. اقتصاد متدين:

هي عبارة تشير إلى النظام الذي نجد فيه الفاعلين الإقتصاديين في وضعية إفلاس ولا يتجهون إلى الأسواق المالية وإنما يضطرون إلى التعامل مع هيئات مالية وسيطة من أجل الحصول على قروض معينة عادة تتمثل في بنوك ومؤسسات مالية، وهنا لا يكون معدل الفائدة هو نفسه الذي يعرض على مستوى السوق المالي وإنما يحدد من طرف عارضي القرض.

.3.التوازن الهيكلي

سياسة التوازن الهيكلي Ajustement Structurel تتضمن برنامج الإستقرار الإقتصادي الذي يفرض من طرف المحيط الخارجي ويهدف من خلال الإصلاحات البنيوية المطبقة إلى تكييف الإقتصاد المعني مع تطور هذا المحيط، حيث يبدو وأن الكل يحدث وكأن الإقتصاد المعنى يخل بمنطق سير الإقتصاد العالمي تحت السيطرة الرأسمالية ويفرض على الإقتصاد الوطني (عن طريق الصندوق النقد الدولي الذي يمثل أداة هذا المنطق الرأسمالي العالمي) إصلاح حالته وإتزانه والتوقف عن الإخلال بالسير الرأسمالي للإقتصاد العالمي عن طريق سلسلة من الإجراءات التي تمس الإصلاحات الهيكلية والتي يجب أن تطبق في إطار هذا البرنامج (التوازن الهيكلي) ولقد بدأت الجزائر رسميا هذا البرنامج منذ 1991 عندما وجهت الحكومة رسالة تأكيد إلى صندوق النقد الدولي.

.4. الإنتقالية

إن تغيير النظام الإقتصادي، السياسي والإجتماعي لا يمكن تحليله بدون مفهوم الإنتقالية Transition لكنه مفهوم يشوبه الكثير من الغموض والإبهام وحتى الحيرة ففي الوقت الذي يتم فيه القضاء على الإلتحامات الإقتصادية والإجتماعية للنظام القديم هو نفسه الوقت الذي تتشكل فيه الإلتحامات الجديدة، فالإنتقال يجمع بين متناقضين في وضعية صراع Combat هذا الصراع يكون بين النظام القديم المهدم لكن غير مدمر تماما والنظام الجديد الذي هو في إطار التشكيل لكن غير مشكل بصورة نهائية أيضا، لهذا يكتسي صيرورة

[4] محمد عدنان، التسيير الذاتي، الموسوعة العربية، 2011.

الإنتقالية الغموض والتناقض والحيرة والإقتصاد الجزائري اليوم وهو في مرحلته الإنتقالية إلى إقتصاد السوق يوضح جيدا مثل هذه الحالة المتميزة بالحيرة والتخوفات الناتجة عن خطر المجهول والناتجة أيضا عن عدم فعالية النظام القديم، فصيرورة القضاء على الإلتحامات القديمة يمكن أن يؤدي إلى نتائج وخيمة لا يحمد عقباها تصب في وضع غير متوقع ووضع اللاإستقرار الذي يشكل خطرا على الجميع خاصة وأن مثل هذا الإنتقال النسقي لم يتم تنظيره ولا ملاحظته في أي منطقة من العالم. هذا الغياب للمراجع النظرية والتطبيقية لا يشجع الإقبال على مثل هذا الإنتقال الذي يثير الكثير من الترددات والتخوفات من المجهول خاصة.

.5. اقتــصاد الســوق

لغويا اقتصاد السوق Economie de marché يعني إقتصاد يسير على أساس قانون العرض والطلب بمختلف الوسائل والخدمات (في سوق) وهو نفسه الذي يحدد السعر، ويجب أن نشير أن مصطلح إقتصاد السوق هو غامض جدا لأنه يرجع إلى وقائع مختلفة، فالإقتصاد الفرنسي المدال عادة يختلف عن الإقتصاد الأمريكي الأكثر لبيرالية ويختلف عن الإقتصاد السويدي الأكثر توافقا إجتماعيا، فهي كلها إقتصاديات مختلفة سواء على مستوى أنماط ضبطها أو أنماط تنظيماتها لكن يمكن إستخلاص مجموعة متغيرات تميز كل إقتصاد يسمى بالسوق، إذن مهما كان النموذج المحلل فإقتصاد السوق له خصائص تميزه نوردها عليكم بإختصار في ثلاث نقاط:

- سير حقيقة الأسعار la vérité des prix وهذا الجانب يفرض هو الأخر إستعدادات هامة يجب توفرها لكي يقوم بدوره كاملا:

- تحرير الأسعار من أجل السماح لها بأن تلعب دور مطابقة العرض والطلب.
- تفجير الإحتكارات وتنمية ميكانيزمات المنافسة من أجل تفادي أن يكون تحرير الأسعار لصالح هذه الإحتكارات وأحسن وسيلة للدخول المنافسة هي الخوصصة.
- الإنفتاح على الخارج من أجل تقبل نظام الأسعار العالمية كسند ومرجع وضابط للنوادر على المستوى الوطني والبحث والمشاركة في التقسيم الدولي للعمل، هذه الطريقة ستطور روح المنافسة ويصبح النظام الإنتاجي أكثر تنافسية.

- تطوير الوساطة المالية l'intermédiation financière حيث أن مشاكل تحريك وتوزيع إدخار المؤسسات والعائلات تكون منظمة أفضل عند وجود شبكة بنكية تنافسية حول البنك المركزي المستقل المكلف بحفظ التوازنات المالية الداخلية والخارجية بالإضافة إلى سوق نقدي ومالي اللذان يكملان الوساطة المالية.

- إقتصاد السوق يفترض حتما الملكية الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية التي تطور بدون حدود روح المؤسسة، المقاول النموذج Ship، روح المبادرة والمخاطرة.[1]

---

[1] Abolemadjid bouzidi « comprendre la mutation de l économie algérienne » les mots clés- ANEP Ruiba , Année 1992 P 38-40

.6. الخصخصة:

هي عملية تتمثل في بيع أصول الشركات الإشتراكية إلى أشخاص خواص أو إلى مؤسسات حسب طرق وإجراءات مختلفة فالإنتقال للملكية يمكن أن يحدث عن طريق : توزيع قسيمات Vouchers، بالتراضي، المزدات العمومية أو المغلقة وهناك عدة أنواع من الخوصصة : جماهيرية، داخلية، خارجية، عفوية، كبيرة، صغيرة.

في الجزائر الإكراه المالي والميزانية الخانقة فرضت سلوك جديد إتجاه القطاع الإقتصادي العمومي المعتبر هو المسؤول عن الأزمة التي تعرفها البلاد، ولهذا أصبح ينظر للخوصصة كوسيلة فعالة لإراحة الدولة نسبيا من هذا الثقل وتخفيف الأعباء عنها والخوصصة هنا تعطينا تعريف واسع يدل على عدة معاني ودلالات عن طريق نقل جزء أو الكل من ملكيته إلى القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي حتى التخلي عن أدنى شكل لمراقبة الموارد، أما الإيرادات المتحصل عليها من الخوصصة (البيع للخواص) تستعمل سواء كهبة بالنسبة للمؤسسات الباقية في القطاع العام أو من أجل التقليص من حجم مديونية الدولة.

.7. التخفيض (للعملة)

التخفيض Dévaluation يعبر عن خسارة في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملة أو عملات أجنبية أو بالمقارنة مع عيار الذهب étalon- or والتخفيض هو فعل قانوني إرادي أين الحكومة تقرر تغيير القيمة ينخفض عملتها بالمقارنة مع العملات الأخرى، هذا القرار يأخذ غالبا بالإتفاق مع الشركاء الإقتصاديين الأجانب للحكومة التي تخفض وفي هذا السياق معدل الصرف الرسمي للعملة الوطنية ينخفض وقيمة العملات الأجنبية ترتفع، فمعدل الصرف هو سعر العملة الوطنية المعبر عنها بالنسبة لعملة أجنبية أخرى، وغالبا ما يكون التخفيض أمر حتمي تفرضه ظروف مختلفة مرتبطة خاصة بلا توازن مستمر لميزان المدفوعات، واللاتوازن يمكن أن يعبر عن تنافسية سيئة للإقتصاد المعنى أي إنتاجية سيئة، إرتفاع الأسعار الداخلية... ولهذا يحدث التخفيض من أجل إعادة التوازن لميزان الحسابات مع الخارج.

.8. المنافسة

تعرف كصراع أو مقاومة غالبا بين منافسين تقريبا متوافقين Assortis ويمكن أن نجد العديد من المصطلحات والنماذج المختلفة المشتقة من كلمة المنافسة كلها مؤسسة على خاصية التقارب la faculté de concourir[1].

القوى التنافسية »« les forces concurrentielles هي العوامل التي تحدد حالة المنافسة في مهنة ما وحسب ميكايل بورتر Michael porter هناك خمس (05) قوى : 1- دخول منافسين جدد. 2-الصراع والمنافسة بين المنافسين الموجدين أو الشركات الموجودة. 3-

[1]Bengt Karlof « La stratégie des affaires » Guide pratique, Concepts et Modèles, OPU 1990, P 63

تهديد المنتوجات أو الخدمات أو التكنولوجيات البديلة المعوضة. 4- سلطة تفاوض الزبائن. 5- سلطة تفاوض الموردين[2].

.9. القطاع الخاص : "يمثل جزء من الاقتصاد الوطني وغير خاضع للسيطرة الحكومية وتملكه شركات الأشخاص، الأموال و الافراد في شكل شركات ذات مسؤولية محدودة « SARL » أو شركات مساهمة « SPA »[5].

وإجرائيا ينعت بالنشاط الاقتصادي الذي يسعي إلي تحقيق الربح ولا يخضع إلي تمويل من الدولة و لا تؤول أرباحه إلي الخزينة باستثناء الجزء الخاضع للضريبة[6]

.10. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME، ماذا تعني؟**

يطرح إشكال كبير في تعريف م ص م /ص ص م [1] نظرا لغياب تعريف شامل وعام لها، وهذا الأمر ليس خاص فقط بالجزائر وإنما يطرح على المستوى العالمي حيث يمثل هذا التعريف أحد المشاكل الأكثر تعقيدا التي يجب معالجتها بالنسبة للمهتمين لهذا النوع من المؤسسات. وأصل هذا التعقيد هو الاختلاف الكبير جدا الذي يعم عالم (م ص م) فهذا التباين مثلا يكون بالنسبة للباحث الفرنسي Pierre-André Julien المختص في هذا النوع من الدراسات : "السبب الذي يفسر تأخر الباحثين في الانعكاف على دراسة (م ص م) والصعوبة في استخلاص مصطلحات مناسبة تختلف عن تلك المطبقة على مستوى المؤسسة الكبيرة" [2] وهذا ما يذهب إليه العديد من الملاحظين والباحثين الذين يؤكدون على عدم جود تعريف عام مقبول لـ م ص م ففي إنجلترا مثلا الحكومة كلفت لجنة خاصة لتقييم عالم المؤسسة الصغيرة ومتابعة تطورها من أجل اقتراح مقاييس لتأتي في النهاية وبعد 20 سنة لتصدر كتابا يتضمن مختلف أشغالها عن الموضوع لتقول فيه: "لا يوجد تعريف بسيط للذي يكون المؤسسة الصغيرة يمكن أن يتلاءم مع كل المواضيع"[3]. وعلى كل فإن المختصين في الاقتصاد الصناعي وبالخصوص بفرنسا يرون أن **م ص م/ ص ص م** هي كل مؤسسة لها بنيتها القانونية الخاصة بها وتشغل بين 10 و499 عامل (وهنا مقياس البنية يقصي ما يسمى بـ les établissements) ويتكون من تحت-مجموعتين Sous -ensembles : المؤسسة الصغيرة (م ص) والمؤسسة المتوسطة (م م) والحد الفاصل بينهما 50 أجير[1].

طبعا المسألة ربما لا تحتاج كل هذا التذكير بوضعية الإشكال وليس لها أهمية كبيرة لكن نحن لجأنا إلى إثارتها من أجل الإشارة إلى غموض التعريف ومشكل اللا-معرفة ولا

---

[2]Kamel Hamdi « Comment diagnostiquer et redresser une entreprise » Le diagnostic global, le redressement, Collection entreprise, Alger 1995 P 101

[5] مسعود سميح، الموسوعة الاقتصادية، بيروت، لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، السنة.

[6] باس النصراوي و آخرون، القطاع العام و الخاص في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

[1] م ص م : المؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME)

ص ص م : الصناعة الصغيرة والمتوسطة (PMI)

[2]Pierre-André Julien « pour une définition des PME » « les PME Bilan et perspectives » sous la direction de pierre-André Julien, GRE PME, PU. Economica1994, P 24

[3]Duchéneaut « Enquête sur les PME Françaises : Identités,Contextes,Chiffres. » Ed.Maxima, Laurent de Mesnil. Editeur PARIS 1995, P31

[1] نفس المرجع السابق الصفحة 40.

تحكم في هذا الواقع خاصة بالنسبة للنشاطات المتعلقة بالقطاع الوطني الخاص، وفي هذا السياق نشير أن موضوعنا المتمثل في دراسة الصناعة الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر ينتمي إلى هذه المجموعة م ص م / ص ص م وينطبق عليها هذا الغموض، فمثلا الباحث بن مني" Benmenni " يتأسف كثيرا عن الضعف الكبير ذو الطابع المؤسساتي التشريعي والإداري فيما يتعلق بتعريف بعدوى لـ ص ص م في الجزائر"[2].

أما الباحث سلامي فهو يبدو له : " أن ص ص م هي كل وحدة إنتاج، قانونيا مستقلة تشغل أقل من 500 أجير وتحقق رقم أعمال سنوي يقدر بـ 15 مليون دج... وطبيعة الإنتاج يجب أن يتعلق بالميدان الصناعي ونمط الإنتاج لا يجب أن يكون حرفيا"[3].

ونحن بالفعل هذا ما نقصده نسبيا من هذا المصطلح في دراستنا للصناعة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لكن تلك التي تنتمي إلى القطاع الصناعي الوطني الخاص مع إقصاء مقياس تقدير رقم الأعمال السنوي لأنه تجاوزه الزمن ونشير أيضا أننا قد إستعملنا عبارات متنوعة تدل وتعبر عن نفس المعنى مثل الصناعة الخاصة (ص خ)، المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الخاصة (م ص ص م خ)، المؤسسات الصناعية الخاصة (م ص خ)، القطاع الصناعي الخاص (ق ص خ)... وهي كلها عبارات ترددت في المحاضرات لكنها تحمل نفس المعنى والدلالة لجأنا إليها أحيانا للاختصار وأحيانا للتنويع في الألفاظ لا غير.

ويبقي العديد من المصطلحات والمفاهيم التي وردت في المحاضرات سيتم شرحها في سياقها التحليلي الذي وظفت من أجله لهذا لم نعمد إلى ذكرها في هذا الإطار.

[2] Benmennie Abdelhamid : étude PMI « le second souffle du développement » Revue, révolution africaine du 26 août au [3] 1er Septembre Année 83, p p 21 – 27.

[3]A.sellami «la P M I comme moyen de développement économique, limites et perspectives, L"éxpérience Algérienne »,[4] mémoire de magister en sciences économiques Alger 80 /81 p 37.

المحاضرة الثانية

الأشكال التنظيمية التي عرفتها المؤسسة العمومية الجزائرية

الإجابة على الإشكال يتطلب أن تخوض في عرض مختلف الأشكال التنظيمية التي خضعت لها المؤسسة العمومية في سياق مرحلة الاقتصاد الموجه المعتمد على النهج الاشتراكي ومحاولة تقديم تقييم وفحص نقدي لها والفصل بينها وبين الأشكال التي مهدت وانطوت على بوادر التوجه نحو اقتصاد السوق والقطع مع الاقتصاد المدار وقد اعتمدنا علي عدة دراسات من أجل عرض وتشخيص هذه الأشكال مثل محمد السويدي[7]، "زمام نور الدين"[8]، "بن أشنهو عبد اللطيف"[9]، "محمد عدنان"[10]، "محمد بلقاسم حسن بهلول" [11]و دراسة الباحث "حدودو محمد"[12] الذي تميزت بالثراء و بتشريح المؤسسة العمومية في ظل هذه المرحلة.

.1. التسيير الذاتي 1962 إلى 1965:

و قبل الخوض في معالم التجربة الجزائرية في نمط التسيير الذاتي لا بأس أن نعرض بعض التعاريف لمصطلح التسيير الذاتي.

- **بعض المفاهيم الأساسية عن التسيير الذاتي:**

[7] محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية سنة 1968

[8] زمام نور الدين، السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998.

[9] عبد اللطيف بن أشنهو، تجربة التخطيط في الجزائر، مرجع سابق.

[10] محمد عدنان، التسيير الذاتي، المؤسسة العربية 2011.

[11] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر. ص295.

[12] حدودو محمد، إعادة تنظيم المؤسسة الاقتصادية العمومية ،انعكاساتها و عواملها، دراسة ميدانية لشركة الاسمنت لزهانة ،رسالة ماجستير، السنة،2001/2002

- نبدأ بتعريف ميشال رابت "Michel Rapet" الذي عرفه في ضوء التجربة الجزائرية فهو يرى أنه يمثل: " تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت و المستعمرات التي هجرها الأوربيون و التي تم تأميمها"[13].
- أما التعريفات الأخرى للمصطلح فهي تشير إلى:

- أن أصل العبارة مرتبط بالإدارة السوفيتية الشيوعية التي كانت أول من اعتمد مثل هذا النمط التسييري و هو يعني: " إدارة المؤسسة أو الشركة من قبل العاملين فيها، فالتسيير هنا يشير إلى اتخاذ القرارات و إجراء العمليات (من تخطيط و تنظيم و توجيه ورعاية جميع مختلف نشاطات المشروع مرتبطة بالإنتاج و التسويق و التمويل) أما الذاتي فيشير إلى أن الإدارة تسير من خلال الوحدة التنظيمية الداخلية أي من قبل العاملين فيها بأنفسهم لا من خارجها..."[14].

و يعرف أن يوغسلافيا كانت من بين أبرز الدول الأولى التي عرفت هذا النمط التسييري ثم انتشر لتعرفه العديد من الدول مثل بلغاريا، المجر، الجزائر، تشيكوسلوفاكيا (سابقا), سوريا....[15].

✓ و قد عرفت تطبيقات هذا النمط التسييري العديد من الاختلافات و التباينات في الآليات المعتمدة و الأهداف المحددة من الناحية العملية. فهي تمثل بالنسبة للبعض فلسفة متميزة تستدعي طرق جديدة في السياسة، الاقتصاد، القانون، الاجتماع و بالنسبة للبعض الأمر أسلوب إداري عملي يرتكز على أسس اللامركزية، و المشاركة الديمقراطية و القرارات الجماعية.[16]

الظروف التي سبقت التسيير الذاتي للمؤسساتوالتي سنحاول عرض في سياقها بعض المعطيات المهمة عن الوضع في الجزائر بعد الاستقلال:

نحن نعرف ان سنوات الحرب التي خاضتها الجزائر اتجاه فرنسا خلق وضعا صعبا للغاية و دمر البنية التحتية و المؤسسات الاقتصادية بسبب ما انتهجه المستعمر الفرنسي من تخريب و اتباع سياسة الارض المحروقة من طرف الجيش السري المنتمي للمستعمر و زادت الوضعية تعقيدا خاصة: بعد الرحيل الجماعي للمعمرين (الذي قدر حسب بعض الاحصائيات بمليون معمر غادر الجزائر في فترة وجيزة جدا لا تتعدى 3 أو 4 شهور) تاركين المزارع و المصانع شاغرة و كانت تقدر الوظائف التي كانوا يشغلونها ب 50000 إطار سامي، 35000 اطار متوسط و 100000 عامل مهني، مع العلم أن غالبية السكان الجزائريين كانوا يقيمون بالأرياف و تقدر نسبة الامية ب 90%.

✓ و بالرغم من الوسائل المحدودة و الامكانيات الضعيفة الا انهم قاموا بملء الفراغ المتروك قصدا من طرف المعمر.

---

[13] محمد السويدي، مرجع سابق، ص 15.
[14] محمد عدنان، التسيير الذاتي، المؤسسة العربية 2011.
[15] نفس المرجع السابق.
[16] نفس المرجع السابق.

✓ عمل المعمر على اخذ رؤوس الاموال و تحويلها الى الخارج حيث تشير الاحصائيات ان مايقارب 500 مليون فرنك فرنسي كانت تحول شهريا في سنة 1962.
و في شهر جوان من نفس السنة تم تحويل مايقارب 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر الى فرنسا من خلال المؤسسات البنكية، زد على ذلك ماتم تحويله عن طريق الرحيل الجماعيللمعمرين.
-توقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة.
-غلق مايقارب 100 مؤسسة صناعية.
- توقف نشاط 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة صناعية بسيطة.
✓ مما سبب انخفاض حاد في الانتاج الصناعي بين 1963/1960 قدر آنذاك ب 35% و بلغت نسبة التراجع في نهاية 1963 ب 55%.
✓ باستثناء القطاع البترولي الذي كان ينشط بين 1962 الى 1963.
و هناك معطيات اخرى تشير الى:
-حوالي 12 مليون جزائري كانوا مهددين بالمجاعة.
- 2 مليون فلاح سجين اخرجوا من سجون الاستعمار....الخ.
-تميزت الصناعة المتروكة من طرف المعمر بالهشاشة والضعف و الحجم الصغير و انعدام الترابط بين مؤسساتها.أما المؤسسات الصناعية الجزائرية فهي تقليدية حرفية اغلبها من النسيج، تفتقر الى رؤوس الاموال.
- في المقابل لوحظ استمرار نشاط فروع الشركات المتعددة الجنسيات الى غاية صدور قانون التأميم الذي قام بمصادرة و تأميم العديد من المؤسسات مثل:"رينو مبيرلييه (تركيب)، دورافور (هياكل معدنية)، SNAF (معدات حديدية)، NEYRPIC (انشاءات ميكانيكية)، CABLAF، Philips، ALTEMEL (انشاءات كهربائية)، SOTUBAL، و ALUMEL(انابيب)، J.J.CARNAUD (علب معدنية)، ALUMAF(تصفيق و تحويل الالمنيوم)[17].
- و قد كانت الزراعة و الخدمات تقدر ب 73% من اجمالي الانتاج و 20% فقط من الانتاج الصناعي الناتجة عن الصناعات الثقيلة في حين قدرت الصناعات الغذائية المعتمدة على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الزراعي ب 45% من اجمالي الانتاج للقطاع الثانوي.

- **واقع تجربة التسيير الذاتي :**

مرحلة التسيير الذاتي اتسمت حسب الخبراء بالجمود الاقتصادي، حيث ورثت البلاد اقتصاد أقل ما يقال عنه هش و مدمر و قاعدة صناعية ضعيفة تمثلت في بعض المؤسسات العاجزة و غياب العنصر البشري المؤهل.

[17] عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص 27.

و تأزمت الوضعية أكثر بعد الرحيل الجماعي للمعمرين و الأجانب الذين كانوا يشكلون 90% من الإطارات العليا للإدارات و المؤسسات و المزارع و كانوا يشغلون المناصب الحساسة، فالمعروف أن أغلبية العمال الجزائريين كانوا يشتغلون في مناصب تنفيذية و يقومون بأعمال السخرة لا أكثر.

✓ و لقد كان الهدف السياسي من وراء الرحيل الجماعي للمعمرين هو التضييق على البلاد المستقلة حديثا و محاولة وضعها في مأزق و إظهار عجزها و عدم قدرتها على تسيير المصالح العامة للبلاد.

✓ و مما صعب في الوضع أكثر المشاكل التي كانت تعاني منها الجزائر خاصة و أن مكونات المجتمع آنذاك كانت تقدر ب 90% كانت تنتمي إلى الأرياف و كانت الأمية تشكل 98% من المجموع الكلي[18] ضف إلى ذلك عامل الفقر و التهميش و تدني القطاع الصحي و البطالة التي كانت تفوق 70%.

✓ ما يفسر اللجوء إلى "التسيير الذاتي" كشكل تنظيمي معتمد لتسيير مختلف المزارع و المصانع و المؤسسات و الإدارات بعد الاستقلال.

✓ و يبقى هذا النمط التسيير ضرورة و حتمية أملتها ظروف المرحلة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي ميزت البلاد بعد الاستقلال، فقد جاء كرد فعل لحماية الاقتصاد الوطني و المصالح العامة: "حيث قام العمال باختلاف فئاتهم بمواصلة العملية الإنتاجية و رفع التحدي و تسيير مختلف المناصب الشاغرة المهجورة من طرف المعمرين، قصد مواجهة حاجيات المجتمع.

✓ و قد تم ذلك من خلال الانضمام إلى مجموعات و خلايا شكلت لهذا الغرض بالرغم من محدودية الامكانيات و ضعف بنية التأهيل، إلا أن التجاوب الكبير من طرف العمال المتسمين بالحماسة و العفوية ساهمت في تجسيد هذا النوع من التسيير للمؤسسات الجزائرية آنذاك.

وبقي الأمر على حاله إلى أن قررت الدولة التدخل و تقنين الأمر بإصدار مرسوم 22 مارس 1963 تضمن " التسيير الذاتي" للمؤسسات الشاغرة و هذا ما أعطى الصيغة القانونية لهذا النمط التسييري و تركيبته و إعطائه الشكل التنظيمي الرسمي، و تشير بعض الإحصائيات أن ما يقارب 413 مؤسسة كانت تسير ذاتيا سنة 1964 و كانت تتسم بصغر حجمها.

✓ و يقوم نمط التسيير الذاتي أساسا على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

✓ و التسيير الذاتي يعني إشراك العمال في التسيير حيث يصبح مدير المؤسسة ليس الوحيد في اتخاذ القرارات و بالتالي إعطاء الحق للعامل في تسيير مؤسسته.

✓ على العموم هذا النمط لم يكن مخططا له في البداية و لم يكن وليد تفكير معمق و إنما كان خطوة ارتجالية و عفوية فرضت تبنيها كحل تنظيمي اجتماعي استجابة لظروف اقتصادية، سياسية، اجتماعية عرفتها البلاد.

[18] محمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة 1986، ص 22.

الخيارات السياسية:

تركزت جهود قادة الثورة منذ البداية في البحث عن نوعية التسيير الأنجع و اختيار الإستراتيجية التنموية الفعالة التي يجب أن تتبع في تسيير المؤسسات و الإدارات.

و في الواقع لم تتضح معالم التوجه و صورة النموذج التنموي المعتمد إلا في مؤتمر طرابلس الذي أعطى الأولوية للقطاع الفلاحي و تقليص الملكية الخاصة و من هنا نشير أن توجه الجزائر نحو النهج الاشتراكي تؤكده مختلف المواثيق بداية من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962، ميثاق الجزائر 1964، و الميثاق الوطني سنة 1970[19].

و قد اهتمت الإدارة السياسية في هذه المرحلة على إظهار المؤسسة العمومية إلى حيز الوجود باعتبار ذلك هدفا في حد ذاته.

ختام و تقييم:

إن تجربة التسيير الذاتي للمؤسسة العمومية أملت توجهات نظرية مهمة من خلال إعطاء الحق للعامل في أن يصبح هو مسير لمؤسسته، لكن المحصلة العامة لم تكن مرضية و لم ترقى إلى الطموحات المتوقعة من هذا النمط[20]فعلى المستوى التطبيقي لم يكن هناك آليات تطبيقية مدروسة كفيلة بانجاز هذه التوجهات النظرية حيث واجهت عمليا عدة مشاكل نوجزها في التالي:

- ضعف بنية التأهيل أ نقص رؤوس الأموال و الموارد المادية، إشكال تسويق المنتجات، المنافسة الشديدة للخواص.
- تداخل الصلاحيات و تضارب المصالح بين مختلف المجموعات التنظيماتية الموجودة داخل المؤسسة المصارعة على استحواذ السلطة و تحصيل النفوذ و الذي كان محتكرا من قبل فئات معينة دون إشراك باقي العمال في تحديد السياسة العامة للمؤسسة.

✓ لهذا نمط التسيير الذاتي لم يكتب له أن يعيش طويلا حيث لجأ إلى التقليل من أهميته و الحد من انتشاره و التفكير في نمط تسييري آخر يكون أكثر نجاعة.

و ما قرارات التأميم المتتالية و المعتمدة من طرف قادة الثورة إلا تأكيدا و دليلا على الرغبة السياسية في اعتماد بديل آخر.

✓ و لهذا عرفت الجزائر بعد 19 جوان 1965 سلسلة من التأميمات رافقتها عملية إنشاء و خلق شركات وطنية موازية.

✓ لهذا السبب المختصون يفصلون بين مرحلة إنشاء الشركات الوطنية و مرحلة التسيير الذاتي.

2- مرحلة الشركات الوطنية من 1965- 1970:

- تزامنت مع مرحلة التأميمات حيث أممت سلسلة من المؤسسات مثل تأميم:

- قطاع البنوك و المناجم سنة 1966.

[19] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامية، الجزائر سنة 1998.

[20] نفس المرجع السابق.

- قطاع المؤسسات بين 1966- 1970.
- قطاع المحروقات في 1971/02/24.
و تزامنا مع هذه الإجراءات المرتبطة بحركة التأميمات التي انتهجتها الجزائر ثم خلق و إنشاء شركات وطنية و لهذا المتخصصين في هذا الشأن يقومون بالفصل بين مرحلة خلق الشركات الوطنية و مرحلة التسيير الاشتراكي.
و قد تم تسجيل إنشاء العديد من الشركات الوطنية في مجالات و نشاطات اقتصادية متنوعة ابتداء و كانت هذه الحركة تهدف أساسا إلى تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي و إبراز ظهور القطاع العام و تعظيم دوره من خلال تموين السوق الوطنية بالمواد الضرورية.
و من أهم الشركات التي تواجدت آنذاك:
- الشركة الوطنية للحديد و الصلب. / - الشركة الوطنية للنفط و الغاز. /- الشركة الوطنية للصناعات النسيجية Sanitex. /- الشركة الوطنية للتأمين SAA.
خصائص الشركات الوطنية: هناك ثلاث خصائص كانت مسيطرة:
أولا: الشغل: المساهمة في حل مشكل البطالة كان من المهام الأساسية للشركات الوطنية و رغم قلة الاستثمارات في البداية و محدوديتها إلا أنها تشغل أعداد معتبرة و هائلة تفوق طاقات هذه الشركات بكثير و الإحصائيات المقيدة آنذاك تشير إلى أن عدد العمال في القطاع العام تضاعف بقوة من 1964 إلى 1969.
ثانيا: الاستثمار: ابتداءا من 1967 قامت الدولة باستثمارات هامة خاصة في مجال المحروقات.
و المشكل الأساسي الذي كانت تعاني منه بشدة هو مشكل التمويل و آليات التمويل المرتبط بوزارة المالية.
تالثا: تشغيل الوحدات الإنتاجية: من الأهداف الأساسية هو الرفع من مستوى الطاقة الإنتاجية للشركات و حسب الخبراء لم يكن ذلك هدف اقتصادي محض بل كان يحمل في طياته هدف سياسي مرتبط بإرادة الدولة في تسيير الشركات الوطنية.
على العموم ما ميز الشركات الوطنية آنذاك هو الانشغال بإشكال التوظيف و خلق مناصب شغل دون إعطاء الأولوية للرفع من المردودية و قد تم إسناد الدور الاجتماعي المطلق للشركات الوطنية في تلبية الحاجات الاجتماعية و توفير الشروط الضرورية للعامل داخل و خارج الشركاتمن خلال المخططات الإنمائية المتبعة.
مما سبب لها وضع حرج لا يمكن الخروج منه إلا باللجوء إلى الخزينة العامة للدولة من أجل تمويل الاستثمارات، بالإضافة إلى أنها كانت تفتقر إلى جهاز معلوماتي فعال يستطيع التعامل مع البنوك و تزويدها بالمعلومات الضرورية و الدقيقة عن الشركات بهدف تسهيل دراسة الملفات و منح القروض.

3 - مرحلة نمط التسيير الاشتراكي (71 – 79):

يعتبر من المختصين امتداد للتسيير الذاتي ، مع العلم أن التسيير الاشتراكي يعتمد أساسا علي النظام الاشتراكي الذي يرتكز أصلا علي الملكية العامة لوسائل الإنتاج و اعتناق حتمية أن يكون العامل طرفا مهما في معادلة تسيير و مراقبة هذه الشركات و بالتالي من أهم ما جاء به هذا النمط التسييري هو ضرورة إشراك العمال في عملية الإدارة و التسيير و المراقبة و بالتالي إعطاء العامل صفة المنتج و المسير في نفس الوقت و هذا ما نجده مجسدا بوضوح في نص الميثاق الوطني 1976.

هذه المرحلة اعتمدت أسلوب التخطيط كآلية أو وسيلة ضرورية لإدارة و تنظيم الاقتصاد الوطني و هذا يظهر جليا من خلال المخططات الإنمائية المتبعة :

- **المخطط الرباعي 1970-1973 الأول والثاني 1974-1977**:

كان بمثابة القانون الأساسي الذي يحكم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة، وفي هذا السياق نشير أن المؤسسة العمومية كانت مكلفة بتنفيذ توصيات المخطط وتحقيق أهدافه.

- **<u>قانون التسيير الاشتراكي</u>** يعرف المؤسسة بأن مجموع مكوناتها هي الأموال العامة وبالتالي هي ملك الدولة التي تمثل الجماعة الوطنية القائمة على أساس مبادئ التسيير الاشتراكي.

<u>كيفية تسيير و مراقبة المؤسسة العمومية؟</u>

هذا التسيير يتم عن طريق آليتين:

1- آلية خارجية: طبقا لنظام التسيير و التوجيه المركزي للاقتصاد (أي الاقتصاد الموجه).

2- آلية داخلية: مرتبطة بإشراك العمال في عملية التسيير و المراقبة.

المؤسسة العمومية تمثل القاعدة النظامية التي تبنى عليها سياسة التنمية المعتمدة من طرف الدولة فهي أصلا أنشأت من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية.

<u>نقد:</u>

اعتماد نظام التخطيط المركزي في إدارة و توجيه الاقتصاد الوطني كان له انعكاسات سلبية و انطوت سياساته على عوامل أدت إلى فشلّه، حيث فرض على (م ع) إكراه تنفيذ توصيات و أهداف الهيئات العليا، فالأهداف الكبرى و المنغلقة بالاستثمارات كانت كلها مركزية، فوزارة التخطيط هي التي تقوم بتوزيع الأغلفة المالية على جميع القطاعات الاقتصادية وفق المشاريع المسطرة و الأهداف المرسومة من طرف البيروقراطية السياسية.

- ✓ و هذا كان له أثر سلبي على أداء المؤسسات (أداء التكنوقراطيين) بحكم عدم استقلاليتها من الناحية المالية أو من ناحية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

<u>ملاحظات:</u>

-العجز المالي الإجمالي الذي عرفته المؤسسات الاشتراكية كان واضحا و ثقيلا حيث ارتفع من 408 مليون دج في 1973 إلى مليار و 880 مليون دج في 1978 و الأرقام المقيدة في

الأرشيف تكشف بان المؤسسة لم تكن يوما تعيش بفائض مالي محقق و لكن بكشوفات بنكية و هذا ما يجسده الجدولين التاليين :

الجدول رقم 01 : نسبة خسارة المؤسسات الاشتراكية سنتي 1973/ 1978

المؤسسات الاشتراكية	1973	1978
SNC	% 25.9	26.1%
SNMC	%16.3	% 25.8
SONELGAZ	%2.7	% 11.4
SONACOM	%0.94	%11.4
SONIC	%0.39	33%

المصدر : MPAT مأخوذ من ميزانية الجزائر 1980

و الجدول يسلط الضوء عن نسبة الخسارة و تطورها خلال خمس سنوات (78/73)

الجدول رقم 02: كشوفات بنكية لنفس الفترة المذكورة أعلاه

المؤسسات الاشتراكية	رأس المال الصافي		الكشوفات البنكية	
	1973	1978	1973	1978
SONIC	15.000	58.000	127.784	756.422
SONACOM	880.000	2.335.000	399.368	337.091
SONELGAZ	92.000	107.500	197.000	290.000
SNMC	140.000	1.850.000	63.515	385.810
SNC	3.077.000	8.317.500	1.266.816	157.168

المصدر : MPAT الجزائر 1980 الوحدة دج

-حتى الطاقة الإنتاجية المستخدمة لم تتمكن من تجاوز أكثر من النصف (50%) في مجال الصناعة.

-على العموم، نتائج تطبيق مثل هذا الأسلوب لم تكن مشجعة لان القرار سياسي و كان دوما في من يمثلون الجهات الوطنية.

-حتى الطاقة الإنتاجية المستخدمة لم تتمكن من تجاوز أكثر من النصف (50%) في مجال الصناعة.

- على العموم، نتائج تطبيق مثل هذا الأسلوب لم تكن مشجعة لان القرار سياسي وكان دوما في من يمثلون الجهات الوطنية.

4 - إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات:

..1. إعادة الهيكلة العضوية:

حسب المختصين اعادة الهيكلة تعتمد على القطاع الخاص و مؤشرات السوق في توجيه مواردالمؤسسة**و تخص** المؤسسة الوطنية ذات الحجم الكبير المتعدد المهام حسب المعيار المعتمد و الهدف المنشود.[21]

أما **الاسباب الدافعة** لانتهاج اسلوب اعادة الهيكلة المرتبطة فهي مرتبطة بالوضع العام الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي الذي تهيكلت فيه (م ع ج) فحتى المراحل السابقة (ماقبل الثمانينات) وجدت عدة اكراهات و صعوبات و عراقيل ضغطت على تطور المؤسسة العمومية فقد تعددت المهام و رصد هناك تكالب في محاولة الاستحواذ علي اتخاذ القرار=> مما أدى الى تضارب اهداف المؤسسة.

- الهيكلة العضوية للشركات الوطنية الكبرى تتمثل في تجزئتها إلى مؤسسات صغيرة الحجم حيث يتضاعف عددها عدة مرات و تحولت تسميتها إلى مؤسسات عمومية « EP »و ذلك لخلق نوع من التخصص للمؤسسة و تحديد مجالها الجغرافي و الفصل بين المهام داخل كل منها[22].

وكان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك كان 85 مؤسسة و كان الهدف تقسيمها الى 145 مؤسسة اما المؤسسات الجهوية فكانت 526 و كان الهدف ان تقسم الى 1200.

و عموما من بين الأهداف الأساسية المرصودة في هذا السياق هو تحسين الانتاج كما و نوعا، تخفيض أسعار التكلفة، التخلص من المركزية (التي تكلف الدولة مبالغ ضخمة)، استعادة الانضباط، تخفيض تكاليف الخدمات العامة، التخفيف من العراقيل البيروقراطية والحد من التبذير و ترشيد النفقات.، تحسين الاتصال...الخ.

..2. اعادة الهيكلة المالية:

[21]

[22] .....فهمي، التطور التاريخي و الإصلاحات التي مست المؤسسة العمومية ، 2017، منتدي التواصل القانوني .

الهيكلة المالية تمثل حل لمشكل مديونية (ديون) المؤسسات السابقة أين تولت الخزينة العمومية تسديد الديون التي كانت تربط هذه المؤسسات فيما بينها[23].
فكل مؤسسة تستطيع العمل اذا توفرت الموارد المالية الضرورية لتمويل مختلف الاستخدامات و الاستعمالات من اجل ان تتمكن من خلق عملية التوازن مابين مواردها و استعمالاتها
و **مقياس اعادة الهيكلة المالية**يتمثل في تطهير الوضعية المالية و اعادة النظر في هيكلة المؤسسة العمومية من اجل الوصول الى مستوى تامين التوازن المالي من اجل ضمان استمراريتها يتطلب الامر:
- تخصيص المؤسسة العمومية بأموال خاصة ورأس مال عام.
- اعادة هيكلة الديون بإعادة برمجة مستحقي الفوائد والديون.
- تسهيل الديون بين المؤسسات.
من أهداف الهيكلة المالية هو اعداد بيان يحلل اسباب عدم التوازن المالي والقوانين الاقتصادية و المالية لبناء توازن مالي جديد و مخطط لإعادة النظر في الهياكل المالية القصيرة و المتوسطة الاجل للمؤسسات.
في هذا الاطار كل مؤسسة كانت معنية بإعداد مخططات لإعادة هيكلتها ماليا و الأخذ بعين الاعتبار النقائصالتطبيقية القصيرة الاجل و مقاييس التوازن المالي المستمر.
مباشرة بعد خلق مقرات جهوية لكل مؤسسة الاقتصادية العمومية،بدأت بوادر الاختلالات المالية بالظهور و التي عرقلت تطورها.
و في الواقع عملية اعادة الهيكلة المالية انطلقت سنة 1983 و كان القصد هو تحمل الدولة مسؤولية تسديد ديون المؤسسات المهيكلة، و التكفل بتذليل المصاعب المالية،الا ان حجم المديونية كان ضخما، استحال على الدولة تحمله بواسطة امكانيات الخزينة العمومية، و هنا كلفت البنوك بهذه العملية بدون مقابل، لكن كيف استطاعت المصارف المالية و البنوك تحمل مديونية المؤسسات؟ من أين جيئت بالوفرات النقدية؟
فخلال فترة المخطط الخماسي الأول اشارت الاحصائيات الى نمو معدل الانتاج الصناعي ب 9.5% سنويا وقد أرجع بعض المحللين الاقتصاديين ذلك الى حسن استعمال القدرات الانتاجية، اذ انتقل من 40% سنة 1979 الى 60% سنة 1984 بفضل تطبيق اجراءات اعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية.[24]

..3.مبادئ اعادة الهيكلة العضوية و المالية:

يمكن أن نلخصها في 03 نقاط:- التخصص حسب طبيعة المنتجات المتجانسة و التي كانت تتسم بكبر الحجم يتم تقسيمها إلى وحدات جهوية.- **الفصل بين وظيفة الانتاج ووظيفة البيع** أو مايسمى بالتسويق حيث تتولى بعض المؤسسات الإنتاج و تختص فيه أما تسويق

[23] نفس المرجع السابق.
[24] مارك اكريمون، ص 312.

المنتجات تتكفل به المؤسسات التجارية المنبثقة عن شبكة التوزيع السابقة (القديمة).-**فصل وظيفة الانتاج عن وظيفة انجاز الاستثمارات** التي تتولها مؤسسات أخرى و تختص فيها.

..4. ظروف اخضاع المؤسسة العمومية لنمط إعادة الهيكلة و حيثياته:

وصلت الشركة الوطنية الى مستوى من التعقيد و الانسداد الذي كان معه لابد من ايجاد حلول للخروج من هذا النفق و القضاء بالتالي على مجمل الصعوبات و المشاكل التي تراكمت خلال السنوات السابقة فجاءت اجراءات صدرت مع بداية المخطط الخماسي الاول (1980-1984) تدعى بإعادة الهيكلة :

- ✓ وجاءت هذه العملية استجابة لمتطلبات الحالة التي وصلت اليها الشركة الوطنية والحالة التي وصل اليها الاقتصاد الوطني على حد سواء.
- ✓ وتميزت هذه المرحلة ببداية الاصلاحات الاقتصادية والتي حملت فرضياتها بوادر التصور الجديد لكيفية تسيير المؤسسة العمومية ولعل هذا ما يشير اليه المرسوم 80-242 الصادر في 1980/10/04 والذي يجدد اهداف اعادة الهيكلة في تلاث نقاط هي:

- تحسين شروط تسيير الاقتصاد وضمان التطبيق الفصلي للمبادئ اللامركزية.
- تدعيم فعالية (م ع) بالتحكم الافضل في الانتاج عن طريق استعمال عقلاني للكفاءات والموارد المادية.
- توزيع الانشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني.

..5. آثار عملية اعادة الهيكلة:

أ - <u>الانجازات على مستوى الملموس</u>:

- ✓ - أنجزت اعادة الهيكلة العضوية هدف لامركزية سلطة اتحاد القرار بتقدير جميع المنشغلين بهذا الشأن، فالمقرات الاجتماعية للشركات الوطنية كانت متمركزة في العاصمة، و لهذا تم انشاء مقرات اجتماعية للمؤسسات الاقتصادية على المستوى الجهوي و هكذا تجسدت لا مركزية السلطة و إن كانت شكلية أكثر منها واقعية حيث لم يتم التخلي فعليا عن سلطة اتخاذ القرار و الجميع آنذاك أستقر علي أن العملية لا تعدو كونها مجرد عملية شكلية، الهدف منها هو التخفيف من حجم ضخامة المؤسسات العمومية و الحد من تنوع و تشعب نشاطاتها و اعتماد مبدأ التخصص .

و هذا ما وصل إليه العديد من الباحثين الذين يقرون أن : "لا مركزية اتخاد القرار لم يكن في الواقع الا تحويل جهوي للأعباء و المصاعب في التسيير و المراقبة و المتابعة اليومية للآلة الانتاجية المتعطلة و التي جاءت ربما في وقتها خاصة بعد نفاد الاعتمادات المالية المخصصة للإنتاج المحلي كبديل للاستيراد[25].

و يتساءل صاحب نفس الدراسة آنذاك:

[25]حدودو محمد، إعادة تنظيم المؤسسة الاقتصادية العمومية ،انعكاساتها و عواملها، دراسة ميدانية لشركة الاسمنت لزهانة ،رسالة ماجستير، السنة،2002/2001.

-إن كان خلق مقرات اجتماعية جهوية للمؤسسات العمومية يهدف الى توطين جهوي لسلطة اتخاذ القرار أم أن خلفية الاجراءات المرتبطة بهذه العملية هو التقليص من اثار الازمة الانتاجية المتفاقمة؟

-و يقر في نفس الوقت أن ذلك أكيدفالتحويل للمصاعب و المشاكل فعلا كان يهدف الى امتصاص الاثار الحادة و السعي وراء اقطاب تسيير جهوية من اجل اعادة تأهيل الالة الانتاجية و يعتبر ذلك مبررا مقبولا.

-اذن عملية اعادة الهيكلة لم تكن في الواقع سوى شكلية فكان الاكثار من التسميات و الرموز للدلالة على نشاطاتها لكن عمق الازمة التي كانت تتخبط فيها لم يبحث و لم يشخص.

وهنا نشير بالأرقام الى التجسيد الشكلي للامركزية حيث انتقل عدد المؤسسات الاشتراكية من 130 إلى 460م كما ارتفع عدد المؤسسات المحلية من 504 إلى 1079م[26].

ب - و هنا تطرح في نفس السياق العديد من **التساؤلات**من طرف المنشغلين بهذا الشأن و التي ابرزها مقتبس من دراسة مهمة عن الموضوع و التي أجدها منطقية و معبرة عن عمق الإشكالية و هي شهادات موضوعية تؤكد التوجه التحليلي المعتمد[27]:

هل عملية اعادة الهيكلة العضوية كانت تحمل آليات فعلية لبحث ديناميكية والاداء في (م إ ق ع) من خلال إدراجها في مسار سياسة الاصلاحات الاقتصادية؟ أم كانت مجرد عملية تقليص لأحجام الشركات الوطنية؟

- ✓ إذن تطبيق الاحكام القانونية لإعادة الهيكلة العضوية تشير الى تحديد ممتلكات كل مؤسسة عمومية و هو أيضا اعادة توزيع للطاقات البشرية مما ادى الى استفادة العمال المحولون الى المقرات الاجتماعية الجهوية من الامتيازات المرتبطة بالترقية و الخدمات الاجتماعية.
- ✓ و قد ترتب عن قرار نقلالعمال زيادة التنافر بين الوحدات الانتاجية و العمال المعنيين
- ✓ ثم ان لامركزية السلطة لم تكن تكرس سلطة " اتخاذ القرار" بل كانت تشير الى سلطة تنفيذية تفتقر الى صلاحيات " اتخاذ القرار" لما يخدم مصلحة الآلة الانتاجية او لمعالجة مطالب العمال المادية.
- ✓ و من اجل تطبيق اجراءات اعادة الهيكلة اسست لجنة وطنية يراسها وزير التخطيط و التهيئة العمرانية بمساعدة ممثلين عن مختلف الوزارات و الشريك الاجتماعي ممثلا في الاتحاد العام للعمال الجزائريين.
- ✓ هذه العملية كانت مكلفة حيث تطلبت تخصيص استثمارات معتبرة لإنشاء مقرات اجتماعية و تجهيزها بمختلف وسائل العمل المؤسسة الاقتصادية العمومية التي كانت في طور التاسيس.

[26] د محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر. ص295.

[27] حدودو محمد، إعادة تنظيم المؤسسة الاقتصادية العمومية ،انعكاساتها و عواملها، دراسة ميدانية لشركة الاسمنت لزهانة ،رسالة ماجستير، السنة،2002/2001.

..6. نتائج عملية إعادة الهيكلة العضوية و المالية:

عاي المستوي الكمي انتقل عدد المؤسسات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة الثقيلة و التي كانت تشكل طليعة الصناعات المصنعة من 5 إلى اكثر من 50 مؤسسة، اما التابعة لوزارة الصناعات الخفيفة فقد انتقل من 12 إلى حوالي 50 مؤسسة و التابعة لوزارة الطاقة و الصناعات البتروكيمياوية من 02 الى 16.

✓ ان عملية اعادة الهيكلة تزامنت مع تطبيق المخطط الخماسي الاول 80-84 فجاءت اتجاهاته لتهيئة المناخ لنجاح الاجراءات التنظيمية لهذه العملية فأهداف هذا المخطط فكانت ترمي بالأساس الى تدعيمها (اعادة الهيكلة)

✓ ظاهريا اصبحت المؤسسة الاقتصادية العمومية اكثر فعالية و اداء بفضل اجراءات اعادة الهيكلة من حيث ارتفاع معدل نمو الانتاج الصناعي اذ بلغ 9.5% سنويا خلال فترة المخطط السداسي الاول 80-84، و التحكم بأكثر عقلانية في جهاز الانتاج، اد انتقل استعمال الطاقات الانتاجية من 40% إلى 60% خلال نفس الفترة، مما ادى الى خلق حوالي 710 الف منصب عمل جديد أي ما يعادل 60% من التصديرات.

✓ لكن إذا كان الأمر كذلك لماذا تم اقرار استقلالية هذه المؤسسة؟ هل كانت النتائج المحققة في مرحلة إعادة الهيكلة بشقيها العضوي و المالي. دون آفاق و تكاليف انجاز العملية؟و هل قرار تطبيق استقلالية المؤسسة يرتكز على حقيقة ضعف الالة الانتاجية أم يرمز إلى مقدمة لإصلاحات سياسية اقتصادية شاملة مرتبطة أكثر بالاقتصاد الحر .

✓ ان المؤسسة العمومية احتفظت بميزتها فيالقانون [28]و المتضمن أصلا للقانون التوجيهي للمؤسسة الاقتصادية العمومية بصفتها "مؤسسة اشتراكية" مما جعل استراتيجية الاستقلالية تكتسي طابع منح المزيد من الصلاحيات التي تسير في اطار لامركزية سلطة اتخاد القرار و في نفس الوقت التعامل معهاكـــ"هيئة تجارية".

✓ بهذه التوجيهات كانت الدولة ممثلة في اجهزة الوصاية على المؤسسة الاقتصادية العمومية تسعى للتخلي التدريجي عن سلطتها المباشرة و تفويضها الى صناديق المساهمة و بالتالي هل كان انشاء صناديق المساهمة اداة لتحريك الآلة الانتاجية؟ ام ان ذلك منحها " الاهلية القانونية الكاملة" لإبرام صفقات او عقود بكيفية " مستقلة" بواسطة اجهزتها المؤهلة وفق القانون التجاري، واداة و آلية للمنافسة و بالتالي اعطاء ديناميكية للآلة الانتاجية؟.

✓ لم تكن اعادة الهيكلة حسب المحللين و الخبراء الا استعدادا للدخول في مرحلة جديدة من الاصلاحات الاقتصادية.

..7. استقراءو استخلاص:

بعد تغيير طبيعةالسياسة الاقتصادية المطبقة على سير المؤسسة العمومية كان من المنتظر ان يتحقق الإنتاج الفعلي ويتم الرفع من قدراته لكن الذي حدث هو تحول المؤسسة العمومية

[28] رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير .1988 أحكام القانون

الى حقل تجارب في تطبيق السياسة الاقتصادية دون تقييم التجارب السابقة التي باءت بالفشل وقد شهدت هذه الفترة اهدار الطاقات الانتاجية للمؤسسة العمومية، فالسياسة الاقتصادية التي طبقت على المؤسسة العمومية لم تكن تستجيب لمنطق السوق و الاقتصاديات العقلانية و اعتماد الرشادة في استخدام الموارد و الطاقات.

مما ادى الى وضع حرج للغاية اصبحت فيه اغلب المؤسسات العمومية خاصة بعد خلق مؤسسات جديدة تعاني من مشاكل عويصة زاد فيها مستوى التضخم وزادت معه الكشوفات البنكية و التالي العجز المالي الذي اعتادت عليه المؤسسة العمومية مما عرض ضرورة البحث عن طرق اخرى لانقاذ الاقتصاد الوطني.

-اعادة الهيكلة لم تكن تعني في العمق تقسيم المؤسسات بقدر ما كانتتعني و تدل علي تقسيمالمصاريف والأعباء و المشاكل و الإكراهات التي أثقلت كاهلها فأرادت أت تخفف الضغط عنها و تتخلص و لو جزئيا عن هذه الضغوطات.

المحاضرة الثالثة

استقلالية المؤسسات و الشركات القابضة

- استقلالية المؤسسات:

قبل الخوض في مفهوم استقلالية المؤسساتنذكر ببعض التفاصيل والمعطيات المهمة:

-الأزمة الخانقة التي عاشتها الجزائر سنة 86 حيث انخفض سعر برميل البترول الى 8 دولار بعد ماكان في حدود 40 دولار.

-عرفت المؤسسة العمومية آنذاك بسوء تسييرها و تبعيتها، فالمؤسسة العمومية لم تكن حرة في علاقاتها الاقتصادية و التجارية و في اختيار شركائها داخليا و خارجيا.

-عدم الاستقرار السياسي حيث عرفت البلاد تعاقب حكومات متعددة في فترة صيرة واقتصادياتميزت بارتفاع كبير لمعدل التضخم الذي تجاوز 30% واثر سلبيا على القدرة الشرائية للمواطن بالإضافة إلي المديونية البنكية اتجاه المؤسسات العمومية، أما خارجيا فاتسمت بارتفاع عبئ المديونية الخارجية و انخفاض كبير في سعر برميل البترول.

-إذن المؤسسة الاقتصادية العمومية قبل فترة الاستقلالية تميزت بتراكم كبير للمشاكل التنظيمية،الاجتماعية، المالية، التقنية، الاقتصادية..)حالت دون احداث اي تقدم على مستواها.

-وللخروج من هذا الوضع المتازم كان لابد من الدخول في تجربة الاصلاحات ومحاولة اعتماد طرق اكثر نجاعة و فعالية، فاتخذت عدة اجراءات جديدة سميت باسم استقلالية المؤسسات.

-و لهذا سعت الى ايجاد حلول عملياتية و فعالة و بناء مؤسسة عمومية اقتصادية عصرية و اخراجها من طوق البيروقراطية و اعطائها الحرية في اصدار القرارات المسيرة لمواردها المالية و المادية.

-من هنا بدأت مناقشة اشكالية استقلالية المؤسسات، و في بداية 1988 بدأت مرحلة التطبيق.

إذن الاستقلاليةماهي الا اصلاح من نوع آخر من الناحية التنظيمية هدفه الحد من التسيير المركزي و الوصاية المباشرة للادارة المركزية تحولت معه المؤسسة العمومية الى مؤسسة اقتصادية م باعتبارها مساهمة (متخلصة بذلك من كل وصاية ادارية مركزية).

والمفهوميدل علي حرية التصرف، حرية الادارة والسير بعيدا عن الجهات الوطنية و دون الخضوع لأي شكل من اشكال الوصاية أو أي اجراء من الاجراءات البيروقراطية.و بهذا

المعنى تتحرر المؤسسة العمومية من كل الضغوطات و التدخلات المختلفة للسلطات، مما يجعل المؤسسة العمومية تتمتع بالاستقلالية المالية.

و هذا ما يعبر عنه القانون الجزائري الذي يعرف المؤسسة العمومية الاقتصادية بانها شركات مساهمة او شركات ذات مسؤولية محدودة SPAاو SARL، تملك الدولة او الجماعات المحلية بشكل مباشر او غير مباشر جميع الاسهم و جميع الحصص[29]، وهي تملك حق الملكية و الإدارة و الاستغلال:

1- **حق ملكية الاسهم للدولة:**(مجسد في عقود انشاء المؤسسات و القوانين المنظمة لها و المحددة للأهداف تعيين اعضاء مجلس الادارة و توزيع الارباح...)، و حق الملكية يسمح بالإعلان عن حل المؤسسات، و رفع و تخفيض راس المال و طرح الاسهم للبيع او شراء أخرى. 2- **حق الادارة:** : يمتلك مجلس الادارة في اطار الاهداف المسطرة، حق مراقبة النتائج و حق تعيين الرئيس المكلف بالإدارة و اقالته.- **حق الاستغلال:** و هنا مجلس الادارة حضي بصلاحيات عدة:اعداد البرامج، و تحديد السبل الفعالة، و الاستراتيجية الملائمة للمؤسسة.

والمدير العام يشرف على السيراليوميويؤطر تسيير الاستثمار وتنمية نشاطات المؤسسة تحت الرقابة المستمرة لمجلس الادارة.

الاهداف: نوجز أبرزها في التالي:- لامركزية السلطة و اتخاذ القرار/- منح المؤسسة العمومية الحرية و المسؤولية في القيام بالعمليات الاقتصادية و التجارية و تنظيم العلاقات./ - تسيير الموارد المادية و البشرية و حرية اختيار مسؤوليها.

أما الدوافعالتي أدت إلي تطبيق الاستقلالية:تتجسد في دوافع داخلية و خارجية

- الخارجية أبرزها تمثل في الضغوطات التي كانت تمارسها المؤسسات المالية الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي FMI) حيث كانت تضغط على الجزائر وتفرض عليها تحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية وخصخصة المؤسسات من اجل تسريح القروض واعادة هيكلتها. بالإضافة إلي انخفاض سعر البترول والغاز عالميا...الخ أما الدوافع الداخلية نلخص أهمها في النقاط التالية:

- الارتفاع المستمر لتكاليف اليد العاملة مقارنة برقم الاعمال. - التسيير المركزي للمؤسسة الاقتصادية.

- افلاس المؤسسة الاقتصادية بسبب تراكم الديون البنكية الضخمة.- عدم قدرة المؤسسة العمومية على تسديد الديون بسبب عدم تحصيل المردودية المناسبة.- التكاليف الاجتماعية زادت في حجم المديونية و العجز المالي لها.- ارتفاع المصاريف المالية.- انخفاض ايرادات الخزينة العمومية بسبب انخفاض البترول و الغاز.- تراكم ريوع الفترة السابقة لدى فئة معينة

---

[29] القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية رقم 01- 88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، الجريدة الرسمية العدد 2، السنة 1988

في السلطة ذات نفوذ سياسي كبير، حصلت و راكمت اموال طائلة اكتسبت بطرق مختلفة في المشاريع الاستثمارية و ارادت استغلالها.

صناديق المساهمة؟:يعتبر صندوق المساهمة شركة مساهمة، ينوب عن الدولة باعتبارها مالكا لرؤوس الاموال، و يمكن تمثيله بمثابة وسيط بين الدولة كمالك لرؤوس الاموال و المؤسسات المسيرة لها.

-أما دورها فيتمثل في اعداد و متابعة تنفيذ مخطط المؤسسة الاقتصادية العمومية بواسطة ممثليها في مجلس ادارتها، باعتبارها صاحبة اسهم الدولة.

-ضمان توازن بين حصص الدولة عن طريق تحويل سندات من المؤسسات المعنية الى تلك التي تعاني من مشاكل مالية، و عن طريق تدخل الدولة لتغطية خسائر بالمؤسسات الاستراتيجية الملحقة بالصناديق، غالبا ما يكون مصدرها "صندوق" الضمان الذي يمول جزئيا من النتائج المالية قصد المحافظة على التوازن.

علي العموم انشاء صناديق المساهمة كانت من الخطوات المهمة من أجل إنجاح سيرورة الاصلاحات المعتمدة فقد كانت ممثلة للدولة كمالكة لرؤوس الاموال و التصرف في موجوداتها إلا ان التغيير في نمط التسيير لم يصاحبه اتخاذ اجراءات ضرورية مثل اعتماد التقسيم المالي للمؤسسات و الوضوح في تحديد المسؤوليات و رصدت عدة نقاط ضعف حالت دون انجاز المتوقع من الأهداف مثل:

-العجز المالي الكبير الذي اصبحت تعاني المؤسسة الاقتصادية / -سوء استخدام الطاقات الانتاجية و التقنية. / -انحراف صناديق المساهمة عن مهامها التي احدثت من اجلها الى ان تكون وصية عليها ايضا تداخل الصلاحيات في الصندوق الواحد لانطوائه على العديد من المؤسسات مما زاد في تعقيد وضعية المؤسسة الاقتصادية

-و في الواقع هناك من كان يعتبر صناديق المساهمة ماهي الا تسمية مختلفة ووجه اخر من التسيير البيروقراطي للمؤسسات الاقتصادية و استمرالحال الى غاية اصدار قرار حل هذه الصناديق في 1995/12/25.

- و بعد 7 سنوات من وجود صناديق المساهمة لم ترقى الى تحقيق المستوى المطلوبو لم تستطع التدابير المتحدة ازالة العوامل المعيقة او التقليص من حدة اثارها السلبيةحيث ظهرت اعراض الافلاس على العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية منذ اقرار استقلاليتها خاصة المالية، و لم يكن بإمكان خزينة الدولة تحمل الاعباء او التكفل بعمليات تمويل غير باهضه لبحث الفعالية الانتاجية خصوصا فيالمؤسسة العمومية غير استراتيجية.

لكن هل يعني تخلي الخزينة العمومية او البنوك عن تمويل المؤسسة العمومية الاقتصادية المفلسة نقطة تحول نوعية في مسار اعادة التنظيم ليشمل ايضا الوضع القانوني ، اي بداية التوجه نحو الخصخصة؟

و ماهي المعايير لتصنيف المؤسسة الاقتصادية القابلة للخصخصة او التي ترغب الدولة التخلي عنها لفائدة القطاع الخاص؟

ـ الشركات القابضة (Holding):

- جاء قرار حل صناديق المساهمة في 1995/12/25، و اعيد تنظيم المؤسسات العمومية و انشاء شركات قابضة (مجمعات اقتصادية)أي تم احداث محلها الشركات القابضة (les holding).

و في الواقع حل صناديق المساهمة أعطى اشارة واضحة الى تمرير مسألة خصخصة عدد مهم من المؤسسات العمومية الاقتصادية.

عموما الشركات القابضة تعد آلية تنظيمية تعمل على تحديدالمسؤولية المباشرة عن تسيير أموال الدولة، تطلب الامر تجميع المؤسسات العمومية المختلفة في شركات قابضة على شكل شركات مساهمة و هي تمثل ملكية الدولة و التي حلت محل صناديق المساهمة.

- ان الشركات القابضة تشرف على مجموعة معينة من المؤسسات العمومية ذات النشاط المنسجم و ليس كما هو الحال مع صناديق المساهمة التي كانت تشرف على مؤسسات لم تكن بالضرورة تنتمي الى نفس القطاع او النشاط.

-و اذا كانت صناديق المساهمة مجرد هيئات تنوب عن المالك الحقيقي لرؤوس الاموال المتمثل في الدولة وهي تعرف باعوان الائتمان في اللغة الاقتصادية، فإن الشركة القابضة العمومية تعتبر مالكة للاسهم .

فهي تتمتع بكامل خصائص حق الملكية على الاسهم والقيم المنقولة التي تحول اليها.

سير الشركات القابضة:

تسير الشركات القابضة من ادارة توضع تحت مجلس مراقبة (الذي يعين لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد من طرف الجمعية العامة). و يمكن ان تتكون الادارة من فرد واحد المدير العام الوحيد للشركة القابضة.

- رمجلس المراقبة يتكون من 7 اعضاء يجتمعون دوريا كل 3 اشهر عن طريق استدعاء من مدير مجلس الادارة و هو يقوم بمهمة المراقبة المستمرة للشركة القابضة.

- المجلس الوطني للمساهمات الذي يوجد تحت تصرف رئيس الحكومة الذي يراسه.

ـ مهام الشركات القابضة:

اذن الشركة القابضة العمومية هي عبارة عن تجمع عدد من الشركات الاقتصادية: تتلخص مهامها (وفق الامر رقم 95-25 الصادر في 25 ديسمبر 1995).

بالإضافة إلي تسيير رؤوس الاموال التجارية التابعة للدولة و ادارتها وجعلها اكثر مردودية.-تثمين محفظة الاسهم واعطاء اكثر مردودية لها /- المساهمة في تنمية جميع المؤسسات العمومية الصناعية التجارية و المالية (م ع ص ت م)، التي تدخل ضمن اطار مراقبتها من خلال وضع الاستراتيجيات و تجديد سياسات الاستثمار و التمويل و ادخال تعديلات هيكلية حسب الضرورة./- تنظيم حركة رؤوس الاموال بين المؤسسات./- حماية

الاستقلالية المالية للشركات المنتمية اليها./-تشارك الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية حسب الاتفاقيات المبرمة في هذا السياق.
هكذا كل شركة قابضة عمومية تعمل على تشجيع و تنمية المجموعات الصناعية و التجارية و المالية التي تراقبها.
و على هذا الاساس تم تأسيس 11 شركة قابض أو ما يطلق عليه بـــ 11 مجمعا : مجمع البناء و مواد البناء./- مجمع صناعة الحديد و المعادن./-مجمع الميكانيك و الكهرباء و الالكترونيك./- مجمع الكمياء و الصيدلة و الادوية./-مجمع الصناعات الغذائية الاساسية./- مجمع الصناعات الغذائية الزراعية./-مجمع الصناعات المصنعة./- مجمع الانجاز و الاشغال الكبرى./- مجمع الخدمات./- مجمع الخشب و الفلين.
وقد كان الهدف من اعادة تنظيمها في هذا الشكل خلق التكامل مابين النشاطات بعيدا عن مجال المنافسة الذي أصبح نسمة النشاطات الاقتصادية التي اعلنت الدولة التخلي عنها لفائدة القطاع الخاص.
ان اجراءات خصخصة المؤسسة الاقتصادية العمومية وصياغة اخرى في شكل شركات قابضة، هي نماذج مستوحاة من التنظيم الاقتصادي للمجتمعات المنتهجة لاقتصاد السوق.
و هي بمثابة آليات كانت ترمي الى بعث الفعالية الانتاجية المعطلة في المؤسسة الاقتصادية العمومية سواء بالتنازل عنها بغض النظر عن الصيغة، لفائدة القطاع الخاص او بإخضاعها باستمرار لأساليب تسييرية و تنظيمية الى غاية بلوغها مستوى الاداء المطلوب.

اجراءات التطهير المالي والتحديد الهيكلي للمؤسسات:

الازمة الاقتصادية الخانقة التي عرفتها البلاد في 1986 وانعكاساتها والعجز المالي الدائم الذي اصبحت تتخبط فيه باستمرار فرض على الدولة التدخل المباشر واعتماد حل التطهير المالي للمؤسسات العمومية والتحضير للدخول في اقتصاد السوق والمناقشة الحرة.
ان عملية التطهير عن طريق مسح الدولة لجميع الديون المستحقة على المؤسسات تسمح بالقضاء على العجز المالي ومديونية المؤسسة العمومية اتجاه البنوك والخزينة العمومية ليصبح لها هيكل مالي متوازن.
-اعطاء المؤسسة العمومية توازن كامل لأصول وخصوم المؤسسة مع تزويدها بموارد مالية تتفق وطبيعة النشاط.

المحاضرة الرابعة

العوامل المساهمة في العمليةالانتقاليةمن الاقتصاد الموجه إلي اقتصاد السوق:

تميزت هذه المرحلة بالإصلاحات الماكرو- اقتصادية او برنامج كبير اصلاحي اقتصادي و مالي كيفي يهدف الى تحقيق التوازنات الكبرى داخل و خارج البلاد و تامين الانتقال الى اقتصاد حر من خلال تغيير عميق في تشريع قوانين سير المؤسسات، فجاء القانون التجاري، قوانين المالية و اصلاح كل المؤسسات الاقتصادية التي كانت مسيرة وفقا للنموذج

الاشتراكي و محاولة جعلها تستجيب لمنطق المبادرة الخاصة و المنافسة الحرة و تحرير التجارة الخارجية.
- و في هذا السياق الجديد وجد المواطن نفسه امام مصطلحات عديدة متداولة في الاوساط الاقتصادية و السياسية لم يكن يعرفها من قبل مثل تصفية المؤسسات التابعة للقطاع العام، تخفيض قيمة الدينار، خسارة الصرف، اعادة الجدولة، برنامج التوازن الهيكلي، صندوق النقد الدوليّ، الشراكة، الافلاس، الخصخصة، البطالة، الطرد الجماعي للعمال، الهولدينغ، تحرير التجارة الخارجية....الخ.
بداية الاختلالات التي اصبحت ظاهرة للعيان تعود الى 1986 حيث انخفضت الارادات لهذه السنة ب 4.7 مليار دولار بالمقارنة مع 1985، بسبب الانخفاض الشديد لاسعار البترول على مستوى السوق العالمي الذي انخفض من 30 دولار الى 08 دولار بالاضافة الى تدني قيمة الدولار من 10 فرنك الى 05 فرنك بالنسبة للدينار و في المقابل مستوى الاستراد للوسائل و الخدمات لو الا بمليار واحد، حيث لجأت الحكومة الى التقليص من الاحتياجات و التدين الاضافي على المدى القصير ب 3.7 مليار دولار سنة 1985 الى 5.28 سنة و حوالي 09 مليار دولار سنة 1990 و حوالي 10 ملايير دولار سنة 1991.[30]
و هذا بالرغم من الزيادة في الايرادات التي قدرت باكثر من 03 مليار دولار في 1990 نتيجة ارتفاع سعر البترول الذي وصل الى حد 24 دولار للبرميل.
- و في هذه المرحلة لم تكن الجزائر تمتلك القدرة على تامين التسديد و كانت تجد صعوبات في تموين البلاد بالمنتجات الاساسية و المواد الاولية.
و هذا ما حتم عليها تخفيض الاستيراد في 1992-1993 الى نصف ماكانت عليه في 1987 و امام هذه المعطيات المعبرة عن الوضع المتأزم هناك الزيادة الكبيرة في النمو الديمغرافي و انتقال الفئات الحيوية من 4.49 مليون في 1985 6.47 مليون شخص في 1993 في حين أن الفئات المشغلة رسميا لم تتعدى 820000 شخص و هذا مازاد في حدة اشكال البطالة و البطالين الذي وصل عددهم الى 1.16 مليون فرد و لا ننسى تقهقر معدل الصرف المتوسط للدينار بالمقارنة مع الدولار الذي انتقل من 5 دولار للدينار في 1985 الى 23.35 دولار في 1993 اي ارتفع بحوالي 323% (اكثر من 460%).
- الحاجة الملحة لتجديد التجهيزات على مستوى القطاع الانتاجي.

صندوق النقد الدولي و اتفاقيات "ساند باي"

-كل المؤشرات المذكورة أعلاه تشير الى الثقل الذي كان يضغط على الاقتصاد الوطني في ضرورة و حتمية ربط النمو الاقتصادي بالتوازن الهيكلي و التفاوض مع صندوق النقد الدولي FMI من أجل الحصول على تسهيلات في التمويل العام للبلاد.

[30] من يريد ان يعرف أكثر يمكن الرجوع الى د. محمد بلقاسم حسن بهلول " الجزائر بين الازمة الاقتصادية و الازمة السياسية" مطبعة دحلب الجزائر 1993 ص 213.

- فجاء تنفيذ برنامج التوازن الهيكلي مكرها، فآخر وفد للاتحاد الاوروبي و اليابان (و بموافقة الولايات المتحدة الامريكية) رفض مساعدة الجزائر الا بشرط واحد و هو وضع اتفاق مع FMIو هذا ما تم فعلا حيث ابرمت اربع اتفاقيات مع هذه المؤسسة المالية سميت باتفاقيات ساند باي:

- أول ساندباي Sand Bay كان في 1989 من اجل 560 مليون دولار.
- ثاني ساندباي كان في جوان 1991 من اجل 400 مليون دولار.
- ثالث ساندباي كان في ماي 1994 من اجل مليار دولار و في اطاره اكد FMI على ضرورة تنفيذ البرنامج الهيكلي و الاصلاحي.
- و رابع الاتفاق بخصوص الحصول على سهولة في التمويل الموسع(FFE) الذي ابرم في كاي 1995 من اجل 1.8 مليار دولار خلال ثلاث سنوات.

هذا التمويل الاخير بالمقارنة مع الاتفاقيات الاخرى كان يتضمن البدء الفعلي في تطبيق برنامج التوازن الهيكلي الاصلاحي و الذي كان ينطوي على معاني خطيرة من فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية (تقهقر المستوى المعيشي للمستهلك) طرد و التقليص من حجم العمال، افلاس المؤسسات ...الخ.)

+ المؤسسات المالية المقرضة للجزائر: تتمثل في « F.M.I »، البنك العالمي، نادي لندن، نادي باريس هي التي فرضت على البلاد تنفيذ هذا البرنامج.

النتيجة المستخلصة: من جميع المحاولات الاصلاحية التي خضعت لها المؤسسة العمومية لمدة 30 سنة هو الفشل في انجاز أهداف هذه الإصلاحات والتي لم توفق اطلاقا من اخراج المؤسسة العمومية من حالة العجز و الحروجية المرافقة لها دوما، و اهم المعطيات الاقتصادية المجسدة لذلك نوجزها في النقاط التالية:

- بالرغم من وجود قطاع من المؤسسات الصناعية (المتميز بالضخامة و كثرة العدد) الا ان الاعتماد كان يتم شبه كليا على المستورد الذي كان يفوق 80% من المواد الاولية المستوردة و هذا ينطبق على القطاعين (العام و الخاص) على حد سواء.

طبعا باستثناء قطاع المحروقات الذي كان يمثل 92% من الصادرات الكلية.

- استخدام ضعيف للجهاز الانتاجي الذي لم يتعدى عتبة 60% في اقصى حدوده.

سبب غياب التحكم في الاداة التكنولوجية

- ندرة العملة الصعبة، عدم امكانية تحويل الدينار، ضعف القدرة الشرائية.
- القطاع الفلاحي اتسم بالضعف و عدم قدرته على كفاية الطلب الجزائري من المنتجات الفلاحية و المحاصيل الزراعية (سياسات فلاحية خاطئة).
- سوق موازية ساهمت في تأزيم الوضع الاقتصادي و المالي أكثر خاصة و ان التضخم فاق كل المستويات حيث تشير الاحصائيات أنه كان يقدر ب 50 مليار دينار، لايوجد لها مقابل في الانتاج الوطني.

- شبح المديونية الخارجية المرتفعة جدا بسبب السياسات الفاشلة و عدم ترشيد و عقلنة الموارد المالية المقترضة بشكل متكرر مما ساهم في حدة خدمات الديون التي ارتفعت من 4.79 مليار دولار سنة 1985 الى 5.28 مليار دولار سنة 1987 الى حوالي 9 مليار دولار سنة 1990 الى 10 مليار دولار في سنة 1991.

و هناك من المختصين من يقدرها بانها تمتص 3/4 من المداخيل النهائية للواردات.

- عدم مطابقة النظام القانوني والجبائي و تعقيده
- العشرية السوداء التي امتلئت بها البلاد فالوضع السياسي غير مستقر=> مما انعكس سلبا على الوضع العام للبلاد.
- حركة منظمة في تخريب العديد من ممتلكات الدولة كحرق المصانع وافلاس المؤسسات، هجرة الاطارات خوفا من الاغتيال ....الخ.

و استمرت الدولة في محاولة ايجادها لما يخرج البلاد من الازمة الخانقة فجاء قانون 10/90 الذي صدر في 1990 و هو قانون خاص بالرض و النقد و بموجبه انشئ مجلس ادارة البنك المركزي.

✓ و قد كان اول قانون صدر في تلك المرحلة ارادت الدولة من خلاله ابراز نيتها في توجهها السياسي نحو ما يسمى باقتصاد السوق هو قانون 10/90 الذي مهد الطريق لصدور قانون 12/93 قانون الاستثمارات الذي سمح للقطاع الخاص و الاجنبي بالاستثمارات و حرية و دون قيد.

- قانون 10/90 جاء بتسهيلات و منح امتيازات للخواص التي اكدت و اتضحت اكثر في قانون 12/93 الذي تضمن آليات مشجعة و كمدعمة للقطاع الخاص و ترقيته.

وهنا نسجل دخول الجزائر في حركة اصلاحية كبيرة مست القطاع الاقتصادي فقامت بتعديد و تغيير التشريعات و القوانين الاقتصادية استجابة لضرورات المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق و تطبيقا لمتطلبات FMI.

الفصل الثاني : القطاع الخاص بين عنف الاقتصاد الموجه و تشجيع اقتصاد السوق.

اقتصاد السوق لا يمكن أن يكتب له النجاح دون تنافسية القطاع الخاص و إنجاحه يتوقف علي نموه و ازدهاره و قدرته علي انتاج القيمة المضافة و المساهمة في الرفع من مستوي الدخل القومي و المحلي علي حد سواء و قدرته علي احداث الطفرة في النمو الاقتصادي و الاجتماعي اعتمادا علي ما يمكن أن يقدمه من ابداعات و ابتكارات كفيلة بإنجاز التنمية المستدامة مما يفرض علينا منهجيا الإحاطة الموضوعية بواقع و اصل تكون القطاع الخاص في الجزائر و ضرورة فحص تجربة الاقتصاد الموجه المطبق في سياق مرحلة الاشتراكية السابقة كسبيل لإحداث التنمية و ما يمكن أن تكون قد سببته من أثر علي نمو القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

المحور الثاني : القطاع الخاص بين عنف الاقتصاد الموجه و تشجيع اقتصاد السوق.

المحاضرة الخامسة

الأصل التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر

1 -الأصل التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر

من أجل التعرف علي واقع القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة و تحديد مجمل الإكراهات والعراقيل التي أعاقت تطوره في ظل الاقتصاد الموجة ثم خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، نرى من الضروري منهجيا البحث في الأصل التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر والبحث عن أصوله الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة حتى نتمكن من فهمه و التعرف على جذوره التاريخية عبر الزمن وبالتالي التعرف على أصل الاستثمارات الخاصة و الرأسمالية في الجزائر ولهذا نجد أنفسنا مضطرين للرجوع قليلا إلى الوراء و بالضبط إلى المرحلة الاستعمارية الفرنسية للجزائر والتذكير ببعض المعطيات التاريخية وطرحها كنقاط استدلال هامة تبين أصل هذا القطاع وتكونه في الجزائر معتمدين في ذلك علي دراسات مشخصة القطاع الخاص مثل عبد اللطيف بن أشنهو[31]، الجيلالي اليابس[32]، عمر دراس[33] ...الخ

عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر من 1830-1962 ، مجموعة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1979.[31]

[32] - Liabes Djilali, Capital privé et patrons industriels en Algérie 1962-1982, Alger, ED.CREA, 1984.

-Liabes Djilali, Qu'est –ce qu'entreprendre éléments pour une sociologie des espaces productifs, CREAD, N°11, 1987, PP31-42.

-Liabes Djilali, Entreprise et bourgeoisie d'industrie en Algérie, CREAD, 1984

مما يحتم علينا تقديم عرض موجز عن المميزات الأساسية للبنية الاقتصادية و الاجتماعية قبل وغداة و بعد الاحتلال الفرنسي لها :

1 – 1 خصائص البنية الاقتصادية قبل و خلال الاحتلال:

هذه البنية قبل الاحتلال كانت مركبة من ثلاث عناصر أولها أسلوب جماعي Communautaire مسيطر يتميز بنشاط زراعي رعوي وعلاقات ذات قاعدة جماعية ترتكز على النسب ونظام القبيلة، ثانيها أسلوب تجاري بسيط كان ينظم كل الأنشطة الحضرية الحرفية التقليدية على مستوى المدن وثالثها علاقات تجارية تجاه الخارج ولقد كان الأسلوب الأول هو المسيطر أما العلاقات التي كانت تربط بين الجماعات المنتجة والأرض. فقد كان هناك تطابق بين هذه التشكيلة و البنية العقارية آنذاك والعلاقة كانت من نوع جماعي تتمثل في العرش لكن كانت هناك أيضا علاقة من نوع آخر هي الملكية الخاصة الهامشية التي كانت توجد حول المدن و هذا يدل على أن العلاقة التي كانت تربط الرأسمالية المتواجدة في حوض البحر الأبيض المتوسط كانت قد دخلت الجزائر حيث أن البنية العقارية آنذاك كانت كالتالي : - أراضي البايلك 4,5 مليون هكتار أي 36% - الملكية الخاصة 3 ملايين هكتار أي 24 % - الملكية الجماعية (العرش) كانت تمثل 5 ملايين هكتار أي 40% من مجموع الأراضي[34].

1 – 1 – 1 - طبيعة العلاقة المنظمة للاقتصاد قبل الاحتلال:

إذن يتبين لنا أن العلاقة الأساسية التي كانت تنظم الاقتصاد عموما قبل الاحتلال كانت علاقة جماعية تربط الجماعة بالأرض و العنصر الأساسي لمعرفة القبيلة هو الأرض، إلا أن هذا لا يعني الغياب الكلي للعلاقات الفردية بالأرض بل بالعكس فوجودها كان فعلي و هذا حسب ما تشير إليه الأرقام المذكورة أعلاه و المعطيات تشير أيضا أنها كانت في توسع مستمر نتيجة تفكك العلاقة الجماعية بعد الاحتلال و التوسع الرأسمالي الاستعماري، هذا التوسع الذي يقسم تاريخيا إلى ثلاث فترات [(2)]:

أ - الأولى من 1830 إلى 1880 وهي فترة الصراع و المقاومة و قد تميزت بظهور النظام الرأسمالي الزراعي و هذا من خلال عملية شاملة معقدة و تدريجية قام بتخطيطها و تنفيذها الاستعمار الفرنسي ضد الجزائريين بدأت بنزع ملكية الأرض (الجماعية) وتحريرها من العلاقة الجماعية وبالتالي كسر أشكال التنظيم الاجتماعي المسيطر على مستوى التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية الجزائرية وقد تمت هذه العملية بفضل سياسة تمحورت خاصة حول الصراع ضد نظام الترحال Sédentarisation و عملية الطرد من الأرض وامتلاكها من طرف المعمرين 1862 عن طريق العنف، القوة والتلاعب القانوني حيث أصدرت مجموعة

[33]Omar Derras, Placedu secteur privé industriel national dans l'économie Algérienne, Insaniyat, 1997, pp 156-174.

[34] Abdelkader Djaghloul N°185 Février 1975 "التشكيلة الاجتماعية الجزائرية قبل الاحتلال" Revue la pensée

[(2)]التقسيم مأخوذ من كتاب د. عبد اللطيف بن أشنهو "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط1962-1980" ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر 1982

من القوانين تهدف في مجملها إلى الاستحواذ على أراضي الجزائريين ومصادرتها وذلك عن طريق القضاء على الملكية الجماعية وخاصة بعد فرنسة قانون الأرض سنة 1963 الذي زاد الطين بلة ففي 1871 قامت الحكومة الفرنسية بمصادرة 000 600 هكتار ووزعتها على المستوطنين، هناك قانون وارني 1973 الذي يهم أيضا المستوطنين ويهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، وقانون 1883 الذي أباح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة لصالح الأوروبيين دون شرط الإقامة فيها وبين 1887 و1899 استولت الإدارة الفرنسية الاستعمارية على000 957 هكتار مجانيا كانت ملكا للأعراش و بين 1891 و1900 سلم للمهاجرين الأوروبيين أكثر من000 120 هكتار، ومن ثم ظهرت الملكيات الكبيرة التي تتراوح مساحاتها ما بين 4000 - 5000 هكتار وتحول أصحابها الشرعيون إلى مجرد عمال بالأجرة اليومية وموسميين وخماسين.

ناهيك عن نظام الضرائب الذي فرض على الجزائريين والذي يرجع إلى 1845 بصدور مرسوم 17 جانفي والذي كان ينص على ضربية الأجور على الأراضي المستأجرة تدفع نقدا بعد جمع الغلة و ضربية الزكاة تدفع على الحيوانات وغيرها من الضرائب التي فرضت على الجزائريين فبين 1885-1890 دفعوا 4 ملايين فرنك سنويا و1912 دفعوا 45 مليون فرنك وهذا ما أدى إلى تفكك العلاقات الجماعية و القضاء عليها واختفاء البنية الاقتصادية والاجتماعية وتحرير الأرض كليا من هذه العلاقات الجماعية الميزة الأساسية للاقتصاد الجزائري آنذاك و ظهرت المستثمرات الفلاحية التي اهتمت بالدرجة الأولى بإنتاج المحاصيل التجارية وتوسعت خصوصا في قسنطينة، عنابة، الجزائر الوسطى ووهران و خلال هذه الفترة تم تغيير الحبوب بزراعة الكروم بعد انخفاض أسعار الحبوب في السوق العالمي وأزمة Phylloxèra التي قضت إلى إنتاج الخمور.

ومن أهم المستثمرات نجد الشركة العامة السويسرية 20000 هكتار في نواحي سطيف منذ 1852 والشركة الفلاحية والصناعية لصحراء الجزائر التي كانت تسيطر على 24000 نخلة في الجنوب وقد صاحب دخول الرأسمال العالمي المستثمر في الجزائر بعد 1870 تطور في التقنيات الزراعية.

ب - الفترة الثانيةتبدأ **من 1880 إلى 1930** ، لكنها تبقي مرتبطة بالأولى وهي تعتبر فترة نجاح الرأسمالية وتعبر عن تغلغل وتوسع العلاقات الرأسمالية في القطاع الفلاحي المسيطروالمبني على قاعدة أساسية وهي التوجه نحو الخارج وفرنسا الأم وانعدام شبه كلي للنظام الإنتاجي الصناعي، كما ميزت هذه الفترة عناصر أساسية وهي تطور البورجوازية الاستعمارية المسيطرة ماليا، اقتصاديا وسياسيا والتي هي أصلا خاضعة للرأسمال الفرنسي و من جهة أخرى تطور البورجوازية الجزائرية الفلاحية والتجارية لكن المحدودة جدا في توسعها لتضييق الخناق عليها من طرف البورجوازية الاستعمارية.

ج - الفترة الثالثة من 1930 إلى 1954 وقد عرف فيها النظام الرأسمالي أزمة خانقة واختلالات كبيرة و عدم تمكن الرأسمالية الفلاحية من الانتقال إلى الرأسمالية الصناعية و

هذا بالرغم من ظهور نوع من أشكال التصنيع في 1930 إلا أنه لم يعد قادرا على استعمال اليد العاملة وبالتالي أدى ذلك إلى تفقير الجماهير الشعبية والتدهور الجدري للظروف المعيشية للجزائريين (البطالة، النزوح الريفي، الأوبئة، الهجرة إلى الخارج ...الخ).

هذا بصورة عامة وموجزة مجمل الفترات التي ميزت توسع النظام الاستعماري الرأسمالي، وهكذا يتبين لنا أن الرأسمالية في الجزائر قد تكونت أولا وقبل كل شيء في الريف المحتل[35].

وهذا ما يجعلنا نتبنى بالضبط الفرضية التي طرحتها الدراسة التي أجريت من طرف الجمعية الجزائرية للبحث الديموغرافي، الاقتصادي والاجتماعي AARDES وهو "إذا كانت الرأسمالية في الجزائر قد تكونت في البداية في الفلاحة من المنطقي أن نفترض أن الفائض المستخلص قد استثمر في التجارة ثم في تكوين صناعة محلية"

ويبدو أن هذه الفرضية مقبولة إلى أبعد الحدود لماذا ؟ لأن الفلاحة و حدها في تلك الفترة كانت منتجة للفائض بما أنها كانت النشاط الوحيد أو على الأقل النشاط الأساسي، دون أن ننسى الإشارة إلى نقطة أخرى مهمة جدا وهي عملية التحول التي حدثت على مستوى القيم بين الفلاحة والصناعة خلال الفترة الاستعمارية خاصة تحول الفائض المستخلص عن النشاط الفلاحي واستثماره في القطاع المالي والبنكي الفرنسي ونشير في هذا السياق أن هناك مجموعة من البنوك تأسست آنذاك مثل القرض العقاري الفرنسي في 1852، القرض الليوني في 1863، الشركة المرسلية سنة 1865 و الشركة العامة في 1884 وغيرها من المؤسسات المالية التي تركزت خاصة في نواحي بوفاريك و الغرب الجزائري حيث يوجد المعمرون والشركات المساهمة والصناعات.

وإن كنا قد لجأنا إلي سرد هذه الحقائق فهذا من أجل التذكير بأهمية قطاع آخر وهو قطاع الخدمات المدمج ضمنه مجمل نشاطات التجارة والبنوك، هذا القطاع الذي كان بمثابة الخط الموحد الضروري بين زراعة منتجة والصناعة التي كانت تنشأ، هذا الانتقال عن طريق التجارة والرأسمال المالي يعبر خاصة عن البنية الخصوصية للرأسمالية التي كانت بنية اقتصادية واجتماعية تستجيب لحاجيات الرأسمالية الفرنسية، فمنتوجات الصناعة الفرنسية هي المسيطرة على السوق الوطني فهي كانت تعمل على إدخال المنتوجات المعملية لمبادلاتها بالمنتوجات الأولية Primaires مثل الخمور، الحوامض وحتى النفط أخيرا...الخ وقد كانت بنية مفككة »« S. Desarticuléeيشوبها الكثير من التناقضات تمتاز بنظام رأسمالي مسيطر وأشكال مسيطر عليها.

على العموم الذي يهمنا هو أن بنية هذه التحولات حددت أصول رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة الجزائرية خلال المرحلة الاستعمارية فابتداء من 1945 نجد أن رؤوس الأموال الفرنسية تكفلت بتمويل الاستثمارات الصناعية بالجزائر وهذا يتضح خاصة

[35]Lalaoui Ahmed « Le secteur privé de la période de centralisation à la transition à l'économie de marché » Communication, chambre de commerce Langue Doc, Roussillon, Avril 1999.

من خلال الجدول المتضمن لنسب الموارد ذات الأصل الفرنسي في تمويل مخطط التجهيزات [1] وهو كالتالي :

الجدول رقم 03 : نصيب الموارد ذات الأصل الفرنسي في تمويل مخطط التجهيزات بين 52-56

1953 -1952	1954 -1953	1955 – 1954	1956 -1955
% 53	% 69	% 81	% 84

لكن الدراسة التي قامت بها الجمعية الجزائرية AARDES في سنة 1975 تؤكد أن التصنيع بصورة عامة سيطرت عليه في ظاهره فروع الشركات العالمية و بهذا فهي تمثل الأصل الأكثر أهمية ثم تأتي استثمارات المؤسسات المالية الفرنسية وأخيرا الاستثمارات الناتجة عن الرأسمال التجاري الجزائري وحتى كبار الكولون الفرنسيين في الجزائر.

لكن مهما يكن الأصل يجب التذكير أن هذه الاستثمارات بقدر ما أفادت دعم البنية الرأسمالية في الجزائر وفي تنمية السوق بقدر ما عملت على اغتصاب وسلب وبصورة أكبر المنتجين المستقلين وإفلاس التجار الصغار الجزائريين وتحويلهم وبصورة سريعة إلى الوضع الكادح أو البروليتاري حيث أن تطور القطاع المعملي في الجزائر واستيراد المنتوجات البديلة عن المنتوجات الحرفية التقليدية عمل على تفكيك الورشات الجزائرية وتخريبها والقضاء عليها ضف إلى ذلك أن الصناعيين الجزائريين لم يكونوا يمثلون سوى أقلية صغيرة جدا في تلك الفترة مع المجموع الكلي هذا إن لم نقل أنها كانت شبه منعدمة، فحسب تقديرات 1959 والتي نجدها دائما في الدراسة السابقة AARDES فإن المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الحرفي كانت شبه كليا تخص ملكية الجزائريين و كانت تقارب حوالي 100 مؤسسة تشغل بين 20 و 50 مأجور لا تخرج عن إطار النسيج والصناعات الغذائية أما المؤسسات التي تشغل أكثر من 100 أجير فكانت لا تتجاوز العشرة (10)، في حين العدد الإجمالي للمؤسسات التجارية والحرفية والصناعية كان يقدر بحوالي 90300 مؤسسة، وهذا يعني أن الملكية التي كانت تخص الجزائريين كانت تتجاوز0,12 من المجموع الكلي، إذن نجد أن هناك منطق مزدوج في تحليل الفترة الاستعمارية من جهة هناك تركيز رؤوس الأموال والصناعة ومن جهة أخرى تفكيك الوحدات الحرفية العائلية التقليدية الصغيرة.

ويتبين لنا من كل هذا أن بنية الاقتصاد عموما أثناء المرحلة الاستعمارية كان اقتصاد مستعمر مسيطر يتميز بالانفتاح extraversion على الخارج مبني على أساس تلبية منطق التنمية الرأسمالية و حاجيات السوق الفرنسية أما طابع هذه الرأسمالية كان فلاحي وهذا ما أخر تصنيع البلاد الذي لم يبدأ في التكون إلا مع بداية القرن العشرين وهذه الفترة في حد ذاتها تعبر عن أزمة الرأسمالية الفلاحية وعدم تمكنها من الانتقال إلى الرأسمالية الصناعية فالنشاط الصناعي الذي كان موجودا آنذاك كان جد مهمش سواء على مستوى مناصب الشغل التي لم تتعدى 12587 منصب في 1922 و حتى من خلال القطاعات و الفروع التي كان يستثمر فيها [1]، فالمؤسسات الصناعية قبل 1945 كانت تتميز بالضعف في التركيز أغلبها كان لا يشغل سوى 5 أجراء فأقل ما عدى المعامل النسيجية التي كانت تشغل ما بين 20 إلى 30 عامل بالوحدة و كان النصيب الهام منها هي مؤسسات حرفية (50%) كما تميزت بسيطرة إنتاج وسائل الاستهلاك على الإنتاجات الأخرى ضف إلى ذلك الانعدام الشبه الكلي للصناعات القاعدية، حيث أن

[1]Ben Achenhou « Formation du sous-développement » P 287

[1]Djillali Liabes « Capitale privé et patrons de l'industrie en Algérie »

الطابع المعملي للصناعات التي أنشأت بين 1900 و1945 لم يكن يخص سوى قطاعات محددة مثل المواد الغذائية، النسيج وحتى بالنسبة للمؤسسات الميكانيكية التركيبية التي تواجدت خلال هذه الفترة كانت من أجل فبركة المحارث والوسائل والتقنيات الضرورية للفلاحة.

وعلى كل فإن التصنيع ابتداء من 1945 له مميزاته الخاصة يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- صناعة تابعة لفرنسا فيما يتعلق بتموينها بوسائل التجهيز ووسائل الاستهلاك الوسيطة والموجهة لإنتاج وسائل الاستهلاك.
- استمرار سيطرة إنتاج وسائل الاستهلاك على الإنتاجات الأخرى إلى غاية 1958 الذي كان يمثل 850, % لكنه عرف تراجعا في نسبه ونصيبه حيث انخفض إلى 34,69 % في سنة 1960 23,76 % في 1962 وهذا التراجع حدث بسبب الأهمية المتنامية التي استحوذ عليها إنتاج المحروقات Hydrocarbures والاستثمارات النفطية التي تكثفت منذ اكتشاف البترول في سنة 1956 حيث أن استغلال النفط والمحروقات عمل على تحويل بنية الاستثمارات في نهاية المرحلة الاستعمارية وهذا ما نستشفه بوضوح من خلال الجدول المتضمن شبه توزيع التجهيزات الإنتاجية بين سنة 1950 و 1962[2] :

الجدول رقم 04 : نصيب القطاعات من التجهيزات الإنتاجية بين 50-62

السنوات / التجهيزات	1950	1954	1956	1958	1960	1962
البترولية	/	%7	%13	%46	%52	% 68
أخرى	100	%93	%87	%54	%48	% 32
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	% 100

إلا أن الإنتاج البترولي كانت تستفيد منه خصوصا فرنسا حيث تشير إحصائيات AARDES أن 80% منه كان يصدر إليها على شكله الخام.

- التناقض الكبير الموجود بين بنية المؤهلات الفرنسية والجزائرية فمن جهة الأغلبية الساحقة لفئة الإطارات العليا والمتوسطة وفئة التقنيين تنتمي إلى الأصل الفرنسي وفي الجهة المقابلة نجد الأغلبية الساحقة لفئة العمال غير مؤهلين تنتمي إلى الأصل الجزائري بل و تكاد أن تنحصر فيها حيث نجد 95,2% وهذا يتضح أكثر من خلال الجدول الذي يتضمن توزيع العمالة النشطة (%) حسب الفئات السوسيو مهنية والأصل العقائدي لها. (1)

الجدول رقم 05 :الأصل العقائدي للفئات السوسيو مهنية

الفئات السوسيو مهنية / الأصل العقائدي	الإطارات العليا	الإطارات المتوسطة و التقنيين	عمال المكاتب و التجارة	العمال المهنيين	العمال المختصين	العمال غير مهنيين
غير مسلمين	%92,7	%82,4	%78,7	%50,9	%32,1	% 4,8
مسلمين	%07,3	%17,6	%21,6	%29,1	%67,9	% 95,2

[2]AADRES « Etude de l'industrie privée » Volume I Page 16

[1]Djillali Liabes « Capital privé et patrons de l'industrie en Algérie »

ونستشف من خلال هذه الأرقام الضعف الشديد لبنية المؤهلات الجزائرية بسبب ضعف التكوين الفرنسي للجزائريين وعدم الحرص والاهتمام برفع مستواهم وتأهيلهم تقنيا للعمل الصناعي هذا من جهة ومن جهة أخرى يكشف عن الاستغلال الفرنسي لليد العاملة البسيطة الجزائرية الرخيصة وهذا كله يبرر بوضوح نية المستعمر الفرنسي الذي لم يكن يهدف أبدا إلى تصنيع الجزائر فحتى الفائض الذي كان يستخلص آنذاك من النشاط الفلاحي كان يستغل في أغلب الحالات في الاستثمارات الصناعية على مستوى الأراضي الفرنسية لتعود منتوجاتها لتدخل السوق الجزائري الذي لم يكن يمثل في النهاية سوى وعاء مرن لمنتوجات الصناعة الفرنسية، أما الإنتاج على المستوى الداخلي فكان يستجيب لمتطلبات السوق الخارجية وتلبية حاجيات المعمرين وقد أدت في النهاية هذه السياسة الاستعمارية إلى بروز تناقض كبير بين نمط اقتصادي استعماري حديث متطور وليبيرالي احتكاري متقدم ونمط اقتصادي جزائري متخلف تقليدي معاش.

المحاضرة السادسة

البنية الاقتصادية غداة الاستقلال

1- مكونات البنية الاقتصادية غداة الاستقلال :كانت تتكون من الناحية الهيكلية من **أربع (4) قطاعات أساسية :**

- **القطاع الزراعي الرأسمالي** الحديث يتميز باللجوء إلى العمل المأجور، التمويل عن طريق القروض، و تقنيات إنتاج ذات كثافة رأسمالية عالية وتسويق المنتوجات نحو السوق الخارجية وتخصيص الإنتاج نحو متطلباته.
- **القطاع الزراعي التقليدي** عكس الأول يبحث أساسا عن تلبية حاجات المنتج وعائلته Autosuffisance.
- **شبه قطاع صناعي** يتميز بالضعف على مستوى الإنتاج والوسائل المستعملة وانعدام علاقات التكامل الصناعي والانعزال.

- **قطاع المحروقات** المسيطر عليه من طرف رؤوس الأموال الفرنسية و يرتكز أساسا على استخراجها في شكلها الخام و تصديرها إلى فرنسا الأم ليتم تصنيعها هناك على مستوى الأراضي الفرنسية لتعود مرة ثانية إلى السوق الجزائري في شكل مواد مصنعة نهائية قابلة للاستهلاك المباشر.

وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري كان يمثل في 1962 خصائص **اقتصاد مصدر أولى منفتح على الخارج Extraversion مع سيطرة القطاع الفلاحي والمنجمي** وربما الآثار الأكثر وقعا للاحتلال الفرنسي هو تكوين هذين القطاعين لكن دون أن ننسى أن هذا الاقتصاد كان يسير كتحت-مجموعة Sous-ensemble فرنسية لفائدة المعمرين وعلى حساب الأهالي سواء على مستوى المداخيل أو على مستوى التشغيل.

وعلى كل التحولات السياسية و انهيار البنية الاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال خلفت لا توازنات في التبادلات مع القوة الكولونيالية، أمام هذا اللاتوازن إتخذت السلطات السياسية العديد من القرارات من أجل الحفاظ على الاقتصاد الجزائري مثل سلسلة التأمينات المتخذة كتأميم النظام المصرفي والثروات المعدنية والمنجمية والأراضي... وتأسيس قطاع الدولة واعتناق الإيديولوجية الاشتراكية كشكل تنموي وقومية ديمقراطية تتماشى مع الإسلام والعروبة.

على كل إن كنا قد لجانا إلى هذه المقدمة التاريخية عن أصل تكون القطاع الخاص في الجزائر فذلك لارتباطه الوثيق بموضوع بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تشكل القسم الأهم في هذا القطاع لذلك كان من الضروري النظر إلى جذوره التاريخية التي ساهمت في ميلاده وتكونه وتطور الرأسمالية عموما والأهم أننا وجدنا فيها ما يفسر لنا نسبيا ضعف القطاع الصناعي الخاص بالجزائر وأسباب تخلفه.

والآن سنحاول أن نتعرف أكثر على هذا القطاع على شرعيته تطوره وعلى مجمل الإكراهات التي واجهته في سيره خلال المرحلة الانتقالية إلى النظام الاشتراكي وهذا يتطلب تفحص التجربة الماضية والتعرف على أهم مميزات الاقتصاد الموجه وأثر ذلك على الصناعة الخاصة فماذا عن هذه التجربة و هذه المرحلة ؟

إن الدولة الجزائرية منذ البداية اهتمت بطريقتها الخاصة بالقطاع الخاص، فبالرغم من مسلسل التأمينات وتأسيس قطاع الدولة وتشييد النظام الاشتراكي المشار إليها سابقا ورغم الاختلافات التي يمكن أن نستخرجها في مختلف لحظات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر بشأن الاستثمار الخاص، فإن السلطات السياسية لم تتردد في تشجيعه وتحفيزه للمشاركة في صيرورة التنمية الوطنية لكن كان عليها ضبط هذه المشاركة وتقنينها في مجموعة من النصوص من أجل حصر حدوده لكي لا يخلق مستقبلا إكراهات تعيق التوجه الاشتراكي، هذا التقنين ترجم بشرعية إيديولوجية مستمدة من القرآن الكريم والشريعة الإسلامية التي شرعت الملكية الخاصة وشرعية دستورية نجدها مجسدة في **مختلف النصوص المذهبية التي اهتمت بصورة دائمة بهذا القطاع واحتفظت له بمكانة لا يستهان**

بها في صيرورة التنمية الاقتصادية مؤمنة له ضمانات مختلفة تحت شروط محددة وهذا ما نجده في مختلف الميثاقات: ميثاق طرابلس 1961، ميثاق الجزائر 1964، ميثاق الوطني 1976 الذي أثري في 1986.

كل هذه النصوص تعترف به رسميا وتبرر وجوده المتناقض مع التوجه الاشتراكي فهي تعترف له بالدور المتمم والمكمل للقطاع العام هذا الأخير الذي يبقى يحتفظ لنفسه بالنشاطات الاستراتيجية الحيوية، وهذا يعني أن القطاع الخاص استدعى رسميا لكي يلعب دورا ديناميكيا في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، ولم يشكل أي تعارض أو أي تناقض مع تشييد النظام الاشتراكي على المستوى الرسمي.

على كل هذا الفصل يتمحور حول عرض موجز للتجربة الماضية المتعلقة بتنفيذ سياسة التنمية الموجهة مع ذكر أهم مميزاتها وأثرها على القطاع الخاص والتركيز بالخصوص على الصناعة الخاصة وتطورها وابراز العراقيل والإكراهات الأساسية التي واجهت هذه الصناعة خلال هذه التجربة، و لهذا فالتحليل سيركز على عدة نقاط أساسية نذكر منها ما يلي :

- تذكير تاريخي يتضمن تسطير تاريخ الاقتصاد الجزائري خلال التنمية الموجهة و أهم مميزاته.

- الشروط التاريخية و الأساليب العامة التي ساعدت في تشكيل الصناعة الخاصة في الجزائر.

- تطور الإطار القانوني و المذهبي ومختلف المظاهر القانونية الهامة التي عرفتها الجزائر خلال هذه المرحلة(89-62) والمتعلقة بالإستثمار الخاص.

- العوامل المقيدة والإكراهات المتعددة التي واجهت نسيج الصناعة الخاصة خلال مرحلة الإقتصاد الموجه.

هذا بصورة عامة ما سنحاول معالجته في إطار هذا المحور مع الإشارة فقط أن كل هذه العناصر مترابطة ومتداخلة فيما بينها ولا غرابة إن ترددت بعض المعطيات التاريخية من حين إلى آخر لأنها تخص نفس الموضوع وهذا التقسيم لم نعتمده إلا لأسباب منهجية تفيد بحثنا وتساعدنا على الفهم الجيد لتطور القطاع الخاص ومجمل الإكراهات التي واجهت الصناعة الخاصة في هذا السياق .

المحاضرة السابعة
واقع خيار التنمية الموجهة

فحص تاريخ الاقتصاد الجزائري خلال التنمية الموجهة نوجزهفي ثلاثة مراحل : الأولى من 62 إلى 65 وقد عرفت بالجمود الاقتصادي والثانية من 66 إلى 79 وعرفت بتطبيق استراتيجية مرتكزة على المخططات الإنمائية والتنمية الموجهة والثالثة من80 إلى 89 والتي حدثت فيها تغيرات متعددة مع عدم الخروج عن المحاور الكبرى للاستراتيجية المنتهجة.

و هدفنا هو الكشف نسبيا عما تخفيه هذه المراحل من خصائص ثقيلة استمر ضغطها إلى حد الآن خاصة على التوجه الحالي للاستراتيجية الاقتصادية الجديدة، هذا التوجه الذي يمثل المرحلة الرابعة التي تبدأ من 90 إلى يومنا هذا وهي المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق التي سجلت قطيعة عميقة مع الاستراتيجية الأولى والتي في النهاية ليست سوى تجربة معرضة للنجاح والفشل .

على العموم صيرورة تنمية المؤسسات الصناعية الخاصة في الجزائرمرتبطة بالتنمية الاقتصادية العامة وتوجهاتها الخاضعة لنظام التخطيط والتوجيه وقد عرفت كما أشرنا ثلاث مراحل :

2-2-1 المرحلة الأولى 62-65 :

هي فترة الجمود الاقتصادي وغياب حركية البنيات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وقد تميزت عموما بتقهقر حجم الاستثمارات فأهم تراكم للرأسمال الإنتاجي تحقق عن طريق الشركات الأجنبية في قطاع المحروقات، هذا القطاع الذي كان يتلقى حوالي 60%من استثمارات هذه الفترة وكان يسيطر على القيمة المضافة الإجمالية كما تميزت بانخفاض الإنتاج الداخلي الخام وتوسع البطالة وحتى القطاع العام عرف تطورا ضعيفا

بسبب جمود إيرادات الدولة التي كان من المفروض أن تسمح بتمويل التنمية وهذا ناتج أساسا عن ضعف القدرات الإنتاجية الخاصة بالفلاحة وقوة الشركات البترولية في قطاع المحروقات وبسبب غياب سياسة اقتصادية منسجمة وانشغال السلطات بتأسيس البنيات السياسية والإدارية وبعملية التأميم التدريجية للقطاعات وتحديد توسع البورجوازية الخاصة وتشجيع الصناعة الخاصة في التمركز على مستوى قطاعات وسائل الاستهلاك فقط.

ولا ننسى الشروط التي نتجت عن الاستقلال والتي ترجمت بهجرة حشود كبيرة من المستعمرين الذين تركوا ورائهم أملاك وثروات كثيرة كانت أصل إعادة توزيعها حيث استحوذ عليها التجار الجزائريين وحتى على بعض وسائل الإنتاج حيث أخذوا مكانة المستعمرين فبعدما كانوا بورجوازيين صغار أصبحوا مالكي عمارات، أراضي ومؤسسات ثم شراؤها بأسعار منخفضة وفي الواقع فئة التجار هي التي سيطرت على صيرورة تطور الصناعة الخاصة لاحقا.

ونذكر في هذا السياق أن نصيب مختلف الفروع في خلق المؤسسات الخاصة كانت تسيطر عليه التجارة وهذا نستشفه من الجدول التالي :

الجدول رقم 06 : نصيب الفروع في خلق المؤسسات

السنوات / الفروع	1954-1901	1962-1955	1965-1963	1967-1966
التجارة	%42,6	% 42,5	% 63,1	% 54,4
الحرفية	% 21,3	% 25	% 07,3	% 15,1
الصناعة	%14,6	% 16,0	% 14,3	% 10,0

المصدر : الدكتور الجيلالي اليابس.

ويتبين بوضوح من خلال هذه الأرقام سيطرة التجارة على الفروع الأخرى، وعلى العموم المؤسسة الخاصة لم تعرف تطور حقيقي خلال هذه الفترة التي تميزت بنمو الرأسمال النقدي فقط نظرا للضعف المؤسساتي الذي لم يمنح أي ضمانات للاستثمار الخاص فحتى قانون الاستثمارات الذي صدر في جويلية 1963 كان متوجها للرأسمال الأجنبي فقط والذي منحه جملة من الضمانات، وهذا ما يفسر ضعف عدد المؤسسات التي تم إنشائها بين 63 و65 والتي لم تتجاوز 258 مؤسسة، و قد تم استخلاص هذا الرقم من الجدول الذي قدمه الدكتور الجيلالي اليابس، [1] كما أن تحول الرأسمال التجاري إلى رأسمال صناعي لم يتم إلا بصورة هامشية هذا التحول الذي أخذ أهمية خاصة خلال المرحلة الثانية وبالضبط إنطلاقا من 66 حيث أن إنشاء المؤسسات تم تشجيعه عن طريق ضمانات منحت في إطار النصوص الجديدة خاصة قانون الاستثمارات لـ66 ثم إن الاستراتيجية أصبحت أكثر انسجاما بعد هذا التاريخ.

2-2-2 المرحلة الثانية 66-79

[1] Djillali Liabes « Naissance et développement du secteur privé industriel en Algérie 1962-1980 » Thèse pour doctorat de troisième cycle de Sociologie, T1, P 168

في هذه المرحلة اعتمدت الجزائر على إستراتيجية "التنمية الموجهة" حيث انتهجت نظام اقتصادي موجه من خلال المخططات الإنمائية والتي بدأت في تنفيذها مع المخطط الثلاثي 67-69 ففي هذه الفترة تم إدراج تنمية الصناعة الصغيرة والمتوسطة كانشغال وطني خاصة مع إصدار قانون الاستثمارات 66 الذي ساهم في تحريك الادخار الخاص وبالتالي عمل على تشجيع الاستثمار الخاص وتحفيزه حيث منحه بعض الضمانات الخاصة بالاستقرار والأمن وبذلك يكون قد رفع بالفعل بعض العوائق البسيكولوجية والسياسية، ومنح له الشرعية معترفا رسميا بحقه في الوجود المحمي حينما حدد له المجالات التي ينشط فيها وهذا ما جعل المحللين يعتبرون هذه الفترة بفترة الميلاد الرسمي للصناعة الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالمقارنة مع الفترة السابقة (65-62) التي اتسمت بشروط إيديولوجية معادية للرأسمالية الخاصة ومدينة إياها حيث اعتبرت في ميثاق الجزائر 64 ص 42 "كل من يحتكمون على ملكية وسائل الإنتاج هم أعداء السلطة الثورية" وهذا ما جعل الحذر وعدم الثقة تطغى في التعامل مع الرأسماليين الوطنيين واستمر الوضع كذلك إلى أن جاء التصحيح الثوري بـ65 وأصدر النظام الجديد القانون المذكور أعلاه والذي كان له أثر بسيكولوجي أكثر منه اقتصادي أو مالي، لكن الانطلاق الفعلي للصناعة الخاصة لم يتم بصورة حقيقية إلا بعد المخطط الرباعي الأول (70 – 73) الذي سطر برنامجا خاصا لتنمية الصناعات المحلية (DIL) وقد توبع بالمخطط الرباعي الثاني (77-74) ولا بأس أن نذكر ونتعرف معا أكثر على تلك المخططات الإنمائية[1] وعلى أهم مميزاتها في إطار نظام التخطيط الذي جاء في إطار هذه الفترة :

المخطط الثلاثي (69-67) : خصصت للصناعة ضمن هذا المخطط نسبة 49,7% من إجمالي الاستثمارات بينما الزراعة لم تتعدى نسبة 16,9% وهذا يدل على اهتمام الدولة البالغ بالصناعة على حساب القطاع الزراعي وفي هذه الفترة بالضبط تم تنفيذ مشاريع أساسية قاعدية كالحديد والصلب وتكرير النفط والصناعة المنجمية كما تم الاهتمام بالقطاعات المنتجة المباشرة وفي واقع الأمر هذا المخطط يعتبره المختصون اللبنة الأولى للصناعة الجزائرية وركيزتها الأساسية لكنها عرفت اختلالات عديدة منها انخفاض الإنتاج كما ونوعا بالقياس مع النمو السكاني وإهمال القطاع الزراعي وهذا يظهر من خلال القراءة الموضوعية للنسب المخصصة له وارتفاع تكاليف الإنجاز وضعف المسيرين و المراقبين.

المخطط الرباعي الأول (70 - 73) : هنا تم تنفيذ مبدأ استمرارية التخطيط الصناعي كجزء مكمل للمخطط الثلاثي في إطار السياسة العامة وكان يهدف إلى إيجاد مناصب شغل تقدر بـ 256 ألف والانتقال من صناعة متخلفة إلى صناعة عصرية، هنا أيضا القسم الأكبر من الاستثمارات المخططة رجع للصناعة بـ 45 % أما الزراعة فنصيبها لم يتعدى 15 % والشيء الذي يعاب عليه هذا المخطط هو عدم تحقيق التوازنات الاقتصادية المطلوبة كانعدام التكامل القطاعي.

[1] المعطيات الرقمية مأخودة من كتاب " المنبر في الإقتصاد " للأستاذ بوشاشي بوعلام، دار هومة، مارس 98

المخطط الرباعي الثاني (74 - 77) : جاء هذا المخطط بعد تأميم قطاعات البنوك، المحروقات، المناجم مع قيام الحرب العربية مع الكيان الصهيوني أين ارتفع سعر البرميل الواحد من النفط مما ساعد على ارتفاع مداخيل الدولة من الريوع البترولية وكان يهدف إلى إتمام المخطط السابق الذي كان لم يكتمل بعد بالإضافة إلى إنشاء مصانع تحويلية على مجموع التراب الوطني لتحقيق التوازن الجهوي وإنشاء صناعة تعديلية للواردات وهو النشاط المخصص للصناعة الخاصة لتستثمر فيه، وهنا أيضا استحوذت الصناعة بصفة عامة على الحظ الأوفر بـ 43,5% من الاستثمارات في حين لم تتعدى حصة القطاع الفلاحي 19 % من المجموع الكلي.

وهذا يعني أن السلطات السياسية بعد الاستقلال كانت تعني جيدا أن الجزائر بلاد متخلف جدا في التجهيز وأنها بحاجة إلى صناعة قاعدية، الأساس الذي يسمح بتكوين النسيج الصناعي في المستقبل سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص لكن من جهة أخرى كان يجب أن تحضر إيديولوجيا على هذا الأخير الذي ليس له الحق إطلاقا في أن ينمي القطاعات الاستراتيجية التي تبقى حكر الدولة، والتي يمكن استخلاصها من خلال الممارسة (في ظل غياب النصوص المحددة بدقة فيما تنحصر نشاطات القطاعات الحيوية وغير الحيوية) فيما يلي : البترول و الغاز (المحروقات)، قطاع الخدمات العمومية المؤممة منذ الاستقلال، التأمين (من خلال مرسوم رقم127 – 66 بتاريخ 27 ماي 66 الذي يخول الدولة حق احتكار كل عمليات التأسيس)، البنوك والقروض، المواصلات (من خلال مرسوم 6718 لـ 27 مارس 67)، التنقيب عن المعادن واستثمارها (من خلال مرسوم 79-67 ل 11 ماي 67)، التجارة الخارجية والصناعة الثقيلة أما باقي القطاعات الأخرى تظل مفتوحة أمام الصناعة الصغيرة والمتوسطة الخاصة وبالأخص في القطاعات النسيجية، الجلدية، الميكانيكية، الغذائية وفي البناء والأشغال العمومية.

أما من جملة المشاكل والصعوبات التي واجهتها الصناعة في إطار هذه الفترة : ضعف استخدام التكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة، الإهمال العلمي والتقني لإدارة وتسيير المؤسسات، انعدام التكامل القطاعي، الاهتمام بقطاع صناعي معين على حساب الآخر، ارتباط التنمية بالريوع البترولية مما أثر سلبا على مختلف الصناعات الأخرى عندما عرف النفط انخفاض في الأسعار، تبعية تقنية وتكنولوجية بالعالم الخارجي كنقص الغيار الناتج عن سياسة المفتاح في اليد، انفتاح الموارد وارتباطها بالمؤسسات المالية العالمية.

على العموم هذه الاستراتيجية كانت موضوع عدة تحليلات وتقييمات وانتقادات لكن كلها كانت تترجم في الأخير إرادة الدولة الأكيدة في تحقيق الانتقال من اقتصاد مصدر أولي متفتح على الخارج إلى اقتصاد مصنع نحو الداخل Introversion ومستقل.

وإن تعرضنا إلى هذه المخططات الثلاث ومميزاتها الأساسية فهذا لم يكن سوى على سبيل التذكير لعله يفيدنا في ربط العلاقة وضبط بعض المعالم النظرية وفهم السياق الاقتصادي الذي انبثقت منه ونمت فيه الصناعة الخاصة.

ونفضل العودة الآن إلى موضوعنا الأساسي ونحاول التعرف على بعض التفاصيل المهمة عن دور وصيرورة القطاع الصناعي الخاص خلال الفترة الممتدة بين 66- 79 :

- القطاع الصناعي الخاص وجد ضالته في إطار الظروف الجديدة لهذه المرحلة حيث خصصت له مكانة ووظيفة دقيقة وهي إنتاج بصورة أساسية الوسائل البديلة المشار إليها سابقا بدلا من إستيرادها وتلبية الحاجيات الإجتماعية المتزايدة بفعل النمو الديموغرافي السريع وخلق مناصب شغل وبالتالي المساهمة في إمتصاص جزء من البطالة، وهذا السياق جعله يعرف تطورا ملحوظا و إيجابيا و هذا ما يفسر أهمية المؤسسات المعتمدة كمشاريع بين 67 – 73 من طرف اللجان الوطنية والجهوية حيث قدرت بحوالي 796 و هذا يتضح أكثر من خلال الجدول التالي والتي أشارت إليه دراسة (INEAP) 1975 :

الجدول رقم 07 : تطور المشاريع المعتمدة بين 67-73

السنوات / اللجان	67	68	69	70	71	72	73	المجموع
اللجنة الوطنية	21	52	104	59	12	13	2	263
اللجان الجهوية	44	168	175	78	29	16	23	533
المجموع	65	220	279	137	41	29	25	796

وفي هذا السياق نشير إلى اللجان الجهوية الأربعة التي تم تأسيسها لمتابعة الخاص ومراقبته على مستوى وهران، العاصمة، قسنطينة والجنوب أما سبب ضعف المشاريع المعتمدة في السنوات الأخيرة كما يوضح الجدول أعلاه يتمثل خاصة في سلسلة التأميمات التي عرفتها البلاد مثل تأميم التجارة الخارجية في 1971، تأميم تجارة الجملة في 1973 وقد إستمرت التأميمات حيث تم تأميم 20 وحدة صناعية خاصة كبيرة الحجم في جانفي 1975، وكان أغلبها متمحور في إنتاج الوسائل الوسيطة Biens intermédiaires وكل المؤسسات المؤممة كانت تشغل أقل من 100 عامل، و أيضا تأميم أغلبية فروع الشركات المتعددة الجنسيات الفرنسية والمؤسسات الإستعمارية القديمة خاصة بعد 71 تاريخ تأميم المحروقات ولا ينبغي أن ننسى أنه حتى 69 كان الرأسمال الأجنبي هو المسيطر على القطاعات العامة (الطاقة، البترول، الغاز، النسيج والمواد الغذائية) ونشير أيضا إلى تأميم الأراضي الكبيرة التي بدأت مع الثورة الزراعية (78-72)، هذه السلسلة من التأميمات أدت بدون شك إلى تقليص حجم الإستثمارات الخاصة.

- هذه الفترة إتسمت بتحول الرأسمال التجاري إلى الرأسمال الصناعي خاصة بعد 1973 تاريخ تأميم تجارة الجملة حيث تكشف الدراسة INEAP عن 2631 مؤسسة كانت لها علاقة بتجارة الجملة وبالتأكيد هي التي تحول رأسمالها إلى الصناعة ويمكن أن نعتبر هذه الفترة بمثابة فترة تعلم و تحول فئة التجار (خاصة الجملة) إلى مقاولين وأرباب أعمال فهنا التاجر القديم تعرف على الآلة المنتجة وبدأ يتعلم كيف له أن يكون رئيس مؤسسة.

- الرأسمال الخاص عرف عموما تطورا أفقيا عن طريق مضاعفة الأعمال خاصة في صورة المؤسسة الخاصة الصغيرة و المصغرة التي تشغل من 1 إلى 4 أجراء والتي تعمل في الغالب لحساب تاجر جملة أو عدة تجار أو صناعي وهذا يتضح من خلال الجدول الآتي المتضمن تطور عدد المؤسسات الصناعية الخاصة حسب الحجم بين الفترة الممتدة من 69 إلى 80 :

الجدول رقم 08 : تطور عدد المؤسسات الخاصة حسب الحجم بين 69 و80

السنوات				
الحجم (العدد)	69	74	77	80
4-1	2201	3201	3339	5000
5+	1845	2618	2731	4387
المجموع	4046	5819	6070	9387

المصدر دراسة (INEAP).

وهذا الجدول يشير بوضوح إلى صغر حجم هذه المؤسسات كما تشير في هذا الإطار مجلة الإحصاء إلى أن 78% من المؤسسات لسنة 79 كانت من الحجم الذي يشغل 10 مأجورين فأقل أي أنها تمثل المؤسسة المصغرة أو الصغيرة التي لا يمكن أن تشكل قاعدة ذات دلالة في نمو قوى الإنتاج و التصنيع الحقيقي بأتم معنى الكلمة.

أما التشغيل فكان يقدر في سنة 77 بحوالي 66760 منصب شغل منها 60082 منصب شغل أنشئ في إطار المؤسسات ذات حجم 5 أجراء فما فوق أما الباقي أي 6678 منصب شغل أنشأت في إطار المؤسسات التي تشغل بين 1-4 أجراء ومقارنة مع قطاع البناء والأشغال العمومية (BTP) التي قد عرفت مؤسساته هي الأخرى تطورا ملحوظا منذ سنة 1970 حيث إرتفع عددها من 2337 مؤسسة إلى 3587 مؤسسة سنة 74 و4033 مؤسسة سنة 77 وكانت تشغل حوالي 105812 أجير بالنسبة للسنة الأخيرة (77) و هذه الأرقام تبين أهميتها في التشغيل بالمقارنة مع المؤسسات الصناعية الأخرى التي في مجملها لا تشغل سوى 66.760 أجير و الفرق يتضح أكثر من خلال المقارنة البسيطة التي ندرجها في إطار الجدول التالي :

الجدول رقم 09 : نصيب الصناعة ومواد البناء من التشغيل

عدد المؤسسات	عدد المؤسسات	التشغيل
طبيعة المؤسسات		
الصناعة	**6070**	**66760**
مواد البناء و الأشغال العمومية	**4033**	**105812**

- أما فيما يتعلق بمسألة توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة على مختلف الفروع التي تنشط فيها ونصيبها من التشغيل الكلي ندرج جدول آخر يتضمن معطيات إحصائية هامة:

الجدول رقم 10 : توزيع المؤسسات الخاصة حسب الفروع ونصيبها من التشغيل [1]

القطاع	عدد المؤسسات	النسبة %	التشغيل	النسبة %
المعادن ومقالع الأحجار	126	%1	1910	% 1,9
الصناعات الفولاذية، المعدنية الآلية والكهربائية	940	%8,1	8226	% 8,3
أدوات البناء، الخزف، الزجاج	498	% 4,1	6029	% 6,1
كمياء، مطاط، بلاستيك	230	% 2	3847	% 3,9
صناعة غذائية، فلاحية	4728	% 40,5	36822	% 39,3
صناعة النسيج	2793	%23,9	26087	% 26,4
صناعة الجلد والأحذية	701	% 6	4,954	% 5
صناعات الخشب والورق	1140	% 9,8	7185	7,3
صناعات أخرى	513	%4,4	1684	% 1,7
المجموع	11669	%100	98.744	% 100

الجدول يبين بوضوح سيطرة الصناعات الغذائية الفلاحية و النسيجية بالأغلبية الساحقة حيث تمثل 64,4 % من المجموع الكلي للمؤسسات كما أنها تشغل حوالي 67% من مجموع اليد العاملة المشغلة في إطار هذه المؤسسات وبالتالي هنا أيضا تستحوذ على الأغلبية.

إن الحضور القوى في هذين الفرعين له دلالة واضحة وهي أن القطاع الصناعي الخاص إختيار التغلغل مباشرة في مواد الإستهلاك الضرورية لما تحققه من معدلات عالية في الربح السريع بسبب كثافة الطلب ودعم الدولة وحمايتها للمواد الأولية الأساسية فأثمان هذه الأخيرة مدعمة من طرف الدولة في حين تبقى أثمان بيعها لا مقننة ولا حتى مراقبة بإستثناء الخبز والفرق طبعا يشكل أرباح طائلة ناتجة في الواقع عن عملية إعادة لتوزيع المداخيل الوطنية لصالحها وليست ناتجة عن قوى منتجة حقيقية، بالإضافة إلى تشغيلها أعلى نسبة لليد العاملة كما هو موضح في الجدول أعلاه (67%) مع إستغلال معدلات مرتفعة لليد العاملة النسوية الرخيصة التي تتحصل على أجور منخفضة جدا بالمقارنة مع اليد العاملة الرجالية. وهذا ما يزيد من تفسير مسالة تجمع وتراكم الرأسمال ويعبر عن الشروط الأساسية التي ساعدته على تحقيق ثروته والأرباح الطائلة. ومن خلال تفحص الفروع الأخرى المذكورة في الجدول أعلاه فإن إختيار التصنيع من قبل القطاع الخاص يعوض بالدرجة الأولى الإستيراد في بعض الفروع التي تكون دورة إنتاجها أقصر بصفة عامة مما يدل على الإختصار الشديد للعملية التحويلية للمواد والمرتكزة أساسا على الإستهلاك المباشر.

وهكذا نرى أن القطاع الخاص رسم إستراتيجيته إنطلاقا من القطاعات المهجورة من طرف الدولة والقطاع العام وقد بدأ في رسمها منذ 1967 ثم تحققت بالتدريج، هذه الإستراتيجية تتمثل في إستبدال الإستيراد Import-substitution وهي مزدوجة الهدف :

[1] مجلة الاقتصاد والمجتمع "طبيعة العلاقة بين المنشآت المتوسطة والصغرى والقطاع العام في الجزائر بين التكامل والاستبدال" الدكاترة: م ل بلحسن ولاكون. ص (42-21)، مجلة مغربية للبحث والحوار العدد 2 السنة 1986 رقم 22.

مـن جهـة التمـحور يكـون نحـو الأسفل En aval للقطـاع العـام وبالخصـوص فـي الفروع الأكثر مردودية مستفيدا من الأسعار المطبقة من طـرف السلطات مثل مـواد البنـاء، النسيج، البلاستيك..).

ومن جهة ثانية التخصص شبه الكلي في إنتاج وسائل الإستهلاك الكمالية luxe أيضـا المتوجهة للطبقات الإجتماعية التي تنتمي إلى القطاع الصـناعي والتجـاري وخاصـة إطـارات الدولة التي تمثل الزبون الممتـاز لإنتـاج القطـاع فـي تشكيلة منتوجاتـه الكماليـة ونجد فـي هذا السياق أن الدولة وأجهزتها كانت تساهم وتلعب الدور الأساسي في تصريف المنتوج وبالتالي حل مشكل بيعه والمتاجرة به commercialisation لكن لا ننسى أن الرموز الأجنبية التـي كانت تحملها المنتوجات الكمالية والتي كانت تصنع من طرف الصناعي الخاص عن طريـق الرخصـة sous licence كانـت تسـهل عمليـة التصـريف للمنتـوج وإقتنائـه نظـرا للإشـهار المتحـرك عنهـا مـن خـلال وسـائل الإعـلام الأوروبيـة والتـي لا تكلـف فـي النهايـة ولا فلـس للصناعي الجزائري وهكذا يتضح أن القطـاع الصـناعي الخـاص كـان يعمل بالخصـوص فـي منتوجات الإستهلاك العـادي والكمـالي مركـزا علـى إستراتيجية إستبدال الإستيراد فـي إطـار تقسيم للعمل و التخصص بينه وبين القطاع العام، بالإضافة إلى تفضيله تفجير مؤسسـاته إلـى عدة وحدات من أجل الهروب من التأميم، من الضرائب ومنطق خطاب الدولة عموما.

أخيرا يجب التذكير أن إعطاء الأولوية لبعض القطاعات وبعض الفروع على حساب البعض على أساس إختيارات إديولوجية غالبا غير مفهومة وغير منطقية نظرا لطريقة تنظيم الإقتصاد المعتنق والإستراتيجية المعتمدة حال دون تحقيق كل الأهداف المسطرة ، فعشية 1980 برهنت هذه السياسة على محدوديتها وعدم فعاليتها بعد تقديم تقرير وفحص مفصل عن المرحلة السابقة التي أظهرت ضغوطات كثيرة وإكراهات ومشاكل متعددة منها :

- الإستيراد المكثـف والمتزايـد للمنتوجـات الغذائيـة بسـبب النمـو الـديموغرافي القـوي جـدا والتحسن فـي المستوى المعيشـي وركـود الإنتـاج الريفـي ممـا سـاعد علـى التبعيـة الغـذائية وعـدم تحقيق الإكتفاء الذاتي.
- التبعية التكنولوجية المجسدة في المساعدة الخارجية المستمرة والتي تكثفت خاصـة بين 67 – 78 نتيجة سياسة المفتاح في اليد مع عدم التحكم الجيد في الجهاز الإنتاجي وهذا ما أدى إلى عدم الإستخدام الكامل للقدرات الإنتاجية Sous utilisation.
- تطـور المديونيـة الخارجيـة التـي وصـلت إلـى 18,7 مليـار دولار، فـي 1980 بـالرغم مـن إرتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة وضعف معدلات الفائدة وإيجابيتها خلال سنوات 60 بالمقارنة مع سلبيتها النسبية خلال سنوات 70.

إنطلاقـا مـن هـذا التقيـيم السـلبي لفتـرة مـا قبـل 80 والتـي ميـزت الإقتصـاد الـوطني بـإختلالات متعـددة ناتجـة عـن النمـوذج التنمـوي المطبـق خـلال هـذه الفتـرة دفـع المقـررين والمخططين إلى إعتناق سياسة إقتصادية وإجتماعية جديدة تهدف أساسا إلى تنظيم الإقتصـاد الوطني وتقليص المديونية الخارجية وإعادة توجيه الإستثمارات التي في إطارها تم الإهتمام

بالمستثمرين الخواص وتشجيع تحريك الإذخار الوطني الخاص نحو القطاع الإنتاجي وهذا في إطار آفاق العشرية القادمة.

2-2-3 المرحلة الثالثة 80-89

هي الفترة التي حدثت فيها تغيرات متعددة والتي عرفت فيها الصناعة الخاصة دفعا حقيقيا حيث تم تسجيل العديد من المشاريع الجديدة في إطار المخططات الخماسية للتطور مع إعادة الهيكلة العضوية للشركات الوطنية وتأسيس إطار دستوري يهدف إلى مساعدة الصناعة الخاصة فهنا صدر قانون الإستثمارات رقم 11-82 الذي كان يهدف إلى تشجيع الإذخار الوطني الخاص نحو القطاع الإنتاجي هذا القانون الذي تم تعديله بقانون 12 جويلية 1988 الذي جاء لإلغاء إجراءات الإعتماد عن طريق اللجان الوطنية أو الولائية وجعلها من صلاحيات الغرفة الوطنية للتجارة وتم تأسيس أيضا ديوان لمتابعة وتنسيق الإستثمار الخاص OSCIP الذي أنشئ بمرسوم 29 جانفي 1983 ووضع تحت وصاية وزارة التخطيط ومن بين مهامه التكفل بتأمين التكامل بين الإستثمار الخاص والعام ثم كلفت الغرفة الوطنية للتجارة CNC بالإشراف على القطاع الخاص بعد إعادة تنظيمها وفي الواقع غرف التجارة كانت تقوم بدور مزدوج فهي من ناحية عامل مهم للإعلام والمساعدة وتوجيه الرأسمال الخاص ومن جهة ثانية تقوم بدور المحاور Interlocuteur الممتاز للحوار بين القطاع العام والخاص بالإضافة إلى هيئات أخرى مختصة على مستوى الوزارة والولاية. هكذا تمكن القطاع الخاص من تحديد لنفسه إستيراتيجية خاصة وتعزيزيها ساعدته على خلق وإنشاء عدد معتبر من المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

على كل إجراءات إنعاش المؤسسات الخاصة تنوعت وتكثفت خلال هذه العشرية، فالنصوص الرسمية كلها تحمل في طياتها تشجيعات للإستثمار الخاص و تمكنه من الحصول على قروض مالية وتقنين يسمح له بالحصول على تصريحات الإستيراد التجهيزات والمواد الأولية بالإضافة إلى الحركة الفكرية والعلمية التي كانت تعمل على تنظيم ملتقيات تدور حول المؤسسة الخاصة كما أن المعارض السنوية كانت مفتوحة بقوة لمشاركة الإنتاج الخاص للتعريف بنفسه وقدراته، وهذا ما ساعد على التوسع الكبير والإنتشار الواسع للمؤسسات الخاصة، فالتقرير السلبي الذي قدم عشية 1980 بخصوص الوضع العام للإقتصاد الجزائري والنموذج التنموي المطبق خلال 15 سنة الأخيرة كان أصل هذه الحيوية التي حضيت بها المشاريع الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالإضافة إلى تقلص الإيرادات الخارجية الناتج عن إنخفاض في الموارد البترولية وعدم نجاعة الإستثمارات المخططة الماضية مما إستلزم اللجوء لاحقا إلى إعادة الهيكلة الصناعية كطريقة أخرى جديدة في التسيير.

كل هذه الأسباب ساعدت على تبرير اللجوء إلى المبادرة الخاصة و إدماجها بقوة في سياسة التنمية العامة، لذلك نجد على المستوى الملموس أن هذه الفترة ترجمت بإنفجار

ديمغرافي للصناعة الخاصة سواء كانت مصغرة، صغيرة أو متوسطة [1] فمثلا التحقيق الذي أجرى عن الصناعة الخاصة من طرف CENEAP في 1983 يشير إلى 1500 مؤسسة تمثل الصناعة الصغيرة والمتوسطة و12000 مؤسسة مصغرة وهذا يبين بوضوح الأغلبية الساحقة التي كانت تستحوذ عليها هذه الأخيرة، كما يؤكد محرري هذه الدراسة أن أغلبية هذه المؤسسات كانت بعيدة عن المعايير المتعلقة بـ (ص ص م) فمن بين هذه المؤسسات نجد 65 % منها لم تصل إلى حد سقف 30 أجير وأن عدد كبير منها كان بالكاد يصل إلى الحجم الصغير أقل من 05 أجراء أو من 05 إلى 19 أجير (نفس الدراسة).

وكل هذه المؤسسات نمت ظاهريا في إطار الحدود المرسومة والمقبولة إيديولوجيا من طرف الدولة فالمادة 12 مثلا من قانون رقم 11 – 82 تشير إلى الإستثمارات الخاصة لا يجب في أي حال من الأحوال أن يسمح لها بتحقيق تركيز أفقي أو عمودي للنشاطات التي تكون بين يدي مالك واحد للرأسمال، وهذا يجعلنا نذكر بأهم الإكراهات والصعوبات التي إصطدم بها ميدانيا المستثمر الخاص بالرغم من كل الإجراءات التحفيزية والتشجيعية من طرف السلطات العمومية وأهمها نوجزها كالتالي :

- ثقل إجراءات الإعتماد الذي يسمح بإنشاء المؤسسة الخاصة، فالتباطئ الإداري والبيروقراطي عمل على تثبيط عزيمة الكثير من الخواص، فملف الإعتماد كان يبقى مركون في الإدراج لمدة 4 إلى 5 سنوات قبل أن يتم البث فيه بالموافقة أو بالرفض، اللهم إلا إذا كان صاحب المشروع له القدرة على إختراق الشبكات والإستفادة من إمتيازتها، وكل الإكراهات والصعوبات الأخرى تختفي في حالة توفر هذا الشرط.
- الحصول على القروض المالية بعد إستيداع الملفات على مستوى بنك الرأسمال الخاص القابل للإستثمار يخضع لنفس الآجال وخلال هذه المدة النقود تكون قد فقدت بقوة من قيمتها.
- سقف الإستثمار المحدد وحدود تحريك الأموال الضرورية.

صعوبات أخرى متعلقة بالتموين وشبه إستحالة ضمان أي إنتظام معرضة للخطر المردودية المستقبلية للإستثمار الخاص فحسب نفس الدراسة CENEAP نجد 60 % من التموينات للقطاع الخاص بالمواد الأولية و التجهيزات تأتي من الخارج و أغلب التموينات تأتي عن طريق التصريحات AGI والرخص فحسب دراسة أخرى أجريت في نفس التاريخ 1983 بقسنطينة على المؤسسات الخاصة بينت أن 57 % من التموين بالمواد الأولية والآلات تأتي عن طريق التصريحات AGI والرخص و19% فقط يأتي عن طريق الشركات الوطنية.

وهذا يبين بوضوح ثقل التبعية التي تمثل إكراه خارجي حقيقي يضغط بقوة على سير وإستمرار الصناعة الخاصة، وكلنا يمكن أن نتصور كيف كانت آثار تقليص التصريحات العامة للإستيراد AGI إثر إخضاع برنامج الإستيراد للتقليص بسبب الإنخفاض الذي عرفته

[1] Amroussi. A. « L"èxperience Algérienne : éléments d'une politique de promotion du secteur de la PMI en Algérie » Revue promotion du développement de PME, Collection ISGP, Carrefour d'échanges, 1991

الإرادات من العملة الصعبة نتيجة إنخفاض سعر المحروقات والنفط هذا ما جعل بعض الفروع تتضرر فعلا وتعمل على إغلاق المؤسسات ومحاولة تغيير وتكييف النشاط في مجال الخدمات والسياحة والفندقة وتنويع التجارة... فالمستثمر الصغير لم يكن بإمكانه الإعتماد دائما على المؤسسة العامة من أجل تموينه والحصول على حصته بإنتظام عكس بعض المؤسسات التي وجدت نفسها في حالة إحتكار دائم للطلبات حيث كانت مستحوذة على الكوتات Quotas من المواد الأولية والعملة الصعبة وهذه الممارسات في الحقيقة هي التي أدت إلى تخريب الإقتصاد الوطني العام و الخاص فهذا الأخير لم يطور لديه المنافسة ولم تعتمد في سيره وتعاملاته على الإبداعية و التجديد و التنافسية بل إعتمد أساسا على الإتكالية والعلاقات بأصحاب النفوذ وهذا ما أدى إلى ميلاد قائمة من أصحاب الإمتيازات الغنية والقوية التي شكلت فيما بعد التيار الجارف الذي حطم كل شيء أصيل وعمل على إفساد وإتلاف جميع المؤسسات.

ولا بأس أن نعود إلى المخططات الخماسية ونذكر بما جاء فيها فهي الأخرى ترجمت محتوى النصوص الرسمية فمن جهة كانت تشجع القطاع الخاص ومن جهة أخرى كانت تعمل على فرملته والحد من توسعه فالمخطط الخماسي الأول (84-80) عمل على توضيح إنشغال السياسة الإقتصادية وإرادتها الأكيدة في إستعمال قدرات إنتاج القطاع الخاص لكن في نفس الوقت كان يحذر من أن يأخذ هذا القطاع بالدور الهام الذي يسمح بالضغط على القرار الإقتصادي، أما المخطط الخماسي الثاني (89-85) والميثاق 86 يبين أن التخطيط يجب أن يتكفل بنشاطات القطاع الخاص ولهذا من الضروري تنظيم وتقنين بصرامة التوجه الدقيق لهذا القطاع حيث وجب تأطيره ومراقبته من أجل تأمين التكامل وليس خلق خصومة ومنافسة بين العام والخاص.

وهكذا نرى أن تشريع 82 وميثاق هما جد معبران ففي هذا السياق المستثمر الخاص وجد نفسه فعلا مشجعا عن طريق مجموعة من النصوص لكنه في نفس الوقت مقيدا ومراقبا حيث كان يجب عليه أن يعمل لكن تحت شروط محددة قيدت من حريته وحركته وثبطت من عزيمته ولهذا لم يكن بإمكانه إلا أن يقوم بدور ثانوي مهمش وهذا ما دفعه إلى اللجوء إلى المضاربة و الإقتصاد المتوازي أين يجد مرونة كبيرة في الحركة حيث ينشط بقوة محققا لأرباح سريعة وخيالية متمكنا دائما من الإفلات من مراقبة الدولة.

وهكذا نجد الإستثمار الخاص بالرغم من هذه التشجيعات وبالرغم من الإنتشار الواسع الذي عرفه في تطوره إلا أنه لم يتجه قط على المستوى الملموس والممارساتي لقطاعات النشاطات المرجوة من طرف القوة السياسية فقطاع الإنتاج الصناعى الحقيقي هجر بكل ما تعنيه هذه الكلمة من دلالات لفائدة النشاطات التي تسمح بالربح السريع إنطلاقا من إستثمارات محدودة جدا فما عدى بعض الإستثناءات النادرة نجد أن حركية وديناميكية أغلب المستثمرين الخواص ظهرت خصوصا على مستوى الفروع غير منتجة مثل الفندقة،المطاعم،المخبزات الحلويات والتجارة المتنوعة، المواد الغذائية، الخياطة والألبسة

الجاهزة، أشرطة الكاسيط والفيديو....) أما في ميدان الفبركة المعلمية والحرفية فالمبادرة الخاصة إهتمت بالخصوص بتكوين مؤسسات صغيرة في فروع البناء والأشغال العمومية (BTP)، الحدادة ferronnerie، النجارة، التأثيث... إستجابة للطلب القوى المتزايد الذي أثارته السياسة الجديدة لتكوين سكنات.

إذن يتضح من خلال ما سبق أن إتجاه الرأسمال الخاص كان يخدم صالح إنشاء النشاطات التجارية أكثر من تركيزه وتقويته للنشاط المنتج، وهذا ما يؤكده الكثير من الباحثين والمحللين في أبحاثهم ودراستهم مثل د. الجيلالي اليابس في دراسته عن "الرأسمال الخاص وأرباب الصناعة في الجزائر" والباحث برنار C.H Bernard في مقاله عن "المؤسسة الجزائرية الصغيرة للإنتاج" والمحلل الباحث عمروسي في دراسته عن "ترقية تنمية الصناعة الصغيرة والمتوسطة" وغيرهم من الباحثين.

وهنا يذهب الباحث برنار Bernard إلى أبعد من هذا ليبين أن الصناعي الصغير المنتج أصبح يشكل نوع من "الخماس" للتاجر marchand[1] وهذا راجع إلى وضع بعض المؤسسات المصغرة أو صغيرة وعدم توفرها على وسائل التمويل الكافية فهي مرتبطة بالضرورة بتاجر معين لأنه يشكل الزبون الممتاز بالنسبة لها، ووصي صناعي حقيقي في أغلب الحالات ثم إن وجود مثل هذه العلاقة أدى إلى حالة تبعية مستمرة لوحدة الإنتاج الصغيرة إتجاه هذا التاجر الذي يعتمد تقسيم غير عادل لقيمة الإنتاج أين القسم الأكبر يرجع إليه، بالإضافة إلى أن هذا التاجر أصبح ذلك المتفاوض القوى الذي يفرض السعر الذي يختاره، وهكذا أصبحت المؤسسات الصغيرة تحت ضغط ورحمة الرأسمال التجاري وفي تبعية دائمة له.

ومن المفيد جدا التذكير أيضا ببعض الممارسات والسلوكات المنحرفة التي ظهرت نتيجة صعوبات التموين وشبه إستحالة ضمان الوفرة على مستوى السوق الداخلي نتيجة تقلص في إمكانية الإستيراد للتجهيزات والمواد الأولية ففي هذا السياق مستثمري النشاط التجاري لم يضيعوا الفرصة في إستغلال هذه الظروف الحرجة لصالحهم مستفيدين كثيرا من عجز الدولة و إفلاس القنوات العمومية للتموين ونهاية إحتكارها على عدد من المنتوجات ضف إلى ذلك السوق الداخلي المفتوح جدا أين الطلب يفوق بكثير العرض وأين لا تمارس مراقبة حقيقية للنوعية والأسعار كل هذا فتح أفق كبيرة للربح السريع فعلي سبيل المثال ندرة بعض المنتوجات دفعت بالتجار أصحاب النفوذ إلى شرائها وإكتسابها بمختلف الوسائل وإعادة بيعها بأثمان باهضة وهذا ما سمح في وقت قليل بتكوين ثروات معتبرة.

هذه السلوكات السلبية وغيرها أدت إلى تكوين بورجوازية تجارية تحصلت في وقت قياسي على أعلى مستوى في المداخيل والمتباهية جدا بالمستوى المعيشي والرخاء والرفاهية التي وصلت إليها على حساب الطبقات الشعبية ذات المداخيل المحدودة ومثال واحد نضنه يكفي لتوضيح هذه المسألة وهو في حالة ما عرف منتوج معين بالندرة فإنه يعاد بيعه من

[1] Bernard «Nouvelles logiques marchandes au Maghreb » Année 1991

طرف التجارة الخاصة على الأقل بثلاث مرات سعر إكتسابه من سوق الدولة (هذا أصلا إن تم فعلا شرائه) وهذا يدل دلالة واضحة على أن العمل المنتج تقهقر على حساب النشاط التجاري.

هذه بعض الإنحرافات التي عرفها القطاع الخاص والتي ساعدته بقوة على تكوين الثروات الهائلة لكنها أثرت كثيرا على الصناعة والقطاع الإنتاجي الخاص حيث لم تسمح له بالتطور الطبيعي القائم على أساس التنافسية والإبداعية والتجديد.

وينبغي أيضا الإشارة إلى سياسة إعادة الهيكلة الصناعية التي إنتهجتها في إطار هذه الفترة و لا بأس أن نذكر ثانية بالمخططات الخماسية خاصة الأول منها الذي كان يريد أن يكون أكثر توازنا فقد كان يهدف بصورة عامة إلى إحداث التوزنات بين القطاعات فكان عليه بالتحديد إحداث إعادة توظيف للإستثمار خاصة إتجاه الفلاحة والبنى الإقتصادية والإجتماعية وتفضيل الصناعة الخفيفة والمخطط كان يهدف إلى أحسن تغطية للإحتياجات الأساسية وإنشاء مناصب شغل بالعدد الكافي من أجل إمتصاص قوة العمل الإضافية وإختيار التكنولوجيات الأكثر بساطة[1] أما النتائج المتحصل عليها من جراء تطبيق هذه السياسة هو إنتقال نصيب الصناعة من 56% في 1980 إلى 24% لفائدة البنى التحتية الإقتصادية أين نصيبها إنتقل من 7% في 1980 إلى 15% في 1984 أما البنى التحتية الإجتماعية فإرتفع نصيبها من 19% إلى 31% في سنة 1984 [2].

إلا أن هذه السياسة لم تحقق كل الأهداف المسطرة والتوازنات التي كانت تطمح إلى تحقيقها فالجهاز الصناعي سواء الخاص أو العام ما زال يتسم بالضعف البنيوي ولم ينجح في المشاركة في صادرات البلاد، فالمحروقات والنفط كانت تشكل 98% من مجموع الصادرات بين 80 و84 ضف إلى ذلك ضخامة المؤسسات الصناعية وإنخفاض المردودية مع إنتشار بيروقراطية إدارية معرقلة ومعيقة للنشاط الصناعي إضافة إلى التسيير غير عقلاني وأسباب أخرى إستدعت إعادة النظر في الأساليب المعتمدة والسياسات المنتهجة وضرورة البحث عن طرق بديلة للخروج من الأزمة الإقتصادية. وهكذا وجه التفكير في التعديلات القادرة على إعادة تنظيم الإقتصاد وإعادة تحريك جهاز الإنتاج.

في هذا الإطار تحققت إعادة الهيكلة الصناعية كأسلوب لتخطي النقائص السابقة و تدارك الوضع والقضاء على البيروقراطية وسوء التسيير ... ويقصد بإعادة الهيكلة تجزئة المؤسسات الضخمة إلى وحدات صغيرة بغية التحكم أكثر في الشركات وتحقيق معدلات نمو صناعية عالية وهذا التقسيم كان مبنيا على الجوانب الوظيفية أي التخصص في العمل على أساس وظيفي فمثلا الشركة الأم "سونطراك" تمت تجزئتها إلى مؤسسات التنقيب، النقل،

[1]Abdelouahed Rezig et Mohamed Saib Musette « Développement et PME en Algérie » REMARH Med. Campus, gestion des R.H dans les PMI/ PME au Maghreb Numéro spécial CREAD 1995. P53-78

[2]نفس المرجع السابق

التوزيع والإستغلال، الشركة الوطنية لنقل المسافرين جزئت إلى مؤسسات بالشرق، الغرب والوسط.

ومما يلاحظ على هذه السياسة و بالرغم من تحقيقها لبعض النتائج الإيجابية إلا أنها إتسمت بالسلبية والنقائص الكثيرة فحسب بعض المحللين إنفجار المؤسسات الكبرى طرح مشاكل أكثر من حلها وزاد من تفاقم الوضع وحدته. حيث أنها عجزت على مسايرة الوقائع الصناعية العالمية فالتدخل على مستوى الأسواق الخارجية يقتضي الحجم والتجزئة معا لأثرهما الكبيران في تنمية سلطة التفاوض للمؤسسة فالمؤسسات الوطنية تبقى متواضعة بالمقارنة مع حجم الفرق للمؤسسات الصناعية الحديثة.

أما على المستوى الداخلي فنمو عدد المؤسسات أدى بالأحرى إلى ثقل البيروقراطية وتفاقمها حيث تضاعفت الإجراءات .. كما أن المسؤوليات وحقول التدخل لم تكن دائما محددة بصورة واضحة. و فقدان الإقتصاديات المتوازية وهكذا نجد أن إعادة الهيكلة الصناعية كأسلوب جديد لم يخلو من نقائص و سلبيات كباقي الإستيراتيجيات ولهذا أغلب الشركات الوطنية تم حلها أو خصخصتها أو غلقها في إنتظار إتخاد القرارات المناسبة.

ولهذا أنتهجت الجزائر في نهاية الثمانيات سياسة أخرى متفتحة مبنية على إعطاء حرية أكبر في إتخاذ القرار وتحمل المسؤولية الكاملة في إدارة الشركات وإعطاء صلاحيات للمدراء والمسيرين وحرية إتخاذ القرارات الإقتصادية في الوقت المناسب تماشيا والسرعة المطلوبة في الإدارة الحديثة للمؤسسة شريطة عدم الخروج عن المحاور الكبرى ذات البعد الإستيراتيجي فكان من حق المؤسسة إتخاذ القرارات المتعلقة بالحجم، بالنوعية، سعر المنتوج والبحث عن النجاعة من خلال تسريح الفائض من حجم العمالة وإختيار المتعاملين الإقتصاديين، هذا النهج سمي بإستقلالية المؤسسات، لكن بالرغم من هذه المرونة والشفافية النسبية في قوانين الإستقلالية إلا أن أغلب الشركات عجزت ميدانيا عن تحقيق عقود النجاعة الذي يسمح لها بالبقاء في السوق.

بالإضافة إلى الوضعية الحرجة التي كانت تعيش فيها البلاد التي تضررت بقوة إنطلاقا من 86 من نتائج الأزمة الإقتصادية العالمية ففي هذا السياق الضعف البنيوي للإقتصاد الجزائري أصبح أكثر وضوحا و لا بأس أن نذكر في هذا الإطار ببعض الحقائق الإحصائية التي تشير إلى مدى حرج هذه الوضعية و صعوباتها و هي مستمدة من المقال الإقتصادي الذي نشر بمجلة م ص م للدكتور عبد الوهاب رزيق [1] :

-إيرادات التصدير التي كانت تمثل 12,5 مليار دولار في 1985 عرفت إنخفاض كبيرا جدا قدر بـ 43%.

-الإنخفاض القوي للإستيرادات التي إنتقلت من 10 ملايير دولار في بداية 80 إلى 6,8 مليار دولار في 1988.

[1] نفس المرجع السابق

-معدل البطالة عرف نموا قويا حيث إرتفع من 17 % في 87 إلى 24,5 % في 89 في حين إنخفضت معدلات الإستثمارات إنخفاضا محسوسا.
-إنخفاض إحتياطات النقد بقوة بسبب إنخفاض إيرادات الصادرات.

وهنا الديون الخارجية بدأت فعلا تطرح مشاكل حادة ففي نهاية 88 سوق رؤوس الأموال الطويلة المدى كلها أغلقت في وجه المقترضين الجزائريين لتصبح القروض الممنوحة للجزائر وبالأخص إنطلاقا من 89 قروض ذات آجال إستحقاق لا تتعدى السنتين، وعموما المدة المتوسطة للديون الخارجية من 86 إلى 90 إنتقلت من 7 سنوات إلى 3,5% وهذا ترجم بتضخم عنيف لخدمة الدين هذا الأخير إنتقل من 35% في نهاية سنة 85 إلى 76,5% من إيرادات الصادرات في 89 دون أن ننسى الإشارة إلى إرتفاع معدلات الفوائد التي تميزت بها هذه الفترة.

وهذا يشير بوضوح إلى الضغط الكبير الذي كانت تعيشه البلاد خلال هذه الفترة وبالتحديد إبتداءا من 86 التي إتسمت بإختلالات كبيرة وإضطرابات أكبر أدت إلى إنفجار الوضع كلية في 05 أكتوبر 88 وما نتج عنه من أزمات سياسية وإقتصادية و إجتماعية وما توخم عنها من نتائج سلبية لازالت تعاني البلاد من آثارها وهذا ما سنتعرفه عليه أكثر لاحقا.

وهكذا نرى في نهاية هذه المرحلة أن المخططات الإنمائية المتبعة في إطار النظام الإقتصادي الموجه لم تعطي النتائج المرتقبة والمسطرة من طرف السلطات العمومية سواء بالنسبة للصناعة الخاصة أو القطاعات الأخرى وهذا راجع إلى الأهداف التي كانت إيديولوجية محضة ولم تكن قط إقتصادية خاضعة لمنطق السوق والمنطق الإقتصادي وهذا ما إنعكس سلبا على مستوى القطاع الإنتاجي الخاص وبالخصوص الصناعة الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تضررت كثيرا من السياسات المنتهجة التي سببت لها إكراهات ومشاكل متعددة في صيرورتها التطورية.

وهذا ما يجعلنا نجزم أن التجربة الماضية وهذا حسب الكثير من الباحثين والمحللين الإجتماعيين والإقتصاديين أنها إمتازت بتنفيذ سياسات إقتصادية غير فعالة برهنت على محدوديتها وفشلها على مستوى التطبيق في مختلف الميادين حيث كانت تحمل في طياتها بوادر فنائها و فشلها، ركودها و جمودها و هذا ينطبق على القطاع العام و الخاص على حد سواء. و هذا ما أضطر الدولة إلى إعادة النظر في علاقات الإنتاج من خلال التمهيد للدخول في مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق الحر.

وفي إطار هذه السياسة الجديدة خصصت مكانة معتبرة للصناعة الخاصة لأن الكل إقتنع بأن النمو الإقتصادي يتوقف في قسمه الأكبر على مدى إعادة الإعتبار وترقية ونجاعة هذا القطاع أكثر من أي وقت مضى وهذا ما سنتعرف عليه في المحاضرة الموالية.

المحاضرة الثامنة

الشروط والأساليب العامة التي ساعدت على تشكيل الصناعة الخاصة

- **الأساليب المساعدة و المعززة للصناعة الخاصة منذ 1967** : و التي نوجزها في العناصر التالية:

1- التحول المؤقت للرأسمال الخاص الناتج عن الفلاحة إلى رأسمال تجاري لأنه كان يبحث عن الإستثمار في الصناعة الخاصة وبالخصوص عندما جاءت الثورة الزراعية بين 72-78 التي أثارت الكثير من عمليات تحويل الرأسمال من القطاع الفلاحي المنتج نحو عمليات المضاربة ونذكر في هذا السياق بالأنشطة الرعوية التي كانت منطوية على درجة عالية من المضاربة في الأثمان و التي من تم كانت تكرس عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالحها، لكن أيضا جزء منه تحول نحو القطاع التجاري و بالتالي دخوله المغامرة الصناعية.

2- **ترقي البورجوازية الصناعية التقليدية الصغرى إلى** شبه بورجوازية صناعية على أساس عملها الفردي و مجهودها المستمر والذي كان يتم في سياق إقتصادي يتميز بندرة المنتوجات المصنوعة مما كان يجعل الطلب عليها قوى وبالتالي تسمح بالمضاربة والإثراء السريع.

3- **إن المضاربة يمكن أن تكون مصدر لتسريع تشكيل ونمو الرأسمال** إنطلاقا من حقل التبادل والتداول وإنطلاقا أيضا من نشاط الخدمات.

4- **القطاع التجاري كان أصل تكون ونشوء أكبر جزء من الصناعة** الخاصة الصغيرة والمتوسطة حيث يشير التحقيق AARDES 1975 أن ما يقارب 60% من المؤسسات الصناعية كان أصلها القطاع التجاري فمجمل التجارة الأوروبية تحولت إلى الجزائريين بعد رحيلهم حيث تشكل بين الفترة الممتدة (62-66) قطاعا هاما لتجارة الجملة ونصف الجملة والتقسيط.

ثم إن تأميم التجارة الخارجية في سنة 1971 وجه جزء هاما من الرأسمال التجاري نحو الصناعة مستفيدة من مسطرة حماية السوق منتقيا منافذ خاصة للإنتاج الصناعي التي

من شأنها أن تنفذ بسرعة إلى عالم الإستهلاك النهائي والربح السريع، وهذا ما يفسر تركزه في فرعين أساسين هما صناعة التغذية الفلاحية وصناعة النسيج وهذا ما يضمن لها معدلات عالية في الربح.

وطبعا لا ننسى أيضا تأميم تجارة الجملة في 1973 و يجب التذكير أيضا أن هذا النوع من التجارة كان مصدر التراكم الخاص و لهذا لا يمكن أن نتحدث عن الرأسمال الصناعي دون التطرق إلى الرأسمال التجاري المتعلق بالجملة الذي أمن له رؤوس الأموال والمصاريف، فتجارة الجملة هي التي كانت منذ البداية تمول القطاع الخاص الصناعي وكانت تقوم بدور البنك الذي يعمل على تمويل الصناعة الخاصة فقد كانت تمثل الزبون الممتاز لهذا القطاع حيث نجد 38% من رقم الأعمال يأتي عن طريقها ثم إن تجارة الجملة كان لها النصيب الأكبر في إنشاء المؤسسات الصناعية بالمقارنة مع أنواع التجارة الأخرى مثل نصف الجملة والتقسيط وهذا يتضح جليا من خلال الجدول التالي : [1]

الجدول رقم 11 : نصيب التجارة في إنشاء المؤسسات الخاصة

عدد مؤسسات أنواع التجارة	العدد	النسبة
تجارة الجملة	488	% 54
نصف الجملة	71	% 8
التجزئة و التقسيط	337	% 38
المجموع	896	% 100

ونشير أن تحول القسم الأكبر من رأسمال تجارة الجملة إلى رأسمال صناعي جاء خاصة بعد سنة 1973 تاريخ تأميمها وفي هذا السياق يشير أيضا محرري دراسة AARDES إلى أن 59,6 % من المقاولين كانوا تجار جملة.

5- **التحقيقات التي أجريت من طرف CENEAP سنة 1983** تشير إلى أن 38 % من المقاولين الصغار هم إطارات عليا قديمة أغلبها كان يعمل في القطاع العام وهذا يعني جلب هؤلاء لرؤوس الأموال العامة لتفعليها في الصناعة الخاصة. ويتعلق الأمر خاصة بالمسيرين ذوي التجربة والحنكة والمتمتعين برأسمال قوي من العلاقات والنفوذ التي يستهان بها والمفيدة جدا لوضعيتهم الجديدة كما لكي مؤسسات.

6- **الحصول على عمولات لقاء خدمات للشركات المتعددة الجنسيات للخواص** هو أسلوب آخر إنطلاقا منه يتكون رأسمال نقدي يمكن أن يستثمر في النشاط الصناعي.

7- **الآليات المنحرفة التي تم من خلالها إعادة توزيع المداخيل الوطنية** وهذا في حد ذاته يشكل أسلوب يتم إنطلاقا منه تحويل جزء من هذا الرأسمال إلى رأسمال صناعي دون أن

[1]« Dynamique et structure du secteur privé indutriel en Algérie », mémoire de fin de licence présenté par M^me^ Abdelhak Fatiha, sous la direction de M^r^ Skuratowiz Jerzy. Année 84-85. Institut des sciences économiques

يتمتع بقاعدة إنتاجية حقيقية مثل إختلاس الأموال العامة خاصة في السياق الذي تصعب فيه مراقبة التسيير والمحاسبة مستفيدا من قصور و عجز الدولة في هذا الإطار.

8- أغلبية المؤسسات التي أنشأت كان مصدرها الرأسمال العائلي سواء فيما يخص المؤسسات الفردية التي كانت تمثل 21,3 % أو شركات ذات مسؤولية محدودة SARL التي كانت تمثل الأغلبية بـ 65 % من مجموع الأشكال القانونية و التي كانت في الغالب عبارة عن شراكه للرأسمال العائلي المتخفي تحت الشكل القانوني SARL و لهذا السبب الدكتور الجيلالي اليابس يركز على أهمية العائلة في تكوين رأسمال المؤسسة و تفوق التمويل الذاتي في تكوين الطاقة الإنتاجية.

هذا التنوع في أصول المؤسسة يكشف أشياء كثيرة فهو يعبر بالطبع عن إرادة أكيدة في تحويل الرأسمال النقدي إلى رأسمال إنتاجي ويترجم الثقة في النفس وغالبا في العائلة ودورها في تمويل الرأسمال الخاص الصناعي و يشير أيضا إلى أن المحتكمين على رؤوس الأموال لا ينتمون إلى بورجوازية حضرية بمعنى الكلمة فهم غالبا من أصل ريفي دخلوا المغامرة الصناعية بخطي مترددة.

ويؤكد أيضا أن أغلبية الإستثمارات المحققة في مجال الصناعة الخاصة أجريت من طرف عناصر غير منتجة إستفادت كثيرا من مجموعة من الشروط أنتجتها السياسة الإقتصادية المنتهجة مثل التنمية الجيدة للسوق الداخلي وحمايته الفعالة وتنظيم الأسعار وتدعيمها من طرف الدولة... إلخ. هذه بصورة عامة الشروط والأساليب الأساسية التي تمثل مختلف المصادر التي تشكل وتكون القطاع الصناعي الخاص عن طريقها.

ونشير أن عملية التصنيع الخاص بواسطة صيغة م. ص. م مرت بعدة فترات من التوسع والأزمات والركود فتطوره كان تابعا لسياسة التنمية الإقتصادية المطبقة آنذاك وهذا ما جعل هذا التطور المتذبذب بين التوسع والتقلص متوقفا على الوقائع الإكراهية التي عرفتها الصناعة الخاصة وإلى حد كبير على موقف الدولة من منطق ومستلزمات وأهداف و منافع هذا القطاع ودرجة تجندها لدمجه و إنصهاره في السياسة التنموية العامة للبلاد و درجة مشاركته فيها، وهذا لن يتضح بصورة جيدة إلا إذا تم معالجته وربطه بتطور السياق القانوني والمذاهب المتعلقة به والتعرف بالتالي على مختلف المظاهر القانونية الأساسية التي عرفتها البلاد خلال الفترة الممتدة بين 62 و89 بخصوص الإستثمار الخاص والتي تفسر نسبيا هذا التذبذب بين التوسع والضعف والتقلص في الحركية التطورية للصناعة الخاصة.

المحاضرةالتاسعة

الجهاز و القانوني **والمذهبي المشرع و المنظم للاستثمار الخاص**

1 النصوص المذهبية المنظمة للاستثمار الخاص :

إن مختلف المواقف المذهبية المرتبطة بمكانة ودور القطاع الخاص في التطور الإقتصادي وكذلك الإجراءات التنظيمية القانونية التي رافقتها تطورت بطريقة بطيئة و مترددة معتبرة إياه كضرر لكنه ضروري Mal nécéssaire[1] بالكاد مسموح به خلال 60 فمثلا ميثاق الجزائر 64 يعتبر في صفحته 42 أن كل من يحتكم على ملكية وسائل الإنتاج مهما كانت درجة هذه الملكية هم أعداء السلطة الثورية ويشترك مع ميثاق طرابلس (61) في إدانته للتطور الليبرالي وإستغلال الإنسان لأخيه الإنسان فالمؤسسة الخاصة لا ينبغي أن تكون مستغلة Non-éxploiteuse بأي حال من الأحوال وفي واقع الأمر تحديد هذه الإدانة لا يعبر سوى عن رجاء أو تصريح مبدأ أكثر منه طريقة ملموسة فالغموض يبقى يكتسي مجال تحديد المؤسسة اللامستغلة وماذا تعنيه بدقة وعلى كل القطاع الخاص كان مشجعا من حين إلى آخر لكن دائما تحت بعض الشروط إلى أن ترسخ نهائيا.

وقد كانت تلك التدابير إيديولوجية أكثر منها إقتصادية وقد كانت تبلور في كل مرة نقاشات تدور حول المسألة القديمة الخاصة بتحقيق الإنسجام بين القطاع الخاص والقطاع العام في التنمية الوطنية، فالمكانة التي منحت للقطاع الخاص في مختلف الميثاقات الوطنية (طرابلس، الجزائر، الميثاق الوطني) تكشف عن قلق مزدوج من جهة تأمين تكامل حقيقي بين الرأسمال العام و الرأسمال الخاص من أجل بناء النظام الإنتاجي الوطني المترابط والمنسجم ومن جهة أخرى إقرار مصالح الخواص وأخذها بعين الإعتبار في صيرورة تحقيق المصلحة العامة خوفا من أن تشكل في تطورها خطرا على النظام الإشتراكي والإيديولوجية المعتنقة.

وبالرغم من هذه المواقف المختلفة نسبيا هناك ثابتة يتم إستخلاصها من مختلف النصوص المذهبية وهي ضرورة مشاركة القطاع الخاص في مجهودات التنمية أما الأهداف المقررة فبقيت نفسها من نص إلى آخر وهي المساهمة في إمتصاص البطالة وفي تلبية الحاجيات الإجتماعية وتحريك الإدخار الخاص من أجل الإستثمارات المنتجة وهذه الأهداف التي نجدها تتجسد في النصوص التشريعية منظمة لمساهمة القطاع الخاص في التنمية الوطنية منذ 1963.

- **2 النصوص التشريعية**

في الفترة الممتدة بين 63 و88 هناك أربع (04) نصوص تشريعية تم إصدارها لتحديد المستوى التنظيمي لدور القطاع الخاص في صيرورة التنمية وسنحاول أن نتفحص بإيجاز هذه النصوص المتضمنة قوانين الإستثمارات التالية :

[1]Revue Mondes en développement « Le secteur privé industriel en Algérie : doctrine économique et logique de fonctionnement » Rabéa Khalfi et Boumedienne Derkaoui P.P 101-108, T17, N° 67, 1989

أ-قانون الإستثمارات رقم 277- 63

وقد صدر بتاريخ 27 جوان 63 و يتوجه فقط نحو الرأسمال الأجنبي، فهو ينص في الفصل الثاني "على أن الضمانات و المنافع المعلنة في هذا القانون تنطبق على إستثمارات الأموال الأجنبية مهما كان مصدرها" أما الفصل الثاني فهو يدقق من جهة أخرى على أن "هدف هذا القانون هو تحديد الضمانات المخولة للإستثمارات المنتجة في الجزائر" في هذا السياق لم يكن بإستطاعة الرأسمال الخاص الوطني أن يستفيد من بعض الإمتيازات إلا في إطار الشركات المختلطة.

هذا الخيار لصالح الإستثمار الأجنبي حمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على النمو على هامش هذا القانون وعلى أن تتمركز في قطاعات المضاربة حيث التراكم والربح قويان أي في القطاع التجاري مع التذكير أن هذا القطاع كان أصل تكون ونشوء أكبر جزء من الصناعة الخاصة في صيغة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهناك ما يقارب 60 % من المؤسسات الصناعية الخاصة كان أصلها القطاع التجاري حيث أن مجمل التجارة الأوروبية تحولت إلى الجزائريين بعد الإستقلال وقد تشكل بين 62 و66 قطاعا هاما لتجارة الجملة ونصف الجملة والتقسيط [1]. وهذا ما يفسر ضعف (م ص م خ) غداة الإستقلال وتواجدها في القطاعات غير منتجة مثل التجارة والخدمات.

والنتيجة المتحصل عليها هي أن هذا القانون لم يؤمن تحريك الرأسمال الأجنبي ولا حتى الوطني بسبب الظروف الإقتصادية، السياسية والإجتماعية غير مشجعة على الإطلاق فالقطاع الخاص ظهر خصوصا في قطاعات المضاربة Spéculatifs وخاصة القطاع التجاري ويمكن الرجوع إلى المرحلة الأولى للتعرف على مميزات هذه الفترة التي صدر فيها هذا القانون.

ب- مرسوم 284-66

صدر في 15 سبتمبر 1966 ويتضمن قانون الإستثمارات وقد حدد جملة من الشروط الإقتصادية المرتبطة بالمبادرة الخاصة كما منح إمتيازات مالية وضريبية للمؤسسة الخاصة و كان الهدف من إصداره هو ضبط "دور والأحكام والضمانات المشروعة للرأسمال الخاص في إطار صيرورة التنمية الإقتصادية" وهذا ما سمح بتسيير عملية تحول الرأسمال التجاري إلى رأسمال صناعي دائما تحت صيغة (م ص م) وهذا في حد ذاته كان يمثل فعلا الإشارات الأولى للإعتراف بالمبادرة الخاصة على المستوى المذهبي بضرورة مساهمتها في التنمية الإقتصادية و بالتالي الإعتراف للرأسمال الخاص بإمكانية الإستثمار في قطاعات الصناعة والسياحة.

ولذلك أعتبرت هذه الفترة بفترة ميلاد الرسمي لـ (م ص م خ) لأن هذا القانون يعترف لها بحق الوجود المحمى حينما حددها لها مجال عملها بوضعها في حقل القطاعات المسماة

[1] من أجل معطيات إحصائية أكثر أنظر الدراسة التي أجريت حول الصناعة الخاصة من طرف الجمعية الجزائرية AARDES. 1975 سنة

"غير حيوية" للإقتصاد في الوقت الذي إحتفظت فيه الدولة بالإستثمار في الفروع "الحيوية" Vitaux من الإقتصاد الوطني أي الطاقة، الصناعة الثقيلة، التجارة الخارجية، أنظمة التوزيع الكبرى، النظام البنكي أما (م ص م خ) فقد تم حصرها في القطاعات الموجودة في الأسفل En Aval وبصفة عامة في الصناعات التحويلية أي النسيج، المواد الغذائية، البلاستيك، الورق، الجلد، الخشب...الخ. ولكن لا يجب أن تمس القطاعات الحيوية أو مفتاح الإقتصاد (كما يسمى) بأي حال من الأحوال، فهذه القطاعات يجب أن تتكفل بها الدولة رب العمل أو المقاول الجماعي Entrepreneur Collectif، والقوى المنظم للإقتصاد.

ثم إن إعداد قانون 66 يتلائم مع مرحلة الشروع في إطار صيرورة التخطيط المركز المخطط الثلاثي (69-67)، المخطط الرباعي الأول والثاني (73-70)، (77-74).

إنطلاقا من هذا سيظهر نوع من التخصص بين القطاع العام والقطاع الخاص، على العموم الشيء المهم هو أن المكانة التي سيشغلها القطاع الخاص في إطار فروع إنتاج وسائل الإستهلاك النهائي والخدمات ستزداد أهمية على حساب الفروع الصناعية الأخرى غير أنها لم تكن دائما تستجيب لمتطلبات قانون الإستثمارات فقد كان عدد (م ص م) في صورة المشاريع التي حظيت بالموافقة إلى حدود 1973 ضعيف نسبيا 796 بكل الفروع تهم القطاعات الخاصة بالنسيج، المواد الغذائية، البلاستيك، الورق، الجلد، الخشب وهذا ما يعادل 600 مليون دينار و2500 منصب شغل لكن ثلثي (2/3) هذه المشاريع فقط تم الترخيص لها تاريخ العمل الحقيقي بقانون 82 المتعلق بالإستثمار الخاص وبالتالي فعدد الرخص الذي يشير إلى مجموع المؤسسات التي تم إعتمادها من طرف مختلف لجان الإستثمار لا يعني العدد الفعلي آنذاك لـ(م ص م خ) كان 796 فالأمر يتعلق فقط بتلك التي إستفادت من الإمتيازات المالية والجبائية وفي هذا الإطار نذكر ببعض الشروط التي تم تحديدها قانونيا حيث يجب على القروض البنكية أن لا تتعدى 25 إلى 30 % وهي قروض متوسطة المدى فقط بالإضافة إلى أن 50% من قيمة المشروع يجب أن يتكفل بها صاحب المشروع من أمواله الخاصة. [1]

على كل هذا القانون ساهم في تحريك الإدخار الخاص ورفع الحواجز التي هي بسيكولوجية و سياسة أكثر منها إقتصادية أو مؤسساتيه أو مالية لأنه منذ البداية منح وجود سياسي و قانوني، أعطى به شرعية للمؤسسة الخاصة المنشأة حديثا وبالتالي منح الشرعية حتى للمؤسسات الخاصة التي كانت موجودة قبل هذا التاريخ وهذا ما يفسر بقوة أهمية المؤسسات المعتمدة كمشاريع (796).

إلا أنه كان ينطوي على نقائص على مستوى التطبيق حيث 88% من مجموع الإعتمادات لم تتحقق إلا عند التسجيل كما أن الإمتيازات المرتبطة بالإعتماد يكاد وجودها ينعدم على مستوى الملموس وبالرغم من الإعتراف الرسمي بـ (م ص م) الذي سجل على مستوى هذا القانون إلا أن الدولة لم تتنازل عن حقها في السيادة حيث منحت لنفسها حق

[1] مجلة الاقتصاد والمجتمع، مجلة مغربية للبحث والحوار العدد 2، 1986

الإشتراك في كل الميادين مع القطاع الخاص في إطار القطاعات المحددة له طبعا وكمساهم مسيطر بالأغلبية بالإضافة إلى إحتفاظها بحق اللجوء إلى التأميم في أي وقت وفي حالة ما إذا المصلحة العامة فرضته ونجد ذلك بالتحديد في المادة الثامنة من نفس المرسوم، والأكيد أن هذا هو أقسى ما في هذا القانون ويمثل إكراه كابح و دون شك هو الذي عمل على تثبيط عزيمة الإستثمار الخاص الوطني والأجنبي على حد سواء بالرغم من الضمان الذي منحته الدولة للخواص في حالة لجوئها إلى هذا التأميم.

وهذا ما جعلهم يفجرون مؤسساتهم إلى وحدات صغيرة وتفضيلها في الإنشاء هروبا من التأميم فالعمل كان يتم لكن بحذر كبير وذكاء أكبر في إطار السياسة الرسمية لتنفيذ مصالحهم الخاصة و تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح في ظل حماية الدولة الممثلة من طرف غرف التجارة والصناعة CCAI وهذا ما جعل رؤوس الأموال توجه نحو قطاعات مواد الإستهلاك ذات الربح المباشر وتموقعت نحو الأسفل للمشاريع العمومية الكبرى، والجذير بالإشارة أن هذه المؤسسات غير قارة وتنتقل من نشاط إلى آخر باحثة على الدوام على القطاعات الأكثر مردودية فحسب تقديرات الدراسة التي قامت بها مصالح التصميم [1] فإن 80% من المؤسسات التي قام بها الخواص قبل 1983 كان طول عمرها لا يتعدى السنتين، إذن قانون 66 لم يسمح بالتوجيه الجيد للإستثمارات فالجزء الأكبر والأهم تحقق على هامش لجان الإعتماد التي أنشأت خصيصا لهذا الغرض وبالتالي تكونت ونمت على هامش هذا القانون.

ثم إن الدراسة للصناعة الخاصة التي أجريت من طرف CENEAP في 85 [2] سمحت بالتحديد الدقيق لثقل و خاصيات القطاع في عشية 80 نذكر من أهمها ما يلي :

-تركزه القوى في ثلاث فروع الغذائية، النسيج ومواد البناء.

-موجود بالتوازي و في غالب الأحيان نحو الأسفل En aval لقطاع الدولة من أجل العمل والحركة وتحاشى الفروع الحيوية أين الدولة تستحوذ على إحتكارها.

-تموقعه في عواصم المدن وشمال البلاد وعلى المستوى الجهوي حول أقطاب التنمية أين توجد المشاريع الكبرى.

-أغلبية المؤسسات هي ذات الحجم الصغير و المتوسط فقد فرض عليها أن لا تتعدى حجم معين سواء تعلق الأمر بحجم التشغيل أو المبلغ الإجمالي للإستثمار وإلا كانت ستتعرض للتأميم من طرف الدولة وهذا ما جعلها تعرف عدد ضعيف من المؤسسات الكبيرة الحجم التي لا تمثل سوى 31 % من المجموع الكلي حسب ما تشير إليه الدراسة.

---

[1] نفس المرجع السابق

[2] Revue Mondes en développement T 17, N° 67, 1989

-منطقه في التسيير كان يشجع إعادة الإنتاج المرتكز على مضاعفة الوحدات بدلا من توسعها وأحد العناصر المفسرة بالطبع لهذا المنطق هو إكراه التأميم Nationalisation الذي كان يشكل خطرا دائما على المؤسسة الخاصة هذا من جهة و من جهة أخرى مرونة الوحدة الصغيرة وسهولة التكيف معها، ثم إن أحد النتائج المرتبطة بديناميكية تسيير القطاع الخاص هو وجود عدة مؤسسات حرفية صغيرة مصغرة على النمط غير مشكل Informel، غير مراقب والذي كان في توسع مستمر.

-إستعماله لتكنولوجيا بدائية وتشغيله لليد العاملة غير مؤهلة أو القليلة التأهيل.

-تمويله للدولة بالموارد المالية والجنائية يبقى ضعيفا جدا.

-حفاظه المستمر على سلامة بنية مؤسساته المالية وتحقيق درجة مرتفعة من الإستقلالية بإستعمال رؤوس الأموال الخاصة (الذاتية).

نظرا لكل هذه النتائج المتحصل عليها والتقييم المقدم عشية 1980 أصبحت مبادئ وطرق إدارة فعل الإستثمار الخاص المحدد في قانون 66 لا تتماشى كليا مع التطور المتنامى والهام للقطاع الخاص وفي هذا السياق نستشهد أيضا بما جاء في أطروحة الدكتور الجيلالي اليابس الذي يقول :

«15 ans après le premier code des investissements 66 les objectifs assignés à l'initiative privée n'ont pas changé d'un iota : aider à la résorption du chômage, débloquer une épargne improductive, être complémentaire, public pour satisfaire les besoins sociaux »des efforts déployés par [(1)]. le secteur

لهذا كله كان لا بد من إصدار قانون آخر يضبط الإستثمارات ويتفادى مجمل النقائص المذكورة أعلاه خاصة وأن المخطط الجديد في تقييمه للفترة ما قبل 80 أعتبر أن الإختلالات التي أصبح يتميز بها الإقتصاد الوطني هي ناتجة بصورة أساسية عن النموذج التنموي السابق المطبق خلال 15 سنة الأخيرة لهذا جاء قانون جديد هو قانون 82.

ج- قانون 11-82

وصدر في 21 أوت ويتضمن الإستثمار الوطني الخاص الأكثر نشاطا وقد جاء رسميا هذا القانون لمعاينة نقائص القطاع الخاص مشيرا إلى أن نشاطه "لم يكن يتم دوما وفقا للتوجهات السياسة الإقتصادية والتي إتسمت بنتائج سلبية بالنظر إلى مبادئ التسيير الإشتراكي للإقتصاد". ففي تلك الآونة الوضع كان يشير إلى تمركز غير متكافئ

[(1)] Djillali liabes « Naissance et développement du secteur privé industriel en Algérie 1962-1980 » thèse pour doctorat de 3ème cycle de sociologie sous la direction de Mr Jean- Paul de guidmar

لفروع م ص م، وإلى سوء التوزيع الجغرافي وإلى نقص كبير في مراقبة الأسعار وضعف في

التأطير بالنسبة لمصلحة الضرائب من قبل الدولة وهذا ما حمل الخواص على الإتجاه بقوة نحو سلوكات المضاربة على حساب العمل المنتج وتحقيق التراكم السريع للثروات دون أن يكون هناك نمو حقيقي في القوى المنتجة.

وعلى هذا النحو تم الوصول إلى الوعي بالإتجاهات السلبية لتطور هذا القطاع وبروز إرادة أكيدة للعثور على آفاق إيجابية لتطوره ضمن "الإحترام التام للخيارات الأساسية للثورة". والفكرة المستخلصة في النهاية هي ضرورة وضع نظام قانوني لـ م ص م وتوجيهها ودمجها في مسلسل التنمية الإقتصادية وتفادي أن تصبح خطرا على الخيار السياسي.

على كل من أجل فهم معنى وإتجاه هذا القانون والتمكن من تحديد أثاره من الضروري إدراجه في السياق السياسي والإقتصادي للفترة التي صدر فيها، فالقطاع الخاص كما عرفنا تطور إلى حد بعيد دون تأطير حقيقي كما أن قانون الإستثمارات لـ 66 لم يعد يتماشى كليا مع هذا التطور المتنامي الأهمية وفي هذا السياق يجب التذكير أيضا بالمخطط الخماسي 80-84 (الذي إعتنق في ديسمبر 80 في إطار المؤتمر غير عادي الممدد لجبهة التحرير الوطني والذي إنعقد في جوان من نفس السنة) الذي ذكر بضرورة توجيه القطاع الخاص نحو النشاطات الضرورية إجتماعيا والمكملة لقطاع الدولة بالإضافة إلى الإجراءات ذات الطابع الضريبي الإجتماعي أو التنظيماتي من أجل تأمين تأطيره وبالتالي إعادة له الإعتبار كليا.

في نفس الوقت تم الشروع في عملية إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات لأنها أصبحت هي المسؤولة عن مجموع الإختلالات واللاتوازنات في الإقتصاد بسبب ضخامتها وضعفها التنظيماتي، لهذا ستكون موضع تفكيك، وسيقلص من مهامها وثقلها ولكن دون ضبط مسألة فعاليتها ونجاعتها في غالب الأحيان.

وهذا السياق كان يكشف آنذاك عن وجود مجموعات متزايدة العدد تحتكم على رؤوس أموال وتبحث عن الإستثمار، هذه بصورة عامة بعض العناصر المفسرة لتشجيع المبادرة الخاصة.

أما محتوى هذا القانون مؤسس الإطار السياسي لتطور القطاع الخاص كان يهدف إلى ثلاثة أهداف أساسية : تحريك الإدخار الخاص، خلق مناصب شغل وتحديد مجالات التدخل والمساهمة في إطار تحقيق سياسة الدولة والتجهيز الإقليمي أو الجهوي كما نص على إجراء إعتماد إجباري بالنسبة لكل المستثمرين الخواص أمام لجنة جهوية أو وطنية كما حدد إمتيازات مالية وضريبية حسب قيمة الإستثمار وحسب التموقع الجغرافي أو القطاعي وفرق بين ثلاثة أنماط من الإستثمار : عن طريق الإنشاء، التوسع والتجديد.

في إطار نصوص هذا القانون (82) المؤسسة المصغرة شجعت عن طريق الإطار القانوني المتوجه للمقاول : مؤسسة الأشخاص هي ذات إمتياز فالمادة الثانية (02) خاصة تبين بوضوح أن الأمر يتعلق "بكل مشروع إستثمار مبادر إليه من طرف شخص أو عدة أشخاص" والمواد 14 و28 لا تعمل إلا على تأكيد هذا الأمر : الإعتماد... يشترط إنشاء مؤسسة فردية، في حين أن معطى المؤسسة الفردية غير واضح حيث يبدو وكأنه مدرج في إطار معنى كلاسيكي، فالمالك يجب أن يعتبر كتاجر.

على كل كان هناك تفضيل فيما يتعلق بإنشاء شركات الأشخاص الذي في الواقع الملموس لا يتم إلا عن طريق الثقة ومعرفة الأشخاص فهذه الأخيرة أتخذت كمقاييس هامة وضرورية في إنشاء المؤسسة الخاصة وهذا التفضيل القانوني إنعكس على أرضية الواقع حيث أن معطيات تحقيق CENEAP 1983 تبين أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة SARL كانت المسيطرة بنسبة 65% من مجموع الأشكال القانونية، ثم تأتي المؤسسات الفردية بـ 21,3% ثم الشركات ذات الإسم الجماعي En non collectif بـ 10,3% أما تأسيس الشركات عن طريق الأسهم Par action الشكل المتطور للمؤسسة فقد كان يمثل إستثناء ونجد أيضا أن هذا القانون فتح أمام م ص م عددا من الفروع : السكن، التحويلات والقيام ببعض العمليات الإنتاجية لفائدة منشآت أخرى، على كل هذه المجالات والأنشطة تتصف بمرونة أكبر في التسيير مثل الصيد، الخدمات، السياحة، الفندقة، النقل البري للمسافرين والسلع، إلا أن هذه المجالات لم تكن محدودة بطريقة دقيقة فالقانون يحيل عملية ضبطها إلى النصوص التنظيمية التي كان هدفها تحديد مجال القطاعين بين الخاص والعام بكيفية أدق ولهذا جاء مرسوم 101-83 الذي يحمل عنوان أساليب تدخل القطاع الخاص الوطني إلا أنه لم يكن يحمل كل التوضيحات اللازمة، وهناك المادة 12 التي تشير إلى أن الإستثمارات الخاصة لا يجب في أي حال من الأحوال أن يسمح لها بتحقيق تركيز أفقي أو عمودي للنشاطات بيدي مالك واحد للرأسمال.

والقانون بصفة عامة إعتمد أيضا الترخيص كطريقة أو أداة للتوجيه رصدت لتأمين مطابقة مشاريع الإستثمارات مع الأهداف المسطرة "في بعديها الإقتصادي والجغرافي" حيث فرض على الإستثمارات ما دون 3 ملايين دج أن تستلم ترخيصها من طرف الوالي بعد الإستناد إلى لجنة الترخيصات بالولاية أما الإستثمارات التي تفوق مقدارها 3 ملايين دج فإن الترخيص يسلم بقرار من الوزارات المعنية.

وفيما يتعلق بآثار تطبيق هذا القانون (82) فإن مجموع النتائج المتحصل عليها والتي سنقدمها الآن هي ناتجة عن الدراسة السابقة والتي أجريت إنطلاقا من تحقيق ميداني حول الصناعة الخاصة من طرف CENEAP :

-من 2371 مشروع إستثماري تم إحصائها بين 82-85 هناك 1703 مشروع فقط تم إعتمادها أي 71,08% من المجموع الكلي كانت موضوع تطبيق أو على الأقل كان لها النية في التطبيق.

-قطاع الصناعة سيطر عمليا على أكثر من 80% من المشاريع سواء فيما يتعلق بعدد العمال أو حجم الإستثمارات وهذا ما يكشف عنه الجدول التالي :

الجدول رقم 12: نصيب الصناعة من المشاريع الإستثمارية

القطاعات	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي للإستثمارات
الصناعة	% 80,6	% 84
أخر	% 19,4	% 16
المجموع	% 100	% 100

- توزيع المشاريع على الولايات : هناك أربع ولايات إستحوذت على نصف الإستثمارات المصممة تقريبا (تيبازة، بليدة، وهران وقسنطينة) في حين نجد في الجهة المقابلة ولايات الجنوب لم تجذب سوى 7% من المشاريع المعتمدة.

- في الفترة الممتدة بين 83 و 87 هناك 373 مشروع صناعي معتمد أعطت إستثمار إجمالي بـ 1,4 مليار دج تم تحقيقها، أما فيما يخص التشغيل فنلاحظ أنه لم يتم خلق خلال أربع سنوات سوى 4400 منصب شغل إضافية ونسبة التحقيق نجدها أكثر إرتفاعا على مستوى فرعين النسيج ومواد البناء حيث قدرت بـ 45,2% من المجموع الكلي.

إن العوامل المفسرة للإنزلاقات التي حدثت يمكن تلخيصها وإيجازها في النقاط التالية :

الغموض وعدم الدقة المقصودة، فنص القانون لم يكن متبوعا بنصوص تطبيقية والنقص يظهر خاصة فيما يتعلق بالمادة 18 المتضمنة " مقاييس الإستثمار."

الخيار الكبير والواسع جدا المتروك للمقررين مع نقص في التأطير من الناحية القانونية بسبب هذه القوانين الإكراهية.

تداخل حقيقي وفعلي للمصالح بين المقاولين الخواص والمقررين في مختلف أجهزة الدولة.

ولهذا السلطات العمومية عملت على إستخلاص الدروس من تطبيق هذا القانون حيث أنها كانت مكرهة جدا على القيام بها في غضون السداسي الثاني من 86 فالرخاء المالي المتعلق بالبلاد أعيد النظر فيه حيث تضررت بفعل تقلص الموارد الخارجية نتيجة الإنخفاض والتدهور العنيف الذي عرفته إيرادات الصادرات والإجراءات الأولى تمثلت في غلق بعض المجالات créneaux في 1986 المصرح أنها مشبعة Satures والتي هي أصل الحاجات النامية للمدخولات Intrants المستوردة (مواد البناء، صناعات كيمائية، البلاستيك...) ولهذه الأسباب وأسباب موضوعية أخرى تم تعديل هذا القانون في جويلية 88 فماذا عن هذا القانون المعدل؟

د- قانون 25 – 88

المعدل والصادر في 12 جويلية 88 وهو يتضمن توجيه الإستثمارات الإقتصادية الوطنية الخاصة وحدد المبادئ التي يجب أن تدير النشاطات الصناعية والخدمات المصرح أنها ذات أولوية أما مقاييس الإختيار فهي محددة عن طريق المخططات الوطنية على المدى

المتوسط أو السنوي وإنطلاقا من هذا فوحدها النشاطات التي يمكن أن تستفيد من الإمتيازات والتسهيلات الممنوحة من طرف الدولة، كما جاء هذا القانون بإلغاء إجراءات الإعتماد عن طريق اللجان الوطنية والولائية، وبالتالي أصبحت الموافقة عن المشروع التي تصدر عن الغرفة الوطنية للتجارة تكفي وتوفي بالغرض وهكذا نجد أن التعديلات التي تمت على مستوى هذا القانون أضافت نسبيا ديناميكية جديدة حيث أصبحت تشترط اللامركزية في المسؤوليات التي منحت سلطة أكثر للسلطات المحلية بالخصوص الغرف التجارية للولايات.

ثم جاء قانون المالية 89 ليكمل هذه الإمتيازات فمنح إعفاءات عن الضرائب عن الأرباح خاصة بالنسبة للنشاطات المسماة بالمؤقتة وتخفيض المساهمات الإجتماعية...الخ.

لكن في المقابل نجد أن المماطلات والتردد كانت تضغط بقوة على مشاريع المستثمرين الصغار فالغرفة الوطنية للتجارة فرضت آجالا غير معقولة قبل البث في المشاريع سواء بالموافقة أو الرفض، وبالرغم من الإعفاءات المنصوص عليها فمصلحة الضرائب لم تكن تتردد أبدا في تقديم فاتوراتها للمقاولين الصغار وهم في مرحلة الإنطلاق وأيضا البنوك لم تكن ترضى دائما بملفات الضمانات المقدمة من أجل الموافقة على منح القروض فهناك متغيرات تتدخل من أجل الحصول على قروض معينة على كل حال هناك عوامل كثيرة عملت على تثبيط عزيمة الإستثمار الخاص وبالخصوص عندما يريد أن يكون المستثمر منتجا وهذا ما شجع إنحرافه ودخوله بقوة الإقتصاد المتوازي بل وتفضيله إياه.

ولهذا نرى أن الإجراءات الجديدة في هذا السياق لم تكن أيضا لتسمح للقطاع الخاص بأن يلعب الدور الذي قدر له أن يلعبه في صيرورة التراكم الرأسمالي الإجمالي فالمسألة هي أكثر صلة بالإكراهات سواء الداخلية أو الخارجية التي تزداد حدة وتشدد : نقص الموارد المالية، البطالة، التضخم، ضعف مستوى التكامل الإقتصادي الوطني وسترتفع أكثر حدة العوائق التي ستعرقل الإستراتيجية الجديدة إتجاه الرأسمال الخاص في إطار المرحلة الإنتقالية إلى إقتصاد السوق.

على كل الدراسة المتمعنة للنصوص ونمو القطاع الخاص سمحت لنا بلمس الإرادة الأكيدة لتأطير القطاع الخاص من أجل جعله يساهم في سياسات خلق مناصب شغل وتلبية الحاجيات الوطنية وإشراكه في تحقيق سياسة تهيئة المحيط، لكن من جهة أخرى وعلى المستوى الإيديولوجي الأمور كانت تجري وكأن مكانته سيعاد النظر فيها وأنه سيتم مراجعتها يوما ما، لكن بالرغم من الجو المشحون بعدم الثقة في السلطات السياسية وبالرغم من كل الوقائع الإكراهية التي عرفها القطاع الخاص إلا أنه كان يتابع ريتم نموه المنتظم وهذا تؤكده الحقائق والأرقام بالملموس.

وكل هذا يجعلنا نلاحظ أن الإنعاش... والكبح والفرملة وأن التوسع والتقهقر يمثلان الإتجاهين المتناقضين اللذان رافقا صيرورة تطور الصناعة الخاصة منذ نشأتها.

ثم إن تفحص نمو هذا القطاع يجعلنا نستشف أيضا وبدون نقاش قدرته على التكيف وإدارة وإستغلال لفائدته الحصرية وفي غالب الأحيان الأهداف التي حددت له من طرف المشرع والنصوص.

المحاضرةالعاشرة
العوامل التي حدت من نمو القطاع الخاص

العوامل المقيدة والإكراهات التي واجهت الصناعة الخاصة خلال الفترة (62-89)

قبل التطرق إلى مسألة القيود والإكراهات المتعددة التي واجهت القطاع الصناعي الخاص نفضل التذكير بمساهمته في التنمية الاقتصادية وضبط حقول تدخله التي نوجزها في النقاط التالية :

1. التشغيل :

إن القطاع الصناعي الخاص على مستوى التشغيل المأجور اللافلاحي كان له ثقل كبير ومعتبر وساهم نسبيا في إمتصاص جزء من البطالة خاصة مجال البناء والأشغال العمومية BTP حيث تشير إحصائيات 81 المستخرجة من أحد التقارير المقدمة من طرف المقاولات الخاصة لنفس القطاع [1] إلى وجود 6000 مؤسسة بناء كانت تشغل حوالي 300000 أجير بينما التشغيل على مستوى المؤسسات الصناعية الخاصة الأخرى فتشير بعض الأرقام أن العدد الإجمالي للعمال المشغلين إنتقل من 98744 أجير في 1979 إلى 120 000 أجير سنة 1982 وهذا يبين بوضوح الفرق الكبير بينهما ويشير إلى النصيب الهام الذي يستحوذ عليه التشغيل على مستوى البناء بالرغم من التقلص المستمر الذي عرفه نتيجة التوسع للقطاع العام بالإضافة إلى الميزات الأخرى التي عرف بها ومنها: المرونة الكبيرة التي كان يتصف بها بالمقارنة مع القطاع العام فالتوظيف والتسريح على مستوى

[1]مجلة الاقتصاد والمجتمع مجلة مغربية للبحث والحوار العدد 2 رقم 22 السنة 1986 ص (42-21).

مؤسساته لم يكن مشروطا أو خاضعا لقوانين الأجور المتعلقة بالقانون العام للعمال SGT المتعامل به على المستوى الوطني.

وقد عرفت بعض المؤسسات الصناعية (خاصة التي تشغل 50 أجير) بتقييمها الجيد للعمل المؤهل وموظفي التأطير العالي حيث أن فئة العمال المؤهلين والتقنيين والإطارات العالية كانت تتقاضى أجور أفضل من القطاع العام بزيادة 20 إلى 40%خاصة بالنسبة للقوة النادرة على مستوى سوق العمل وقد إستمرت المؤسسات الخاصة في الضغط على مستوى هذا السوق ففي بداية الثمانينات أصبحت الأجور المقترحة على الإطارات مرفوقة في بعض الأحيان بإشتراكات بنسب معينة في نتائج ومردوديات هذه المؤسسات.

لكن ينبغي الإشارة أن مساهمة هذا القطاع في إمتصاص جزء من البطالة كان ناتجا بالدرجة الأولى عن النمو الكبير الذي عرفته الصناعة الصغيرة والمتوسطة في العدد وبالخصوص قطاع البناء ولم يكن ناتجا عن نمو حقيقي في قوى الإنتاج.

.2. التكوين الخام للرأسمال الثابت F.B.C.F

على العموم سجل تقهقرا هاما في مساهمته في التكوين الخام للرأسمال الثابت بين 65 و 69 وإستمر في الإنخفاض خلال الفترة الممتدة بين 70 و 73 ليعرف بعد ذلك جمود قوي [1] لكن في الواقع هذا الإنخفاض أو الركود الذي عرفه خلال صيرورته لم يكن إلا ظاهريا فتقلص نصيبه في تراكم رأسمال على مستوى الإقتصاد الوطني لا يعني تنازله عن هذا النصيب أو توقفه فعليا عن العملية التراكمية للرأسمال، فالعملية كانت مستمرة لكن يفسر أكثر بنمو قوي وواسع للإستثمارات العامة وتقلص في الإستثمارات الخاصة نتيجة موجة التأميمات التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة التي تمثل في النهاية مرحلة إنتقالية إلى الإشتراكية التي من خلالها كانت تعمل الدولة بخطى أكيدة على تقليص الرأسمال الأجنبي والحد من نمو وتطور القطاع الخاص في نفس الوقت.

لكن للتذكير فقط نشير أن تراكم الرأسمال الخاص لم يؤدي أبدا إلى الربح الصناعي الذي يشكل دعامة حقيقية للتوسع عن طريق مضاعفة وسائل الإنتاج وتحقيق التراكم الرأسمال المالي. وسنتعرف لاحقا كيف تمكن القطاع الصناعي الخاص من تحقيق تراكم رأسمال والإستمرار في هذه العملية.

.3. نصيب القطاع الصناعي الخاص من الإنتاج الداخلي الخام

القطاع الصناعي الخاص كان ينتج نصيب ضعيف من الإنتاج الداخلي الخام بالرغم من الإستثمارات الهامة نسبيا فحقل تدخله في صيرورة التصنيع كان موجها نحو بعض الفروع الهزيلة والمحدودة جدا بالمقارنة مع التوسع الكبير لقطاع الدولة الذي شرع في إنجاز برنامج واسع للتصنيع يتضمن في نفس الوقت إنشاء بعض فروع الصناعة الأساسية والصناعة الخفيفة.

[1]Lalaoui Ahmed « Le secteur privé de l'économie centralisée à l"économie de marché » communication chambre de commerce, langue doc, Rossillon, Avril 1999

وفي هذا السياق نحن نعرف جيدا أن إختيار التصنيع من قبل هذا القطاع هو ذلك الذي يعوض الإستيراد في بعض الفروع والتي تكون دورة إنتاجها أقصر وهذا يدل على العملية المختصرة لتحويل المواد المستعملة والمنفتحة على الإستهلاك المباشر، وهذا يعني أن التصنيع المعوض للإستراد لا يمكن أن يستجيب لمتطلبات تنمية قوى الإنتاج الحقيقية والتنافسية والتطور الإقتصادي بل يزيد من حدة التبعية الخارجية والدليل على ذلك عمليات الإستراد المتواصلة لنفس المنتوجات المصنوعة من طرف الصناعة الخاصة.

على العموم كل هذه الوسائل تمكننا من تقدير الدور الحقيقي لمساهمة المؤسسات الصناعية الخاصة في صيرورة التنمية الإقتصادية التي بقيت في مجملها محدودة وضعيفة جدا وهذا راجع إلى وجود عوامل مقيدة وإكراهات وضغوطات متعددة حدت من تطورها وتقدمها نوجزها هي الأخرى في النقاط التالية:

1 – تركيز الدولة على الإستثمارات العامة على حساب القطاع الصناعي الخاص وإستحواذها على الأغلبية الساحقة على مستوى الصناعة القاعدية المتمركزة بقوة في المواقع Sur sites هذا الأمر لم يسهل ولم يساعد على تطور الصناعة الخاصة التي نمت على هامش القطاع العام نحو الأسفل En aval بالتوازي معه تبعا للمنطق الذي يسمح لها بالإستثمار في الفروع ذات المردودية السريعة والمتمركزة في إنتاج وسائل الإستهلاك المباشر لأن السلطات العمومية كانت تعمل على تشجيع وتحفيز الإستثمار الخاص لكن في إطار مجموعة من الشروط والحدود التي لا ينبغي تخطيها بعبارة أخرى كان يجب أن تنمو في حدود المقبول إيديولوجيا حيث كان يجب عليها أن تشغل الفروع المهجورة والمهملة من طرف الصناعة القاعدية والإستراتيجية (الحيوية) محل إحتكار الدولة وبالتالي كان لها دور سد الفجوات من أجل إنتاج وسائل الإستهلاك المباشر أو النهائي.

وبالرغم من أن فلسفة التنمية في القطاع الخاص كانت مرتكزة على معطى التكامل complémentarité بين القطاع العام والخاص إلا أن الواقع الممارساتي يكشف عن اللاتكامل وعن عدم نجاعة هذه الفلسفة ويشير إلى فشل كل المحاولات التي كانت ترمي إلى مد الجسور بينهما عن طريق التطاول sous-traitance بسبب الممارسات المتصفة بالصلابة والجمود والتي كانت تعطي الأولوية للايديولوجية بدلا من الإهتمام بالشروط الموضوعية الإقتصادية الكفيلة ببعث وإنعاش الإقتصاد الوطني وتطوره.

2 – جهاز قانوني غير متكامل وغير متجانس فيما يتعلق بتنفيذ سياسة دمج القطاع الصناعي الخاص في صيرورة التنمية الإقتصادية فأغلب ما جاء في قوانين الإستثمارات الخاصة يكتسيه الغموض وعدم الدقة وعدم إتباعها بنصوص تطبيقية واضحة بالإضافة إلى الشروط المقيدة التي تحملها مواد هذه القوانين والتي شكلت إكراهات وقيود حقيقية عرقلت مسار تطور الصناعة الخاصة، فالبرغم من الإعتراف الرسمي لها إلا أن هذه القوانين خولت للدولة كل الحقوق مثل حق الإشتراك مع القطاع الصناعي الخاص في كل الميادين حق اللجوء إلى التأميم في أي وقت إستدعت الضرورة (قانون 66).

طبعا لا أحد ينكر أن المبادرة الخاصة أحيطت بمجموعة من التشجيعات والتحفيزات في إطار الضمانات التي منحت لها في سياق قوانين الإستثمارات الخاصة بها لكن نجدها قد وضعت في قالب مخطط تصنيعي محدد لا يمكنها الخروج عنه لأن الدولة لا يجب في أي حال من الأحوال أن تساهم في إنشاء قاعدة صناعية لفائدة البورجوازية المحلية ولهذا حددت نشاطها بالكيفية التي تهدف إلى التضييق على القطاع الصناعي الخاص ومنعه بكل الوسائل من أن يتخذ في نموه وتطوره الصيرورة الطبيعية في أن يصبح منتجا لنفسه ولوسائل الإنتاج، ولا ننسى الإشارة إلى مجمل التناقضات والنقائص الأخرى التي كشف عنها الإطار القانوني للإستثمارات الخاصة والتي تكمن خصوصا في ميكانيزمات وآليات تنفيذ النصوص وتطبيقها.

.4. العوامل التي حدت من نمو القطاع الصناعي الخاص:

و مما سبق نستنتج وجود عدة عوامل مقيدة للقطاع الصناعي الخاص رصدت خلال الفترة الممتدة بين 62 و89 في إطار التنمية الموجهة جعلته يعاني ضغوطات ويواجه صعوبات وإكراهات متعددة حدت من تطوره وأدت في غالب الأحيان إلى انحرافه كما جعلت مساهمته في تنمية قوى الإنتاج ضعيفة ومتواضعة جدا والتي يوجزها الباحث "سلامي" في النقاط التالية[36] :

- **العدد Nombre**

تشير الأرقام إلى وجود 9837 مؤسسة صناعية سنة 80 و6000 مؤسسة بناء سنة 81 أي أن العدد الإجمالي لهما معا يقدر بحوالي 15837 مؤسسة لكن هذا التعداد لا يدل على أن القطاع الصناعي الخاص يمتلك قاعدة صناعية حقيقية لأن أغلبها عبارة عن وحدات مصغرة وصغيرة متشابهة ليس لها أي ثقل صناعي يذكر على مستوى إنتاج وسائل الإنتاج ومضاعفتها وهذا ما يشكل إكراها بالنسبة لها فالعبرة والقوة ليست بكثرة العدد.

- **الحجم Taille**

أغلبية المؤسسات الصناعة الخاصة هي ذات الحجم المصغر والصغير كما عرفنا ذلك سابقا حيث تشير إحصائيات CENEAP إلى 65 % من المجموع الكلي للمؤسسات الصناعية الخاصة لم تصل إلى سقف 30 أجير وهذا يفسر بالشروط الإيديولوجية المحددة وإكراه التأميم هذا ما جعل القطاع الصناعي الخاص يفضل منطق تفجير مؤسساته إلى وحدات مصغرة وصغيرة بدلا من توسيعها ضف إلى ذلك منطقه في التسيير الذي وجد في هذا النوع من الوحدات المصغرة مرونه أكبر ساعدته على التكيف والإفلات من المراقبة وطبعا المؤسسات التي هي بهذه المواصفات لا يمكن أن تشكل قاعدة صناعية ذات دلالة في

[36]SELLAMI AMMAR « la PMI comme moyen de développement économique, limites et perspectives » thèse de Magister.

نمو قوى الإنتاج أو التصنيع الحقيقي بأتم معنى الكلمة فهي توجد في مستوى استثمار بعيد عن المعايير المتعلقة بالصناعة الصغيرة والمتوسطة.

- **التموقع Localisation**

الصناعة الخاصة تمركزت بقوة على مستوى المدن الكبرى وعواصمها مثل الجزائر العاصمة، تيبازة، البليدة، وهران قسنطينة أي حول أقطاب التنمية أين توجد المشاريع الكبرى لكن نشاطها كان نحو الأسفل بالتوازي مع القطاع العام من أجل العمل والحركة وتحاشي الفروع الحيوية محل احتكار الدولة، هذا التوزيع الجغرافي يتسم باللا-توازن لصالح المناطق الصناعية ذات الامتيازات المعروفة مثل الأسواق وشبكات الاتصال والطرق... إلخ بينما تبقى ولايات الجنوب تعاني العزلة ولا تجذب سوى القليل والقليل جدا من المشاريع الصناعية.

- **الاستثمارات**

هناك الكثير من المشاريع المعتمدة من الاستثمارات الخاصة لم يتم إنجازها لاصطدامها بواقع معقد وصعب للغاية يتسم بصعوبات جمة وإكراهات متعددة مرتبطة بثقل الإجراءات البيروقراطية والمماطلة الإدارية وصعوبة التمويل البنكي... إلخ فمثلا من مجموع 2075 مشروع معتمد من طرف الغرفة الوطنية للتجارة لم يتم إنجاز سوى 284 مشروع أي بنسبة 13,68%من المجموع الكلي تم إنجازها فقط[37]وهذا يدل دلالة واضحة على الصعوبات التي كان يواجهها المقاولين الخواص عند تنفيذ مشاريعهم وتطبيقها ويعكس أكثر عدم الفهم الجيد لمجمل الإكراهات المواجهة من طرفهم.

- **النشاطات المطورة**

أولا وقبل كل شيء الصناعة الخاصة تميزت بتمركز قطاعي خاصة صناعات الاستهلاك المباشر التي استحوذت على مكانة هامة جدا بما أن الصناعة الغذائية وحدها كانت تمثل 40,5% من مجموع الصناعات وإذا أضفنا إليها النسيج بـ 23,9% والجلود والأحذية بـ 6 % المتعلقة بالاستهلاك العائلي فإن النسبة ترتفع إلى70,04% من المجموع الكلي وبالتالي نلاحظ أنه أقل من الثلث (1/3) فقط يعمل من أجل الاستهلاك الإنتاجي غير مباشر والمؤسسات التي تنتمي إلى هذا النوع هي التي تنتج ما يستعمله غيرها من المؤسسات في عمليتها الإنتاجية مثل المؤسسات البناء والأشغال العمومية BTP تستعمل ما تنتجه MCCV مثلا[38].

وهذا يدل دلالة واضحة على أن دورة الإنتاج التي تكفلت بها أغلبية المؤسسات هي عملية مختصرة ومنفتحة بالخصوص على الاستهلاك المباشر العائلي واستعمال المنتوج النهائي ويدل أكثر على عدم دمج هذه الصناعة في إنتاج وسائل التجهيز والثروات

[37] Revue promotion du développement de PME, collection ISGP, carrefour d'èchanges, 1991

[38] الأرقام الإحصائية مستخرجة من الجدول المتضمن توزيع المؤسسات على مختلف الفروع اوقد سبق الإشارة إليه.

المتوسطة، فاختيار التصنيع المعوض للاستيراد المنحصر في الفروع أدى إلى عجزها وعدم الاستجابة للحاجيات التي تعتبر عنها متطلبات التنمية وبالتالي تشديد التبعية الخارجية بما أن الاحتياجات المستوردة تشكل على طول الخط الأغلبية الساحقة بينما الصادرات يكاد وجودها ينعدم إذا استثنينا مجال المحروقات. وحتى على المستوى الداخلي تشير إحصائيات 1975 أن الصناعة الخاصة لم تغطي سوى 0,39% من الأسواق العامة وهي نسبة هزيلة جدا تكشف بوضوح كبير عن الحيز الذي تكفلت به هذه المؤسسات في عملية التنمية وتكشف أكثر عن عجزها وضعفها وهشاشتها وأن صيرورتها تدور حول عملية الاستملاك المالي دون المساهمة الفعلية في إنجاز مشاريع صناعية حقيقية كما أنها لم تعمل قط على تطوير التراكمات التكنولوجية وهذا يظهر من خلال استعمالها لتكنولوجيا بدائية غير مسايرة للتطور التكنولوجي وهذا ما زاد أيضا من حدة التبعية اتجاه الخارج.

- **الفعالية المظهرية لرأسمال الخاص**

إن الصناعة الخاصة خلال الفترة الممتدة بين 62 – 89 لم تعمل سوى على تشكيل ونمو الرأسمال النقدي والاستملاك المالي كما سبق وأن أشرنا مستعملة في ذلك إلى أقصى درجة قصور وعجز الدولة، فتحقيق التراكم الرأسمالي والاستمرار في هذه العملية يفسر أكثر بالنمو الكبير في مقدار القيمة المضافة ومعدلات الربح العالية الناتجة في واقع الأمر عن سياق خاص متع الصناعة الخاصة بمجموعة من الامتيازات المقدمة من لدن الدولة نتيجة سياستها اتجاه الأثمان، المواد المدعمة، غياب المراقبة وغيرها من الامتيازات الأخرى التي عملت على خلق الفعالية المظهرية لرأسمال الخاص دون مضمون فعلي لماذا ؟

لأن هذا التراكم في حد ذاته لم يكن ناتجا عن عمل منتج حقيقي وإنما راجع إلى الأرباح الخيالية الطائلة التي كان يحققها الصناعيون الخواص والتي يعود مصدرها في قسمه الأكبر إلى المداخيل الآتية من عملية إعادة توزيع المداخيل الوطنية لمصالحهم باستعمالهم طرق خاصة في التحايل وأشكال طفيلية مكنتهم من الاستيلاء على هذه المداخيل كيف ذلك ؟

مثلا بالنسبة للصناعات المتعلقة بالمواد الغذائية نجد أن مجموع المواد الأساسية المكونة للمنتوجات المصنوعة من طرفها مدعمة من لدن الدولة مثل الحليب، السكر، الدقيق، الزيت، ..إلخ كل هذا شكل في حقيقة الأمر عناصر هامة لتكوين ثمن منخفض للتكلفة بينما تبقى أثمان المنتوجات المصنوعة مرتفعة جدا ودون خضوعها إلى أدنى مراقبة.

ونلاحظ أن كل هذا لم يشكل في واقع الأمر سوى عقبات دفعت الصناعة الخاصة إلى الاتكال والجمود والتحايل بالاستيلاء على جزء من المداخيل الوطنية بطرق غير شريفة ودون القيام بنشاطات صناعية حقيقية منتجة وبالتالي منعتها من تحقيق ذاتها وإعادة إنتاج نفسها وعرقلت نموها الطبيعي بتعرضها لسلسلة من الانحرافات في صيرورتها التطورية.

- **إكراهات أخرى**

هناك العديد من الصعوبات الجمة التي واجهت الصناعة الخاصة والمرتبطة خصوصا بالتموين بالمواد الأولية والتمويل بالدينار والعملة الصعبة والضغط الضريبي،

كساد البضاعة، ظاهرة سوء البيع والخسارة الناتجة عنه لكن نخص بالذكر خاصة المحيط العنيف Hostile الذي نمت فيه الصناعة الخاصة والمعاد جدا لها ولنمو الرأسمالية في الجزائر وبالخصوص في السنوات الأولى من الاستقلال نتيجة الإيديولوجية المعتنقة فبالرغم من الاعتراف بها رسميا مع صدور قوانين الاستثمارات الخاصة 66 و 82 التي لطفت كثيرا من مسألة المبادرة الخاصة ورفعت بعض الحواجز البسيكولوجية والإيديولوجية إلا أن النقص بقي يميز هذا المحيط الذي عاشت فيه خلال هذه الفترة والذي يظهر بوضوح من خلال : ثقل التقنين وجموده، عدم العمل على انتشار ثقافة المؤسسة، غياب استراتيجية شاملة لدمج الصناعة الخاصة بصورة حقة، غياب الوسائل المالية الموجهة لدعم ومساعدة الاستثمارات الخاصة، غياب إطار مؤسساتي خاص بها تعتمد عليه في ارتكازها اللوجستكي، غياب مؤسسات التكوين التي تهتم برؤساء المؤسسات والمسيرين على مستوى الموارد البشرية، المناجمانت والتسويق...إلخ وغيرها من النقائص التي تؤكد عدم ملائمة المحيط الذي نمت وعاشت فيه والذي أدى إلى عدم إنجاز الكثير من المشاريع المعتمدة من طرف غرف التجارة فنسبة الإنجاز ضئيلة لا تتعدى 14% حسب الباحث "عمروسي" بالإضافة إلى نسبة وفيات المؤسسات الخاصة المرتفعة جدا حيث قدرت دراسة قامت بها مصالح التصميم سنة 83 أن 80 % من المؤسسات التي قام بها الخواص كان طول عمرها سنتين[39].

إن هذا المجموع من الوقائع الإكراهية يفسر نسبيا الهشاشة والضعف العام الذي اتسمت به الصناعة الخاصة في هذه المرحلة من تطورها فكل المعطيات السابقة تكشف عن ضعف القدرة المالية وبالخصوص التقنية ويؤكد بوضوح عدم قدرتها على الصمود إن وضعت محك المنافسة، فالرأسمال الصناعي الخاص كما يؤكد الباحث "عمروسي" خلال هذه الفترة لم يتمكن من تحقيق حتى استقلاله لا بالنسبة للرأسمال التجاري ولا بالنسبة لرأسمال المضاربة الذي خرج منهما ولا بالنسبة للقطاع العام الذي يشكل بالنسبة إليه الدعامة المالية والمادية الدائمة.

وهذا يعني باختصار شديد أن هذه الصناعة بهذه المواصفات لا يمكنها أن تشكل قاعدة صناعية حقيقية ولا أن تساهم بكيفية صحيحة في تنمية قوى الإنتاج لضعف وهشاشة هيكلها الصناعي، هذا الضعف والعجز يعترف به الصناعيون الخواص أنفسهم فمثلا عندما تم استدعاء رؤساء قطاع البناء والأشغال العمومية لصياغة اقتراحاتهم في إطار إصلاح قانون الأسواق جاء التقرير المقدم من طرفهم ليؤكد رفضهم التام للدخول في أي منافسة مع قطاع الدولة وهذا يتضح من خلال اقتراحهم المتعلق بإلغاء الدعوة إلى المنافسة وتبني صيغة التراضي والاستفادة أكثر فأكثر من التمويل العام ومساعدة الدولة [40] .لهذا يرى الكثير من

[39] مجلة الاقتصاد والمجتمع مجلة مغربية للبحث والحوار العدد 2 رقم 22 السنة 86.

[40] نفس المرجع السابق

المحليين أن نسيج الصناعة الخاصة مازال في حالته الجنينية Embryonnaire يعيش تحت ضغط الإكراهات والمعاناة اليومية.

على العموم نؤكد في النهاية أن المسألة كلها مرتبطة خصوصا باختيارات وسياسات أثبتت فشلها على المستوى الميداني الملموس، فقد أدت إلى الانحلال والفساد البيروقراطي والرشوة المعممة على مستوى النظام السياسي بالرغم من المجهودات المتعلقة بإعادة الهيكلة التي أحدثت على مستوى المؤسسات العمومية إلا أنها لم تسمح بامتصاص الأزمة الاقتصادية والديون الخارجية إلى أن انفجر الوضع في 05 أكتوبر 1988 الذي أدت أحداثه إلى الانهيار النهائي للحزب الواحد وهذا راجع لأنها أعطت الأولوية للإيديولوجيا المعتنقة بدلا من الاهتمام بالشروط الموضوعية الكفيلة ببعث الاقتصاد الوطني وإنعاشه، ولهذا كانت تحمل في طياتها عوامل فشلها وعوامل مقيدة عرقلت الصناعة وأنتجت مجموع الوقائع الإكراهية والضغوطات التي تعرفنا عليها سويا أعلاه وكل هذا انعكس بالسلب على نمو وتطور القطاع الصناعي الخاص الذي أصبح الضعف الهيكلي العام سمته الأساسية، هذا القطاع الذي كان بإمكانه أن يشكل قاعدة صناعية حقيقية خلال هذه الفترة (62 –89) لما تضمنته من فرص نجاح وإمكانات أكيدة لانطلاقه وتطويره، لو لم تتجاهله السياسة الاقتصادية العامة للتنمية.

ولهذا كان لابد في النهاية من إعادة النظر في تلك السياسات وإحداث تغيير عميق على المستوى الكلي للنظام فجاءت التعددية المنصوص عليها في دستور 89 ثم وجدت الجزائر نفسها فيما بعد مضطرة إلى اللجوء إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي FMI وإبرام معه اتفاقيات متعددة آخرها كان في ماي 1995 الذي نتج عنها تنفيذ برنامج التوازن الهيكلي الذي أكرهت الجزائر على تطبيقه والخوض فيه والذي كانت له أثار سلبية على نمو وتطور الصناعة الخاصة لما خلفه من إكراهات وضغوطات جديدة وهذا ما سنعرفه في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق

المحور الثالث :المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق و المؤسسات الخاصة.

المحاضرة الحادي عشر

أثر المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق على نمو الصناعة الخاصة

1- المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق (من 90 إلى يومنا هذا) ومميزاتها

لقد تعرفنا خلال المرحلة السابقة على الإصلاحات الأولى التي تمت من 80-89 والتي تميزت بإعادة هيكلة النظام الإنتاجي، وعلى مجمل الإكراهات التي واجهت القطاع الخاص بما في ذلك الصناعة المتصفة بضعف هيكلها العام وخاصة العجز التقى البارز وكل هذا نتيجة النظام الاشتراكي المطبق الذي أفلس بالرغم من المحاولات المتعددة من خلال السياسات والاختيارات المنتهجة والمتبعة والتي أثبتت فشلها على المستوى الميداني وعجزها الكلي عن إيجاد الميكانيزمات والآليات الكفيلة ببعث وإنعاش الاقتصاد الوطني وبالتالي إخراج الجزائر من الأزمة المجتمعية المتعددة الأشكال. ثم إن فشل النظام الاشتراكي مس كل بلدان الشرق وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي الذي إنهار كليا وبانهيار هذه الدول انهارت الاشتراكية وفشلت عالميا. ولهذا كان لابد من إحداث تغيرات جذرية لتوجه السياسة الاقتصادية فجاءت التعددية المنصوص عليها في دستور 1989 بعد انهيار الحزب الواحد كبداية للإصلاحات وتعبير عن التحولات والتغيرات الجديدة الكبرى.

ولهذا نرى أن هذه المرحلة تستحق تحليل عميق ولكن نقول أيضا أن الخوض في هذه المسألة يعتبر مراهنة ومخاطرة كبيرة لقلة الدراسات المعالجة والمحللة لهذه الفترة

ولأنها أيضا مرحلة انتقالية مؤقتة لها خصوصياتها تتسم بالاستقرار وعدم الثبات نظرا للتحول الكامل الذي يمس كل القطاعات حتى السلوكيات والعقليات استجابة لمتطلبات النظام الجديد ولهذا نرجو منكم أن تأخذوا بعين الاعتبار كل هذه الأمور ومن جهتنا سنحاول في تحليلنا لهذه المرحلة أن نكون حذرين جدا ونركز على قراءة الأوضاع وتحليل مميزاتها الأساسية وأثارها على نمو الصناعة الخاصة أو إنعاشها حسب المعطيات الإحصائية والنظرية المتوفرة من خلال بعض الدراسات النادرة والمقالات المحللة نسبيا للمرحلة والمنشورة على مستوى الصحف اليومية والمجلات المتخصصة وهذا قصد استخراج الإكراهات والصعوبات الأساسية المعيقة للصناعة الخاصة والمرتبطة أصلا بهذه الفترة وبالتالي التمكن من خلال ذلك من تحديد مكانة الصناعة الخاصة في الهيكل الاقتصادي والتعرف على سيماتها وميزاتها الأساسية في هذه المرحلة.

وفي الواقع تميزت هذه المرحلة بالإصلاحات الماكرو اقتصادية والتوازن الهيكلي وتنفيذ برنامجه الإصلاحي فمند نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والجزائر تحاول تقديم ضرورة الإصلاحات الاقتصادية والمالية من أجل تحقيق التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية للجزائر وتأمين الإنتقال إلى إقتصاد حر متنوع حيث إنشغلت السلطات ببرنامج كبير للإصلاحات الإقتصادية أين الهدف الأساسي هو فتح وتوسيع المنافذ للدخول في إقتصاد السوق المتضمن تغير عميق لتشريع قوانين المؤسسات : القانون التجاري، قوانين المالية وإصلاح كل المؤسسات الإقتصادية المسيرة وفقا للنموذج الإشتراكي الموجه ومحاولة جعلها تستجيب لمتطلبات المبادرة الخاصة والمنافسة وتحرير التجارة الخارجية.

وضمن هذه التغيرات الجديدة والسريعة وجد المستثمر نفسه أمام مصطلحات عديدة لم يكن يعرفها من قبل مثل تصفية المؤسسات، تخفيض قيمة الدينار، إعادة الجدولة، التوازن الهيكلي، الصندوق النقد الدولي، الشراكة، الإفلاس الخوصصة، البطالة، طرد العمال الهولدينغ ... الخ، و نشير فقط أن أهم هذه المصطلحات سنحاول معالجتها من خلال التحليل.

عل كل بداية الإختلالات والإضطرابات التي عرفتها البلاد تعود بالضبط إلى سنة 1986 والناتجة أصلا عن ضعف الإيرادات التي إنخفضت هذه السنة بـ 4,7 مليار دولار بالمقارنة مع سنة 85، وهذا راجع إلى الإنخفاض القوي الذي عرفته أسعار البترول على مستوى السوق العالمي[41] في حين أن مستوى الإستيراد للوسائل والخدمات لم ينخفض إلا بمليار واحد، حيث لجأت الحكومة إلى التقليص من الإحتياجات والتدين الإضافي على المدى القصير بـ 3,7 مليار دولار وهذا ما أدى إلى إرتفاع خدمات الدين التي إنتقلت من 4,79 مليار دولار سنة 1985 إلى 5,28 سنة 1987 إلى حوالي 9 مليار دولار في سنة 90 وحوالي 10 ملايير دولار في سنة91[42].

[41] من 30 دولار إلى 08 دولار وتدني الدولار من 10 فرنك إلى 05 فرنك بالنسبة للدينار

[42] الدكتور محمد بلقاسم حسن بهلول "الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية" مطبعة دحلب- الجزائر 1993، ص 213

وهـذا بـالرغم مـن الزيـادة الهامـة التـي عرفتهـا الإيـرادات الآتيـة مـن صـادرات المحروقات حيث قدرت بأكثر من 3 مليار دولار في 1990 نتيجة إرتفاع سعر البرميل الواحد الذي وصل إلى 24 دولار آنذاك، وبالرغم أيضا من الضمانات والإلتزامات المقدمة من طرف بنك الجزائر على المدى القصير وبالرغم من عمليات إعادة تمويل الدين Reprofilage إلا أنها لم تمنع من حدوث الإختلالات الكبرى على مستوى التوازنات المالية الخارجية وخنق الإقتصاد الوطني الداخلي.

وهذا ليس فقط لأن الجزائر لم تكن تملك القدرة على تأمين التسديد وإنما أيضا وجدت صعوبات كبيرة في تموينات البلاد بالمنتوجات الأساسية والمواد الأولية وهذا ما إضطرها إلى تخفيض حجم الإستيرادات في 92 و93 إلى نصف ما كانت عليه في 87 مع الزيادة الكبيرة في النمو الديموغرافي والحاجة القوية إلى تجديد التجهيزات على مستوى القطاع الإنتاجي خلال هذه الفترة بالإضافة إلى الفئات الحيوية التي إنتقلت من 4,49 مليون شخص في 85 إلى 6,47 مليون شخص في 93 في حين الفئات المشغلة لم تصل خلال هذه الفترة سوى إلى 000 820 شخص فقط وهذا ما زاد من حدة البطالة والبطالين الذين وصل عددهم إلى 1,16 مليون شخص دون أن ننسى الإشارة إلى تقهقر معدل الصرف المتوسط للدينار بالمقارنة مع الدولار الذي إنتقل من 5 دج للدولار الواحد في 85 إلى 23,35 دج للدولار في 93 أي إرتفع بـ 323 %.

كل هذا يعطينا فكرة واضحة عن الثقل الكبير الذي كان يضغط على الإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة ولهذه الأسباب كلها فرضت ضرورة ربط النمو الإقتصادي بالتوازن الهيكلي والتفاوض مع صندوق النقد الدولي FMI من أجل التخفيف من خدمات الدين والسماح بتمويل أفضل للإقتصاد من أجل إعادة إنطلاق نموه بصورة جيدة ودائمة.

وسنعالج أهم ما جاء في التوازن الهيكلي وبرنامجه الإصلاحي الذي أكرهت الجزائر على الخوض فيه وتنفيذه، فآخر موفق للإتحاد الأوربي واليابان وبموافقة الولايات المتحدة هو رفض مساعدة الجزائر إلا بعد وضع إتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا ما تم فعلا حيث أبرمت عدة إتفاقات كان آخرها إتفاقية ساند باي التي تمت في ماي 1995 والتي سمحت بالحصول على سهولة في التمويل بقيمة 1,8 مليار دولار.

لكن قبل ذلك نتطرق إلى مجمل الإصلاحات التشريعية القانونية المهيأة نسبيا للأرضية المناسبة والممهدة لفتح وتوسيع المنافذ للدخول في إقتصاد السوق وإن كانت غير كافية على الإطلاق ولهذا تم تعزيز الجهاز القانوني المنظم للإستثمار بمجموعة من القوانين مثل قانون الصرف والقرض ومختلف الإمتيازات الأخرى الممنوحة للإستثمارات الخاصة الجديدة وهذا ما يفسر نوعا ما الحركة الهامة في إنشاء المؤسسات الخاصة التي إنطلقت

إبتداء من 90 وهذا يتضح من خلال الجدول الآتي الذي يبين الوحدات الخاصة بين 84 و 91:[43]

الجدول رقم 13: نمو المؤسسات الخاصة بين 84 و 91

السنوات / الحجم	84	86	88	91
أقل من 20	13 369	15 697	13 707	21 363
أكثر من 20	785	784	770	819
المجموع	14 154	16 481	14 477	22 182

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 93 الجزائر

إذن بالفعل الأرقام المدرجة في الجدول تبين أهمية العدد الإجمالي للوحدات الخاصة التي تم إنشائها سنة 91 حيث وصل عددها إلى 182 22 وحدة بعدما كان لا يتجاوز 477 14 وحدة سنة 88وقد توسعت هذه الحركة خاصة مع صدور قانون أكتوبر 93 **و الذي سنحاول لاحقا عرض ماجاء في هذا القانون ؟**

وطبعا كل المعطيات الرقمية التي تلت بعد ذلك تبرز بوضوح السيطرة التعدادية أو الكم التي أصبح يتمتع به القطاع الخاص و لا بأس أن نعرض بعض التطورات التي عرفها خلال الفترة الممتدة بين 2005 و 2009

الجدول رقم 14: تطور تعداد "م.ص.م" في الجزائر[44]

ط. المؤسسات تطور م .ص.م		المؤسسات الخاصة		الصناعة التقليدية	مجموع ق . الخاص	م . عمومية	المجموع
		أشخاص معنوية (مؤسسات)	أشخاص طبيعية(مهن حرة)				
2005		245842	انظر الملاحظة	96072	341914	874	342788
2006		269806	انظر الملاحظة	106222	376028	739	376767
التطور	الفرق	23964	/	10150	34114	-135	33979
	%	09.74	/	10.56	09.97	-15.45	9.91
2007		293946	62633	116347	410293	666	116347
التطور	الفرق	24140	/	10125	34265	-73	34192
	%	08.94	/	9.53	09.11	-09.88	9.08
2008		321387	70626	126887	518900	626	519526

[43] Abdelouahed Rezig et Mohamed Saib Musette « Développement et PME en Algérie » REMARH Med, Campus, gestion des R.H dans les PMI/ PME au Maghreb numéro Spécial CREAD, 1995, P 53-78

[44]وهي جداول جمعت و رتبت من طرفنا على أساس معطيات متوفرة على مستوى أربع نشريات معلوماتية صدرت عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية و التي تم الحصول عليها على موقع .www.pmeart.org و هذه النشريات هي كالتالي:
نشرية المعلومات الاقتصادية لسنة 2006 .
نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 12 لسنة 2007 .
نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 14 معطيات 2008 .
نشرية المعلومات الاقتصادية معطيات السداسي الأول 2009 .

التطور	الفرق	27441	7993	10540	108607	-40	37941
	%	09.34	12.76	09.06	26.47	- 06.01	9.23
السداسي 1/ 2009		335486	72669	162085	570240	598	570838
التطور	الفرق	14099	2043	35198	51340	-28	51312
	%	04.39	2.89	27.74	09.89	-04.47	9.87
مجموع الزيادات	الفرق	89644	10036	66013	228326	- 276	228050
	%	36.46	16.023	68.71	66.77	- 31.57	66.52

و نفس منحى الحركية نجده مترجما على مستوى تطور مناصب الشغل سواء بالصعود بالنسبة للمؤسسات الخاصة أو بالنزول بالنسبة للمؤسسات العمومية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 15 : تطور مناصب الشغل في الجزائر[45]

طبيعة المؤسسات تطور مناصب. ش		المؤسسات الخاصة	الصناعة التقليدية	مجموع مناصب ق.خ	م. عمومية	المجموع
2005		888809	192744	1081553	76283	1157856
2006		977942	213044	1190986	61661	1252707
التطور	الفرق	89133	20300	109433	-14622	94851
	%	10.02	10.53	10.11	-19.16	08.19
2007		1064983	233270	1298253	57146	1355399
التطور	الفرق	87041	20226	107267	-4515	102692
	%	08.90	09.49	09	-07.32	08.19
2008		1233070	254350	1487423	52786	1540209
التطور	الفرق	168090	21080	189170	-4360	184810
	%	15.78	09.03	14.57	-07.62	13.63
س الأول 2009		1274400	324170	1598635	51149	1649784
التطور	الفرق	41330	69820	111212	-1637	109575
	%	03.35	27.45	07.47	-03.10	07.11
الزيادات الإجمالية	الفرق	385594	131426	517082	-25134	491928
	%	43.38	68.18	47.80	-32.94	42.48

علي العمومالمنحى العام الذي نقدمه لقراءة الأرقام المدرجة ضمن الجدولين الأخيرين هو الحركية التطورية الصاعدة في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و في خلق مناصب شغل بالنسبة للقطاع الخاص و مكوناته ونفس النزول و التقهقر يميز حركة تعداد المؤسسات العمومية و مناصب الشغل المنشأة على مستواها.

2-3 المرسوم التشريعي رقم 12-93

الصادر بالضبط في 5 أكتوبر والمتضمن ترقيه الإستثمار الذي منح مجموعة من الإمتيازات الإقتصادية والمالية، القانونية والتقنية...إلخ إمتيازات متنوعة جدا تخص

[45] نفس الإحالة السابقة.

.

المقيمين وغير المقيمين على حد سواء كما نص القانون على إنشاء العديد من المؤسسات والبنيات المشجعة والمحفزة للإستثمار الخاص ونسجل في هذا السياق ما يلي :

- إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - إنشاء مؤسسات من أجل تحريك الإستثمار على سبيل المثال : الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الإستثمار APSI التي تمثل محرك Vecteur التأطير والتشجيع والمكلفة بتقليل وتقليص إلى أقصى حد ضغط الإجراءات والشكليات الإدارية البيروقراطية التي كانت تفرض على المستثمرين وهناك أيضا لجان النشاط المحلي من أجل ترقية الإستثمار CALPI والموجودة تقريبا على مستوى كل الولايات والمكلفة أكثر بتعيين مواقع الأراضي Terrains D'assiette ومساعدة المستثمر الخاص على تخطي كل الإجراءات وأيضا صناديق الضمان fonds de caution والترقية وإعادة تفعيل غرف التجارة، كل هذا يعبر بوضوح عن توسع الإطار المؤسساتي الجديد المشجع والملائم لنشاط القطاع الخاص.

كما نص على سلسلة من الإمتيازات الضريبية والمالية نذكر منها مثلا الإعفاء عن الرسم العقاري، الإعفاء من TVA بالنسبة للتجهيزات، التقليص من الحقوق الجمركية بـ 3% بالنسبة للتجهيزات أيضا، الإعفاء من 2 إلى 5 سنوات من الضريبة على ربح الشركة (IBS) والدفع الجزافي (VF) والرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) ويمكن للمستثمر الخاص أن يستفيد بالإضافة إلى هذه الامتيازات من تكفل الدولة الجزئي أو الكلي بمساهمات أرباب العمال للضمان الاجتماعي والتنازل عن الأراضي بشروط مربحة ومكسبه للغاية في حالة ما إذا تخصص في الإستثمارات المتعلقة بنشاطات التصدير وهناك امتيازات أخرى يمكن أن يستفيد منها إذا أستثمر في المناطق البعيدة مثل الإعفاء من 5 إلى 10 (TAIC) أيضا التكفل الكلي أو الجزئي بتكاليف البنايات التحتية طبعا بعد الموافقة من طرف وكالة (APSI).

بالإضافة إلى مجموعة من التدابير القانونية المتعلقة بنشاط المؤسسات والإستثمار الوطني والأجنبي التي تم مراجعتها والتي تضمنت في مجملها توسيع أكبر للضمانات والإمتيازات الممنوحة من طرف الدولة، أما المعايير فقد حددت بطريقة تدريجية عن طريق التقنين.

على كل الجديد الأساسي الذي جاء به النص الأخير يتعلق بالخصوص برفع كل العوائق المؤسساتية، الديموقراطية التي كان يواجهها المستثمرون الخواص مثل التصريحات المختلفة، الحصول على وسائل الإنتاج والتجهيز، الأراضي، العملات الصعبة، التمويل بالدينار والقروض المالية...الخ.

ففي الماضي غير البعيد قبل البدء في الإصلاحات العوائق الأساسية كانت تنحصر على مستوى الإنشاء والتأسيس حيث لم يكن من السهل رفعها إلا بالإنتماء إلى الشبكات البيروقراطية الذي يركز على عامل الثقة فالمستثمر الخاص آنذاك كان يجب أن يملك القدرة

على دخول مثل هذه الشبكات والبقاء فيها من أجل الإستفادة من الإمتيازات المتنوعة التي تمكنه من الحصول على التصريحات الخاصة بالإنشاء ووسائل التمويل الداخلية والخارجية الناتجة عنها، أما حاليا أي بعد الإصلاحات العوائق أصبحت إقتصادية أين يجب على المستثمر تقديم مشروع فعال (viable) إقتصاديا ويملك رؤوس أموال كافية.

كل هذه الإجراءات والقوانين التي جاءت لصالح القطاع الخاص تبين الأهمية الجديدة التي خص بها من طرف الدولة التي منحت له كل التشجيعات الإدارية، القانونية، الإقتصادية، الجبائية والمالية قصد توفير الجو الملائم والشروط المناسبة لخلق نسيج خاص بالصناعة الصغيرة والمتوسطة الخاصة لما يتميز به هذا النوع من خصوصيات تجعله يتصف بالقدرة على التكيف بإستمرار مع تعقيد المحيط، بالإضافة إلى أنها تريد أن تحدو خطوات إقتصاد الدول المتطورة الحر المرتكز على هذه المؤسسات التي هي بمثابة الرئة الإقتصادية لها خاصة بعد فشل وإنهيار إقتصاد النظام الإشتراكي على المستوى العالمي.

إذن على المستوى السياسي هناك إرادة جادة وأكيدة لدعم م ص م/ ص ص م تظهر خاصة من خلال الأهمية الكبيرة التي خص بها القطاع الخاص بما في ذلك القطاع الصناعي الخاص من أجل تحريكه وبالتالي تحريك ديناميكية الإقتصاد الوطني هذا من جهة ومن جهة أخرى بروز وعي جديد أدى إلى ميلاد الكثير من الجمعيات الخاصة بترقية م ص م/ص ص م وإنبثاق مؤسسات مالية خاصة.

لكن تبقى رغم ذلك ترجمة هذه الإرادة على مستوى الميدان التطبيقي تتصف بالضعف والنقص وأحيانا بالتناقض لإصطدامه بواقع مليء بالإكراهات القديمة والجديدة المرتبطة بالسياق السوسيو إقتصادي والظروف العامة للبلاد منها الأزمة المجتمعية الخانقة المتعددة الأشكال، الممارسات الإدارية البيروقراطية ومخلفات النظام السابق بالإضافة إلى عدم الإستقرار وظاهرة الإرهاب التي أدت إلى خسائر معتبرة قدرت بمئات المليارات من الدينارات وتخريب مؤسسات الإقتصاد الوطني العام والخاص على حد سواء ناهيك عن الخسائر في الأرواح وتشرد العائلات بعد توقف عمال تلك المؤسسات عن العمل.

وهكذا يبدو على المستوى النظري وحتى الأهداف أن القطاع لا يعاني من أي غموض لكن الإشكال يبقى مطروحا على مستوى آليات وميكانيزمات التطبيق الذي يبقى يتسم بعدة نقائص وتناقضات أثرت سلبا على (م ص. م خ) لما ولدته من إكراهات وضغوطات مرتبطة بالنظام السابق والجديد على حد سواء.

وينبغي الإشارة إلى أنه على المستوى السوسيولوجي نحضر لإنتقال من نمط إقتصادي موجه ومسير إلى نمط إقتصاد السوق الحر وطبعا في هذه الحالات لا يمكن بأي حال من الأحوال تأكيد الإنتقال من نمط إلى آخر بصورة قطعية لأن التعايش بين النمطين يكون الميزة الأساسية للمرحلة الإنتقالية، لهذا نلاحظ خليط ومزيج بين النظامين فمخلفات وبقايا النظام السابق لا زالت مستمرة على مستوى الأجهزة الإدارية والمالية على حد سواء،

وبالطبع ينتج عن هذا الوضع قيود وعراقيل تعيق الإنتقال السريع والكلي إلى إقتصاد السوق.

المحاضرة الثاني عشر

برنامج التوازن الهيكلي الإصلاحي وصندوق النقد الدولي FMI

إن الثقل الكبير الذي كان يضغط بقوة على الإقتصاد الوطني دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على تسهيلات في التمويل العام للبلاد، ويشير في هذا الإطار الوزير السابق للمالية السيد أحمد بن بيتور ورئيس الحكومة الحالية، أن الجزائر وقعت أربع إتفاقات مع هذه المؤسسة المالية أول ساند باي Sand By كان في ماي 89 من أجل 560 مليون دولار، ثاني ساند باي كان في جوان 91 من أجل 400 مليون دولار، ثالث ساند باي كان في ماي 94 من أجل مليار دولار وفي إطاره نشير إلى أن الصندوق النقد الدولي أكد على ضرورة تنفيذ برنامج إصلاحي، وأخيرا الإتفاق الرابع بخصوص الحصول على سهولة في التمويل الموسع (FFE) الذي أبرم في ماي 95 من أجل 1,8 مليار دولار خلال ثلاث سنوات[46] هذا التمويل الأخير بالمقارنة مع الإتفاقات الأخرى كان يتضمن البدء الفعلي في تطبيق البرنامج الإصلاحي المتعلق بالتوازن الهيكلي Réajustement structurelوكان يحمل في طياته معاني خطيرة خاصة فيما يتعلق بالأوضاع الإجتماعية وتقهقر المستوى المعيشي للمستهلك وطرد العمال والتقليص من الحجم الإجمالي لهم وغلق المؤسسات.

على كل عشية إبرام عقد ساند باي الأخير وبعد تحليل الوضع الإقتصادي والمالي، البلدان الممثلة من طرف المؤسسات المالية العالمية المقرضة للجزائر مثلFMI، البنك العالمي، نادي باريس ونادي لندن فرضت على الجزائر تطبيق وتنفيذ هذا البرنامج الإصلاحي على الأقل لمدة أربع سنوات للخروج من الأزمة ولهذا الجزائر لم تجد حلا آخر غير الخضوع والتنفيذ بعد الصعوبات والإكراهات الداخلية والخارجية القوية الممارسة عليها.

وهكذا أكرهت على الدخول في برنامج واسع من الإصلاحات العميقة المغيرة تماما لتوجه السياسة الإقتصادية والمتضمنة بصورة أساسية الإنفتاح الكلي نحو إقتصاد السوق وهذا يعني تحرير التجارة الخارجية كليا ورفع إحتكار الدولة عنها، تحرير الأسعار والتبادلات، إصلاح النظام البنكي والمالي، الإنفتاح أكثر من أجل تحسين شروط العرض وتنافسية الإقتصاد مثل إعادة هيكلة المؤسسات العامة، التقليص والطرد للعمال، الخصخصة، تشجيع القطاع الخاص وتطويره خاصة الصناعة الصغيرة والمتوسطة، الفلاحة، سوق العمل، المحيط، فعالية الإحصائيات...إلخ إلى غير ذلك من الإصلاحات الهامة والتي بدأت في تطبيقها الجزائر بصورة دقيقة من أجل الحصول على شهادة الرضى Le satisfecit خلال المفاوضات التي تلت الإتفاقات مع نادي باريس والمؤسسات النقدية وتأجيل إستحقاقات الدفع والتسديد للقروض المالية على مدى متأخر.

[46] Journal Horizon, Dimanche 25 Juin 1995, Entretien avec Ahmed Benbitour « Le coût des reformes est temporaire » Réalisé par Leila Benali

ولهذا السبب كانت تعمل ما بوسعها من أجل إرضاء هذه المؤسسات المالية العالمية عن طريق الضمانات المقدمة المختلفة والسيرة الحسنة لها في تطبيق الإلتزامات حرفيا لبرنامج التوازن الهيكلي (PAS) بالرغم من النتائج الوخيمة التي إنعكست سلبا على الأوضاع الإجتماعية للمواطن الجزائري، فنجاح الإصلاحات الإقتصادية أصبح بالنسبة للحكومة في تلك الفترة ولحد الآن يتوقف على هذه التأجيلات وسهولة الحصول على القروض المالية الممنوحة من طرف مؤسسات Brettons woods والمجموعة العالمية خاصة الإتحاد الأوربي بالإضافة إلى العقود المبرمة على أساس ثنائي وهذا ما سمح بالفعل للبلاد من خلال الإتفاقات المبرمة بين 94 و95 من جلب 17 مليار دولار كتمويلات إستثنائية إضافة بين 94 و98 تحت شكل تمويل صندوق النقد الدولي وإعادة الجدولة . rééchelonnement[47]

فالكل كان يحدث وكأن الحكومة في تلك الفترة لم تكن تعمل إلا على إعادة الجدولة من أجل طلب المزيد من القروض المالية من أجل إنعاش النمو الإقتصادي من خلال متابعة تطبيق ما جاء في برنامج التوزان الهيكلي دون العناية والإهتمام بمسألة إستعدادها الكافي لهضم وتحمل أثاره السلبية خاصة وأن المؤشرات الأساسية للماكرو إقتصادي للنمو لم تكن تبشر إطلاقا بالخير آنذاك ما عدى القطاع التجاري الذي عرف نموا ملحوظا في إطار تطبيق هذا البرنامج الحكومي لكن في سنة 98 ظهرت رغم ذلك بوادر الأمل في إستئناف النمو الإقتصادي حيث قدرت نسبة النمو في الإنتاج الصناعي الشامل بـ 4,4% في هذه السنة مقارنة مع نسبة النمو السلبية جدا لسنة 97 والتي قدرت بناقص 6,4% بالنظر إلى سنة 96 وهذا ما أدى في الواقع إلى إرتفاع نسبة النمو الشاملة بـ 2,4% خلال نفس الفترة حسب الديوان الوطني للإحصاءات (ONS)[48] وهذا النمو يمس أساسا وحسب نفس المصدر الصناعات التي تخرج عن إطار المحروقات.

وهذا يبرز في حد ذاته مؤشرات نمو الإنتاج الصناعي لكنها مؤشرات ضعيفة جدا وغير قادرة على دفع النمو الإقتصادي الذي لا نزال هشا وغير أكيد بالنظر إلى التباينات في نسب التنمية بين قطاعات النشاطات وطبيعة الصعوبات التي تعرقل وتيرة نمو الإنتاج الصناعي. ويصرح مصدر رسمي أن صادرات الجزائر خارج المحروقات تجاوزت المليار دولار خلال سنة 98 لكن بالرغم من ذلك فإن كل هذه الأرقام وهذه النسب تترجم بوضوح ضعفها وعجزها وعدم قدرتها على تحمل أعباء خدمات الديون الخارجية وتسديدها. وهكذا يبقى الأمل الوحيد في الخروج من الأزمة والإنعاش مرتبط في السنوات المقبلة بإرتفاع إيرادات صادرات المحروقات بحيث تضمن المصداقية المالية خاصة بعد الخطورة التي نوه بها رئيس الحكومة السابق أحمد أويحي بالنسبة لسنتي 2001-2002 نتيجة الإنخفاض

[47] Daoud Soltana « Les effets du programme d'ajustement structurel sur le développement de la PME en Algérie » Colloque international sur l'ajustement structurel et croissance 13 et 14 Mai 1997 Université D'oran

[48] الجمهورية العدد 504 الإثنين 23 نوفمبر 1998

والتقليص الذي عرفه إحتياط الصرف للدولة والموجه إلى الإستيراد وتسديد المديونية وتغطية عجز ميزانية 98 و99[49]،وإن كان هذا التصريح صحيح وإستمر العجز والهشاشة بالنسبة للسنوات المقبلة ولم ترتفع إيرادات المحروقات بالقدر الكافي فسيكون مصيرنا ومصير الأجيال القادمة الدخول "في النادي الخاص" للإقتصاديات التابعة مثل حال العديد من البلدان الأمريكو-لاتينية والإفريقية.

طبعا نحن لا نريد أن نتعمق في تحليل الوضع الإقتصادي العام للبلاد فهدفنا الأساسي يكمن في التعرف على المميزات الأساسية لمرحلة الإنتقال الإستلزامي إلى إقتصاد السوق ومعرفة أثر ذلك ومجموع الإصلاحات المطبقة على نمو وتطور القطاع الخاص وبالخصوص الصناعة الصغيرة والمتوسطة، وإن كنا قد لجأنا إلى التذكير ببعض المعطيات الإحصائية فلنتمكن من الفهم الجيد للآثار السلبية التي إنجرت عن تطبيق برنامج التوازن الهيكلي والتي مست الصناعة الخاصة وتحديد الإكراهات والضغوطات التي واجهتها في هذا السياق وهذا ما سنعالجه لاحقا.

المحاضرة الثالث عشر
الخصخصة

نواصل في معالجة أهم ملفات الإصلاحات الإقتصادية التي ميزت هذه المرحلة الإنتقالية وإرتبطت بها ونشير في هذا السياق أن الحديث عن إقتصاد السوق يقودنا إلى معالجة ملف هام وهو الخوصصة فماذا عن الخوصصة ؟ وعن خصوصياتها؟

الخصخصة

الخصخصة ملف هام يدخل ضمن إطار الإصلاحات الكبرى وبرنامج إعادة التوازن الهيكلي للإقتصاد الذي نصت عليه إتفاقية ساند باي ونعني بذلك إعادة الهيكلة العضوية

[49] الجمهورية العدد 520 السبت 12 ديسمبر 1998

للمؤسسات، التطهير المالي وإستقلالية المؤسسات وعولمة الإقتصاد...هذا هو بإختصار السياق السوسيو إقتصادي الذي فرضت في إطاره صيرورة الخوصصة التي لا يمكن فصلها عن المرحلة الإنتقالية الحالية ولا عن الصناعة الخاصة ولا عن القطاع الخاص عموما وهذا ما دفع الحكومة إلى وضع ميكانيزمات وإجراءات تنظيمية تسهل عملية الإصلاح والإنتقال إلى الهدف المنشود خاصة وأن صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية العالمية الأخرى تمارس ضغوطات قوية وتختبر إرادتها على تحقيق التحرر والتقدم نحو إقتصاد السوق التنافسي وبما أن الجزائر تسعى دائما إلى نيل شهادة الرضى وهي مضطرة ومجبرة على ذلك فليس هناك سبيل آخر يمكن اللجوء إليه أمام ثقل الضغوطات الداخلية والخارجية، من أجل التمكن من كسب ثقة هذه الهيئات والحصول على القروض المالية وتأجيل تسديد الديون الخارجية المختلفة من أجل بعث وإنعاش الإقتصاد والخروج من الأزمة.

وفي واقع الأمر الخصخصة فرضت أيضا كعلاج لعجز الميزانية والمصاريف العامة المرتفعة جدا فالدولة لم يعد بوسعها تحمل أعباء المؤسسات المفلسة وغير المنتجة والتي يجب أن تخوصص فكان من الضروري أن تتوقف الدولة عن تحملها لمثل هذه المصاريف والأعباء.

ولهذا يجب على الدولة التخلي عن جزء من الإنشغالات التنافسية وتخصص مهامها في الإقتصاد الكلي والإجتماعي الكلي والإستثمار في بعض القطاعات المحدودة كقطاع التربية، الصحة، الإدارة، الطرق، الدفاع الوطني، العدالة الإجتماعية ويجب عليها في هذه المرحلة الحساسة جدا أن تلعب وتقوم بدور المنظم والضابط من أجل تحريك الديناميكية الإقتصادية عن طريق فسح المجال الواسع للقطاع الخاص والمنافسة الحرة وبالأخص للصناعة الخاصة وتسهيل إنبثاق المبادرات الخاصة الجديدة ورفع الحواجز والعراقيل البيروقراطية ومخلفات النظام السابق التي لازالت موجودة على مستوى الأجهزة المالية والإدارية على حد سواء ففي هذا السياق الجديد من الضروري جدا أن ينتج الخاص في كل القطاعات التنافسية لتلبية الحاجيات الداخلية ووسائل الإستهلاك والتجهيز من أجل التمكن من إستخلاص الفائض للتصدير، فالمؤسسة الخاصة هي وحدها القادرة على التكيف مع الإقتصاد الحر عن طريق تسيير عقلاني وإستثمار في الموارد البشرية وبالتالي رد الإعتبار للعمل مصدر الثروة والإرتقاء إلى مستوى تنافسية الدول المصنعة المعتمدة على منطق المناجمانت، التسويق والمنافسة الحرة. ولهذا جاءت الخوصصة كبديل يعوض صلابة وجمود البنيات الناتجة عن النظام السابق وحسب الدكتور عبد الرحمان مبتول : "الخوصصة تكون مساهمة في مجهود الإستقرار الماكرو إقتصادي وتصدير المنتوجات خارج إطار المحروقات وإمتصاص البطالة".

على كل الديناميكية الإقتصادية لا يمكن فصلها عن الديناميكية الإجتماعية ولا حتى السياسية فالإنسجام ضروري جدا، فنجاح صيرورة الخوصصة مرتبط بنجاح الإصلاحات التنظيمية الأخرى على مستوى كل القطاعات (البنوك، الجمارك، الضرائب، الإدارة،

والنقد...) هذه الإصلاحات هي التي ستكمن البلاد من إقامة إقتصاد سوق حقيقي تنافسي يجمع بين الضرورة الإقتصادية والتلاحم الإجتماعي في هذا السياق المعروف بتحولات كبيرة على المستوى الداخلي والخارجي.

ولهذا بدأت الجزائر في تنفيذ وتطبيق صيرورة الخصخصة بعدما وضعت تقنين كبير يتضمن ميكانيزمات، تقنيات وإجراءات تنظيمية للخصخصة وهذا يظهر بوضوح من خلال الجهاز القانوني والمؤسساتي الذي وضع خصيصا لتسيير
هذه الصيرورة والذي أفرز سلسة من القوانين التنفيذية والمراسيم المتعلقة بالمسألة تكون محتواه القانوني[50].

إن وضع كل هذه القوانين والمراسيم المتضمنة لمختلف الميكانيزمات والإجراءات التنظيمية الكفيلة نظريا بتنفيذ عمليات الخصخصة يدل دلالة واضحة على إرادة الدولة الأكيدة وحرصها الكبير على إنجاح هذه العملية لكن التساؤل المطروح هو ما مدى تحقيق وتنفيذ وتطبيق هذه الصيرورة ميدانيا ؟ قبل الإجابة عن هذا الإشكال نفضل معالجة بعض ما جاء في تلك القوانين، قصد التعرف على معنى الخصخصة، على الإجراءات التنظيمية القانونية، تقنياتها، حقول تدخلها، الأهداف والإمتيازات الممنوحة في إطارها والأجهزة المكلفة بتنفيذها... الخ.

1-4-3 الأهداف والإمتيازات الممنوحة

قبل أن نتطرق إلى أهداف الخصخصة من الضروري المرور بتعريفها فماذا يعني هذا المصطلح ؟ حسب الدكتور عبد الرحمان مبتول رئيس المجلس الوطني للخصخصة (CNP) وخبير إقتصادي يعرفها على أنها : "تلك الحالة التي تتنازل فيها الحكومة كليا أو جزئيا عن مؤسسات تملكها عن طريق بيع الأسهم لصالح مستثمرين وطنيين أو أجانب"[(2)] وهذا يمكن أن يشمل الصناعة، الأراضي، العمارات السكنية، القطاعات كالتجارة وبدرجة أقل القطاعات الجماعية مثل التعليم، الصحة... في الحالات الأخيرة إن الاندماج هو الأرجح" [(1)].

مرسوم 95-22 الصادر بـ 95/08/26 والمتضمن خصخصة المؤسسات العمومية.
- مرسوم 95-25 الصادر بـ 95/09/25 والمتضمن تسيير رؤوس الأموال المتداولة.
- مرسوم 27-12 الصادر بـ 97/03/19 المعدل والمكمل لمرسوم رقم 95-22
- القوانين التنفيذية رقم 96-104-105-106 الصادرة بـ 96/03/11 المحددة وبالترتيب لطرق تنظيم وتسيير مجلس الخصخصة ولجنة مراقبة لعمليات الخصخصة وتعيين المؤسسة المكلفة بها.
- القانون التنفيذي رقم 96-133 الصادر في 96/04/13 المحدد لشروط وطرق ممارسة الفعل الخاص (Action spécifique) والقانون رقم 96-134 من نفس السنة والمتضمن شروط وطرق وأنماط الإكتساب عن طريق الشعب للأسهم والقيم المنقولة الأخرى الخاصة بالمؤسسات العمومية القابلة للخصخصة.
- القانون التنفيذي رقم 97-329 الصادر في 97/09/10 والذي يحدد شروط منح الإمتيازات الخاصة والدفع بالتقسيط لفائدة مكتسبي المؤسسات العمومية.
- التعليمة الصادرة في 97/09/05 والمتضمنة التنازل لفائدة العمال عن أصول المؤسسات العمومية غير مستقلة والمنحلة.
وغيرها من النصوص القانونية المرتبطة بالخصخصة.

[50]

[(2)] جريدة الخبر الإثنين 30 ماي 1994 "الخصخصة أساس إقتصاد السوق" د. عبد الحمان مبتول ص 02

[(1)] نفس المرجع السابق

كما أن القانون المتضمن خصخصة المؤسسات العمومية رقم 95-22 يحدد القواعد العامة لخصخصة الملكية (الرأسمال الإجتماعي والأصول) ويعرفها بتلك المعاملة transaction أو المعاملات التي يتم عن طريقها نقل الموضوع لفائدة أشخاص ماديين أو معنويين بحق خاص : أي ملكية كل أو جزء من الرأسمال الإجتماعي لمؤسسة عمومية و/ أو نقل تسيير المؤسسة العمومية بإستعمال إجراءات تعاقدية مثل عقد المناجمانت، كراء الإدارة و/ أو ملكية كل أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية للمؤسسة.

أما الأهداف فالمرسوم 25-22 المتضمن خصخصة المؤسسات العمومية لم يبينها بوضوح فهذا الأمر يبقى يكتسيه الغموض، فالمادة 4 من نفس المرسوم تبين فقط أن "عمليات الخصخصة المشار إليها في المادة الثانية (02) من نفس القانون (والتي سنتعرف عليها لاحقا) لا يمكن أن تقرر أو يسمح بها إلا إذا كانت غايتها إعادة تأهيل أو تحديث المؤسسة و/ أو الحفاظ على كلية أو جزء من المناصب المأجورة" وفي كل الأحوال يجب على المكتسبين أن يلتزموا بالحفاظ على فعالية المؤسسة لمدة 5 سنوات على الأقل وهذه المادة عدلت فيما بعد بالمادة الثانية من المرسوم 97-12 والتي لم تأتي إلا بإضافة واحدة وهي الإستفادة من إمتيازات خاصة يتم التفاوض بشأنها حالة بحالة بالنسبة للمكتسبين الملتزمين بالشروط التي جاءت في المادة السابقة.

وبهذا فالإمتيازات الممنوحة جاءت أيضا في إطار القانون التنفيذي رقم 97-329 الذي يبين شروط منح الامتيازات الخاصة والدفع بالتقسيط à tempérament لفائدة مشترى أو مكتسبي المؤسسات العمومية المخوصصة، فالمادة الثانية من هذا القانون تبين الإمتيازات الممنوحة والتي تمكن المكتسبين من الإستفادة منها في حالة إلتزامهم بالشروط السابقة والتي نوجزها كالتالي : التخفيض على أساس سعر التنازل Cession في حدود 25% كأقصى حد وهناك تخفيض إضافي يمكن أن يصل إلى 15 % في حالة الدفع الفوري، أما الدفع بالتقسيط فيتم على فترة لا تتجاوز 15 سنة يمكن أن تصل إلى 20 سنة كأقصى حد في حالة التنازل للمأجورين كما هو موضح في المادة السادسة (06) أما المادة السابعة (07) فهي تبين الشروط التي في إطارها يقبل منح إمتياز الدفع بالتقسيط وهي : 30 % على أساس سعر التنازل يدفع في نهاية العقد وفي حالة ما إذا تم التنازل للمأجورين فإن هذه النسبة يمكن أن تكون أقل وتحدد في العقد، الباقي يدفع على سداسيات مع فائدة 6 % في السنة مع تأجيل التسديد بدون فائدة لمدة سنة واحدة بعد نهاية العقد هذا الأجل يمكن أن يصل إلى 5 سنوات في حالة التنازل للعمال.

وكل هذه الإمتيازات تمنح مقابل إلتزمات يلتزم بها مكتسبي المؤسسات وهي محددة في المادة الرابعة (04) من القانون 97-329 وهي : القيام بإستثمارات إعادة التأهيل و/ أو التحديث في أجل سنتين بعد التنازل - الحفاظ على كل أو جزء من التوظيف المأجور خلال فترة لا تقل عن 5 سنوات - الحفاظ على فعالية المؤسسة لمدة 5 سنوات أيضا وقد سبق وأن

تم الإشارة إلى هذه الإلتزامات في المادة الرابعة من المرسوم رقم 95-22 والمادة الثانية المعدلة لهذه المادة في مرسوم 97-12.

3-4-2 الأجهزة المكلفة بالخصخصة

إنبثقت عن القوانين السابقة ثلاث أجهزة مهمتها الأساسية تسيير وتنفيذ عمليات الخصخصة :

أ-المؤسسة المكلفة بالخصخصة : والتي لم تعين بعد، منصوص عليها بقانون تنفيذي رقم 96-106 لها سلطة تشريعية صلاحيتها ومهامها نجدها مجسدة في المواد (10-9-8) من المرسوم رقم 95-22 لكن تبقى مهمتها الأساسية تتمثل في إعداد برنامج الخصخصة والسهر على تنفيذه.

ب-مجلس الخصخصة : له سلطة تنفيذية منصوص عليه بقانون تنفيذي رقم 96-104 يمتاز هذا الجهاز بإدارة جماعية يتمتع ببعض الإستقلالية في الفعل، صلاحياته ومهامه نجدها معبر عنها في المادتان (14 و16) من نفس القانون وأيضا في المادتان 14 و69 من مرسوم 95-22 وهو بإختصار يتكفل أساسا بتقييم المؤسسات المخصخصة وإقتراح الفارق الإقتصادي للسعر (la fourchette du prix) كما يقترح أيضا نمط وطريقة الخصخصة التي لا يجب أن تخرج عن إطار القانون وهذا الجهاز هو خاضع لسلطة المؤسسة المكلفة بالخصخصة حسب المادة (02) من القانون التنفيذي رقم 96-104.

ج- لجنة المراقبة : لها سلطة قضائية منصوص عليها بالقانون تنفيذي رقم 96-105 متكونة من 5 أعضاء أين الرئيس هو نفسه قاضي من النظام القضائي الذي يعطي كل الضمانات فيما يتعلق بجدية إجراءات قانون عمليات الخصخصة.

لكن يجب أن نعرف أن كل هذه الأجهزة هي خاضعة أساسا للحكومة فقانون الخصخصة في مادته الخامسة يوضح ذلك وينص على قانون تنفيذي في هذا الإتجاه فالحكومة هي التي تعين المؤسسة المكلفة بالخصخصة والأجهزة الأخرى، تقرير البرنامج، الإجراءات وطرق إنتقال الملكية وخصخصة التسيير، الدفع بالتقسيط لسعر التنازل بالنسبة للمشترين غير أجراء ويقر إجراء الإنتقال عن طريق التراضي وغيرها من الأمور التي تقرها وتصادق عليها الحكومة كما يرجع إليها عملية إعداد قائمة المؤسسات القابلة للخصخصة وإرسالها للمجلس وهذا يتضح من خلال المادة الخامسة دائما التي تبين أن المؤسسات القابلة للخصخصة يجب أن تظهر في قائمة معدة مقررة من طرف الحكومة وتحدد بقانون تنفيذي كما يرجع للحكومة عملية التمييز بين المؤسسات الإستراتيجية وغير الإستراتيجية من أجل إعداد هذه القائمة.

د- الهولندينغ : في هذا السياق نشير أيضا إلى أجهزة أخرى هي الهولنديع التي أنشأت من أجل تطوير وتأمين ومراقبة المؤسسات العمومية المحلية (EPL) التي إنتقلت إلى الإقتصاد أو الإستقلالية، فهناك خمس هولندينغ أنشأت على المستوى الوطني (الوسط، الغرب،

الشرق، الجنوب الغربي والجنوب الشرقي) مكلفة خاصة بتحريك ديناميكية النشاطات الجهوية، فالهولنديع له دور هام يدخل في إطار إعادة الهيكلة الصناعية وحسب المركز الوطني للمساعدة التقنية (CNAT) الهوليدينع يتكفل بالمرحلة التحضيرية للمؤسسات القابلة للخصخصة أي قبل وأثناء عملية الخصخصة، أما مرحلة التقييم والمتابعة فتتكفل بها الأجهزة التي أنشأت خصيصا لهذه العملية.

ويشير الدكتور عبد الرحمان مبتول أن الهولندينع يتكفل بالخصخصة الجزئية والشراكة أما مجلس الخصخصة يتكفل بالخصخصة الكلية، لكن المجلس لا يبيع 100 % فهناك 10 % من رأسمال التي منحت مجانا للعمال حسب القانون لكن يبقى لا يوجد هناك مرسوم أو قانون يوضح مهام ودور كل جهاز فحسب علمنا لم يتم إصداره بعد، ولهذا يبدو لنا أحيانا أن هناك تداخل بين مهام الجهازين.

-3 سيرورة الخصخصة، حقل تدخلها وأشكالها

حسب المركز الوطني للمساعدة التقنية (CNAT) فإن صيرورة خصخصة المؤسسات العمومية المحلية والمؤسسات غير مستقلة تتكون من المراحل التالية : 1- مرحلة قبل الخصخصة وتتمثل في تحضير المؤسسات المؤهلة للخصخصة 2- المرحلة الإنتقالية وتأتي بعد قرار خصخصة المؤسسة 3- المرحلة العملياتية وتعني التنازل عن المؤسسة، ونشير أن مختلف الأشغال والأعمال التي تتم على مستوى المؤسسات المؤهلة للخوصصة خلال المراحل الثلاث السابقة يتكفل بها الهولنديع ومكاتب الدراسة المختصة والمختارة لهذا الغرض، 4- مرحلة المتابعة والتقييم تأتي بعد الخوصصة وتتضمن متابعة العقود المبرمة (التنازل ...) والحرص على تنفيذها وتنفيذ الإلتزامات المتعهد بها من الطرفين... وتتكفل بها الأجهزة التي أنشأت خصيصا لهذه العملية ومنها مجلس الخصخصة أما حقل تدخلها فالمؤسسات المعنية بالخوصصة نجدها موضحة في المادة (02) من المرسوم المتضمن الخصخصة رقم 95-22 وهي تنتمي إلى القطاعات التنافسية التي تمارس نشاطاتها في المجالات التالية :

- الدراسة والتحقيق في مجالات البناء والأشغال العمومية والأشغال الهيدروليكية...
- الفندقة والسياحة – التجارة والتوزيع – الصناعات النسيجية والفلاحة – غذائية
- صناعات التحويل في المجالات التالية : الميكانيك، الكهرباء، الإلكترونيك، الخشب ومشتقاته، الورق، الكيمياء، البلاستيك، الجلود.
- النقل البري للمسافرين والبضائع – التأمينات – الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

أشكال الخصخصة:

هناك ثلاث طرق أو أشكال من الخصخصة ونشير أنه مهما كان نمط الانتقال فإننا نلاحظ وفي كل الحالات وجود نتقال الحق أو عدة حقوق من المتنازل إلى المكتسب :

- **التنازل عن الأصول Cession D'actifs** : يمكن أن يكون كليا أو جزئيا ويمكن أن يخص الأصول المادية أو المعنوية، التنازل عن الأصول يتحقق بإنتقال المؤسسة أو جزء منها من المتنازل إلى المكتسب هذا الإنتقال يتضمن أساس المتجر Fonds de commerce الذي يتكون من العناصر المادية (البضائع، الآلات والأدوات...) والعناصر المعنوية (الزبائن، حقوق الملكية الصناعية...)، وفي هذا الشكل من التنازل الشاري يكتسب المتجر ومن البديهي العقارات، مبدئيا وبدون إستثناءات البيع يكون صافي خالي من كل الخصوم، فالمتنازل هو الذي يتحمل ويحتفظ بالأعباء.
- **التنازل عن المراقبة** : يتعلق الأمر بالتنازل عن أغلبية أو كلية السندات Titres الإجتماعية (الأسهم، السندات الإشراكية، شهادات الإستثمارات...) بإستثناء الحصة التي تعود إلى الإجراء المحددة بـ 10 % من الرأسمال على أساس الإشتراك Intéréssement والتي منحت مجانا إلى هذه الفئة حسب المادة 36 من قانون الخوصصة 95-22 هدف هذا التنازل هو إنتقال سلطة إدارة وحكم المؤسسة الإجتماعية من التنازل إلى المكتسب هذه السلطة تمارس في الجمعية للمؤسسة المنقولة وتحدد الإستراتيجية والسياسة العامة والأهداف... ونجد في هذا النمط من التنازل الشاري لا يكتسب سوى السندات الإجتماعية وشخصيا ليس له أي حق في ملكية الأصول، فالشخص المعنوي هو الذي يستحوذ عليها... لكن يمنح له سلطة على المؤسسة الإجتماعية التي لا يمكن أن يمارسها في إطار مصلحة شخصية.

- **التنازل عن التسيير** لا يتضمن أي إنتقال للملكية، المتنازل يحتفظ بالملكية ويعهد بالتسيير إلى شخص آخر الذي يمارسه بدلا من المالك ويمنح له كل سلطات الإدارة والتسيير عن طريق إبرام عقود المناجمانت والتسيير.

وهكذا نلاحظ أن طبيعة، ومحتوى النظام القانوني للحقوق المنقولة تختلف حسب الشكل القانوني المختار من أجل تحقيق التنازل.

وبعد هذا العرض لأشكال وأنماط الإنتقال التي نجدها تتضمن في نفس الوقت التقنيات التي تعتمد عليها الخوصصة في صيرورتها فماذا عن هذه التقنيات ؟

- **4 تقنيات الخصخصة ومجمل الإنتقادات الموجهة لهذه الصيرورة**

يشير الدكتور مبتول عبد الرحمان رئيس مجلس الخصخصة إلى وجود عدة تقنيات مستمدة من قانون الخصخصة يعالجها وتختصر[51] في النقاط التالية : 1-بيع الأسهم. 2- البيع الثابت Fixe. 3- التنازل عن الأصول. 4- التنازل عن الأسهم. 5- إبرام عقد المناجمانت.

[51] Lalaoui Ahmed « Le secteur privé de la période de centralisation à la transition de l'économie de marché » Communication, chambre de commerce, Langue Doc. Roussillon, Avril 1999

6- عقد التراضيgré à grè من أجل خوصصة التسيير أو التنازل عن الأصول بصفة إستثنائية. 7- خصخصة موجهة للطبقات الشعبية de masse. 8- خصخصة كلية أو جزئية لفائدة العمال والإطارات. 9- تحويل conversion الدين الخارجي عن طريق حصص الاشتراك. 10- تقسيم المؤسسة إلى أجزاء تباع بصورة منفصلة. 11- توسيع رأس المال من خلال إستثمارات خاصة وطنية أو أجنبية في المؤسسات العمومية.

ونشير أن اغلب هذه التقنيات من المفروض الإعلان عنها عن طريق المناقصات والعروض العمومية تطبيقا للمادة 18 من قانون الخصخصة التي تنص على شروط الشفافية فالمجلس (CP) ملتزم بالإعلان عن عمليات الخصخصة عن طريق المناقصات على الجرائد اليومية الجهوية والوطنية وحتى الأجنبية وغرف التجارة وإستعمال الوسائل السمعية البصرية الإشهارية. هذا على المستوى النظري أما على مستوى الواقع فتبقى أغلب هذه الوسائل غير مستعملة للإشهار عن عملية الخصخصة خاصة بالنسبة الوسائل السمعية البصرية.

طبعا هناك إنتقادات أخرى وجهت إلى هذه التقنيات بخصوص مدى تطبيقها ومدى تطبيق الإجراءات التنظيمية وإن كانت عملياتيه على مستوى الواقع الميداني الملموس فهناك من يري [52]أن النقاط (3-2-1) لم تعطي نتائج مرضية ولا مقنعة حتى الآن وهذا فعلا ما يذهب إليه الكثير من المحللين حيث نلاحظ تحفظ كبير وتخوف من طرف المحتكمين على رؤوس الأموال الوطنية وهذا راجع إلى الإكراهات المالية الحادة، الديون المقترضة سابقا وخاصة حجم العمال الذي يجب التقليص منه بقوة...الخ.

بالإضافة إلى أن النقطة الأولى تصطدم بإشكالية غياب سوق رأسمال وهذا يتطلب إعادة النظر ومراجعة كل النظام المالي وإذابته Sa refonte ، أما النقاط (6-5) تطرح إشكال غامض بخصوص الملكية، فالمؤسسة تبقى تابعة للدولة على المستوى القانوني والمتعاقد لا ينتفع إلا بفضاء العرض أو النشاط ولفترة محددة على أساس عقد بالكاد هو مقنع وهذه التقنية غير مشجعة كثيرا وهي الأخرى لم تعطي نتائج مرضية وهذا يظهر من خلال العديد من العقود التي فسخت، النقطة السابعة تبقى ضرب من الخيال والديماغوجية حسب رأي المختصين.

فقط النقاط 8 و 10 تمثل تقنيات معقولة سبيا وتهم الجميع فعملية الخصخصة عن طريق الأسهم يمكن أن تجلب الإطارات والعمال وبالتالي تكون محركة لرؤوس الأموال ومحفزة جدا على المدى المتوسط والبعيد. أما النقطة الأخيرة المتمثلة في توسيع رأسمال المؤسسة من خلال الإستثمارات الأجنبية يمكن أن يدخل في إطار الشراكة لكن الإضطرابات والإختلالات السياسية والإقتصادية وحالة اللاإستقرار التي تعاني منها البلاد لم تسمح لحد الآن بجلب الإستثمارات الأجنبية الكبرى ولا حتى الوطنية.

52

ويجب أن نعلم أن عملية الخصخصة في حد ذاتها هي قرار سياسي بالدرجة الأولى أين الأساسات فرضتها الإكراهات الموضوعية والخارجية المشار إليها سابقا وإن كان ريتم تحقيق هذه الصيرورة متعثر وبطيء جدا فهذا راجع أيضا في جزء كبير منه إلى الجبهة الإجتماعية المعارضة ومقاومتها، التي تأخذها السلطات السياسية المقررة بعين الإعتبار ومتخوفة جدا من إنفجارها خاصة بعدما أصبحت تعانيه من بطالة وفقر وتدهور القدرة الشرائية وكثرة المشاكل الإجتماعية التي تزداد حدتها.

ولهذا يتضح لنا من خلال كل ما سبق ومن خلال القراءة المتمعنة للقوانين التي ظهرت في إطار صيرورة الخصخصة أن الحكومة تخصص مكانة هامة للعمال وهذا يظهر من خلال الإمتيازات السابقة التي نص عليها قانون 97-329 لصالح هذه الفئة خاصة المادة 36 التي نص عليها القانون المتضمن الخصخصة رقم 95-22 وهذا يبين بوضوح أن الخصخصة متوجهة أكثر للطبقات الشعبية وفئة العمال الإطارات الميزة الأساسية لهذه الصيرورة، لكن نحن لا نرى كيف يمكن للطبقات الشعبية أن تحقق عملية الخصخصة بعدما فشلت في نظام التشبيع Collectivisation بالمقارنة مع الماضي خلال المرحلة الإنتقالية إلى الإشتراكية.

ولأن الحكومة في وضعها لهذه القوانين فكرت كثيرا في فئة المأجورين والعمال لهذا جاءت مجموعة من الشروط في إطار نصوصها القانونية تفرض على المكتسبين الجدد الإلتزام بها وهي الحفاظ على فعالية المؤسسة وكل أو جزء من التوظيف لمدة 5 سنوات وهذا ما لا يرضى الكثير من الخواص كما أن نقطة وضع الشروط في حد ذاتها مرفوضة من طرفهم وتطرح إشكالات وهذا ما يفسر نسبيا عدم إقبال بعض الخواص على شراء المؤسسات العمومية خاصة فيما يتعلق بنقطة التوظيف.

وهناك فئة من الخواص التي تنادى بالخصخصة عن طريق الدينار الرمزي وهذا الأمر يرفضه المجتمع والطبقة السياسية رفضا باتا في حين أن خصخصة المؤسسات بسعرها الحقيقي أو حتى بسعر قريب من ثمنها الحقيقي لم تجد لحد الساعة طريقها إلى التطبيق الناجح لإعتبارات موضوعية عديدة.

على كل نحن نعرف جيدا أن الإنتقال إلى الخصخصة ليس بالأمر السهل فهو موضوع معقد وشائك للغاية وهذا يفسر نسبيا بالإختلاف الجدري بين الإطار القانوني ذو الطابع العمومي الناتج عن النظام السابق والمتعامل به إلى حد الآن على مستوى البنيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وقانون الخصخصة المشرع حديثا وغير المنسجم مع واقع الأمور أصبح في حد ذاته يخلق عوائق ومشاكل عديدة منها ما هو متعلق بالنصوص الرسمية الغامضة والمتناقضة في ترجمتها وتطبيقها بالإضافة إلى المشاكل الإجتماعية المنبثقة عنها : التنظيم، التسيير، نقص ثقافة الخصخصة على مستوى الفاعلين المسيرين الذين ليسو مكيفين بعد بقوانين السوق...إلخ.

وهذا يفسر ما يذهب إليه الكثير من المحللين الإقتصاديين والإجتماعين الذين يرون أن الإجراءات التنظيمية والتقنيات المستعملة المتعلقة بالخصخصة غير مسايرة للواقع وتصطدم بإكراهات وصعوبات متعددة وهذا ما يقف حاجزا دون نجاح هذه العملية فأغلب هذه الأشكال والطرق والإجراءات إن لم نقل كلها لم تحقق نتائج مرضية على المستوى الميداني ومدى تطبيقها كان محدودا جدا حسب ما عرفنا سابقا.

كما أن بوادر الفشل بدأت فعلا تظهر من خلال تعذر تنفيذ عمليات الخصخصة وهذا ما نلمسه أكثر من خلال النتائج الجزئية المقدمة من طرف رئيس الهولدينغ الجهوي للغرب [1] الذي يرى أن إجراء الشراكة يفترض خصخصة جزئية ولحد الآن لا يوجد حالات ينطبق عليها هذا الشكل، أما الإجراء الذي يمكن مجموع العمال من إكتساب المؤسسة لم يعمم بعد نظرا لعدم إقبال العمال على شراء مؤسساتهم فهو يصرح بوجود ثلاث مؤسسات على المستوى الجهوي للغرب كله أين أقبل العمال على شرائها وهذا حتى بداية أوت 1997، يبقى إجراء البيع على مستوى السوق الحر، عن طريق إعلان عن المناقصة ودفتر الأعباء والتقييم وهو بيع بالمزاد العلني لكنه هو الآخر لم يحقق نجاحا كبيرا لماذا؟ بكل بساطة لأنه يجب الدفع فورا في حين القليل جدا من المتعاملين الخواص يمكنهم ذلك. وربما الإجراء الوحيد حسبه والذي يمثل أكثر إمتياز هو الدفع بالتقسيط ولهذا يرى من الضروري إصدار نصوص أخرى تأخذ بعين الإعتبار الصعوبات الميدانية والإكراهات الواقعية.

وبالفعل ربما هذا ما أدى إلى إصدار القانون التنفيذي رقم 97-329 الذي يحدد شروط منح الإمتيازات الخاصة والدفع بالتقسيط لفائدة مكتسبي المؤسسات العمومية، لكن يبقى ذلك غير كافي أمام الواقع المفعم بالصعوبات والإكراهات وتبقى تلك النصوص القانونية ما زال ينقصها الكثير حتى تتطابق مع الواقع المعاش خاصة فيما يتعلق بالنصوص التي تتضمن ميكانيزمات وآليات التطبيق ولهذا نجد رئيس مجلس الخصخصة يدق ناقوس الخطر في هذا السياق ويرى أن الوقت قد حان للقيام بفحص جدي وموضوعي بعيدا عن كل الإمتيازات الشخصية وتحليل الإيجابيات والسلبيات وتحديد الإكراهات فهو يذكر بريتم هذه العملية الذي نراه بطيئا جدا ويتأسف عن التأخرات والنقائص المسجلة وقد عبر عن هذا الإنطباع في شهر فيفري99 [1] كما لا يخفاكم أن الملاحظون الدوليون أيضا والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي لم يترددوا في بعث عدة إنذارات خلال نهاية سنة 1998 بداية 1999 مفادها الفوضى التي عمت صيرورة الخصخصة حسب نفس المصدر وبالتالي ضرورة إعادة النظام إليها على حد تعبير رئيس مجلس الخصخصة نفسه.

وكل هذه المعطيات تؤكد أن الطريق إلى النجاح غير مضمون وأن بوادر الفشل بدأت ترسم فعلا على مستوى أفق هذه الصيرورة، وإن إستمرت في إعتمادها على نفس الميكانيزمات والآليات وبقت في نفس السياق السوسيو إقتصادي سيكون مآلها الفشل حتما،

[1] Le quotidien Mardi 05 Aout 1997, Page 07

[1] le quotidien d'oran 17 Février 1999 « les confessions de Mebtoul » par A saber.

فالنتائج الميدانية غير مشجعة للغاية حسب المختصين في المسألة، وأسباب الفشل الرئيسية في نظرنا وفي نظر الكثير من المحللين الإجتماعيين والإقتصاديين تكمن في التناقض الموجود بين ما تريده الدولة وتعلنه على المستوى النظري وما تريد تحقيقه على المستوى التطبيقي والممارستي فهي نظريا تشجع الإستثمار الخاص والخصخصة عن طريق مختلف القوانين والتشريعات سواء بالنسبة للنصوص المتوجهة للجزائريين أو الأجنبيين والتي قولبتها في إطار جهاز قانوني وتشريعي متنوع، لكن عمليا الأمر مناقضا تماما على مستوى ميكانيزمات التطبيق وآلياته وتجسيد تلك القوانين فهي في الواقع تريد أن تحتفظ بهياكل الاقتصاد المخطط وسيطرة القطاع العام، وهذا ما يخلق في حد ذاته عراقيل وصعوبات على مستوى ميكانيزمات التطبيق وآلياته.

وفي هذا الإطار نطرح إشكال مهم جدا وهو ما دور القطاع العام في السياق الجديد؟ وما الحجم الذي ينبغي أن يشغله حاليا؟ هذا ما يجب أن تجيب عنه بوضوح السلطات خاصة ونحن في إطار المرحلة الإنتقالية إلى إقتصاد السوق فهذا الأخير يعني بكل بساطة سيطرة القطاع الخاص على المجال الصناعي والإنتاجي فليس هناك في العالم بأسره إقتصاد سوق يسيطر عليه القطاع العام فحجم هذا الأخير لا يتعدى نسبة 25% إلى 30% على مستوى كل الإقتصاديات الفعالة في العالم وهذا تؤكده النسب العالمية التالية : في فرنسا نجد 20%، ألمانيا 19%، إيطاليا 23%، في السويد 15% ... الخ.

لكن نحن في الجزائر نريد أن يبقى هذا القطاع هو المسيطر بالرغم من أننا نريد أن ننتقل بنجاح إلى إقتصاد السوق، فما هذا التناقض إذن؟ فالدولة ترفض إلى حد الآن التخلي عن هذا التفوق وهذه السيطرة وعن إلتزاماتها إتجاهه التي كانت سببا أساسيا في الإختلالات واللاتوزنات وفيما يعانيه حاليا من مشاكل اقتصادية واجتماعية، فأغلب الثروات ولحد الآن نجدها توجه إلى المؤسسات الكبيرة فهي تأخذ 80% من القروض المالية حسب ما يشير إليه الدكتور لعميري عبد الحق أما باقي القطاعات تبقى تعاني وتتخبط في مشاكل وصعوبات لا تحصى.

وهذا ربما ما يفسر أيضا الريتم البطيء جدا لصيرورة الخصخصة فمنذ أكثر من نصف عشرية ونحن نتحدث عن الخصخصة ولحد الآن لم ننجح في تحقيق هذه الصيرورة في حين نجحت بلدان أخرى كانت تعيش نفس السياق والظروف في مدة أقصر بكثير فمثلا جمهورية التشيكو تمكنت ونجحت في خصخصة 80% من إقتصادها في ظرف لا يتعدى السنتين ونحن لا زلنا نتحدث بالأعذار وعن برامج لم تتحقق ولم تطبق وعن الإكراهات والصعوبات وما إلى ذلك وسنبقى في نفس المسار ما لم نبني الأمور على أسسها العلمية والموضوعة وما لم نبدأ بالضروريات وأولوية الأولويات، هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك الضغط الكبير للديون الثقيلة التي تشكل أحد الأعباء الكبيرة على الإقتصاد الوطني إذ تبقى خدمات الديون تمثل 40% من قيمة الصادرات في الوقت الذي تتطلب فيه سياسات

الخصخصة وإعادة الهيكلة الصناعية والإصلاحات ما بين 10 إلى 15 مليار دولار أمريكي ولتحقيق الإنعاش الإقتصادي الفعلي يتطلب ضعف هذا المبلغ.

وهكذا فالرهان والتحدي يكمن في تخفيف عبئ المديونية وإستقطاب الرأسمال الأجنبي المالي والمعرفي والتكنولوجي الوحيد القادر على مساعدة الجزائر في الخروج من محنتها ومن الأزمة الإقتصادية الخانقة عن طريق الشراكة الكفيلة بجعل المؤسسات الصناعية الخاصة والعامة على حد سواء تنافسية قادرة على التجديد والإبداع وهذا يقودنا إذن إلى معالجة ملف الشراكة الأجنبية لكن في بضعة سطور فقط وبإختصار شديد فماذا عن هذا الملف؟

المحاضرة الرابع عشر

الشراكة الأجنبية

هذا الموضوع مرتبط جدا بالخوصصة فنجاح هذه الصيرورة يتوقف إلى حد بعيد على مدى نجاح الشراكة الأجنبية ونوعيتها وتوافد المستثمرين الأجانب بالمشاريع الكبرى الحقيقية الحاملة للمعرفة، والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والقائمة على الإنتاج والتصنيع

والهادفة إلى التصدير وتطوير شبكة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، فهذا النوع من الشراكه يمثل الحل الأنسب والمنفذ الوحيد للجميع في الظروف الحالية لتمكين المؤسسات الصناعية الخاصة والعمومية في أن تصبح تنافسية ومنتجة للنوعية ومستجيبة للمعايير الدولية المعمول بها.

لكن للأسف لحد الآن لم نشهد إستقطاب فعلي لهذا النوع من الشراكة، فأغلب الإستثمارات الأجنبية الحالية تهدف إلى جعل الجزائر سوق أو بالأحرى بزار Basard كبير لمختلف منتوجاتها وهذا ما تسعى إليه من خلال التفاوض بجعلها منطقة للتبادل الحر فالشراكة الأوروبية تؤكد على هذه الفكرة وفي هذا الإطار نجد الدكتور السيد "حميد آيت عمارة" مختص في علم الإقتصاد وعلم الإجتماع يبدي شكوكا بشأن بعد الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر وحتى المغرب العربي ككل فهو يشكك في قدرة الشراكة الحالية في تحقيق النمو وتقليص فوارق التنمية والهوة.[1]

ولهذا فهذا النوع لا يخدم مصلحة الجزائر إطلاقا ولحد الآن كما أشرنا لا نجد سوى بعض الإستثمارات الضئيلة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا ترقى بعد إلى مستوى المشاريع الكبرى وهذا يبقى خارج إطار المحروقات طبعا لأن الشراكة في هذا القطاع حققت نجاحا كبيرا فهو القطاع الوحيد الذي إستقطب رؤوس الأموال الأجنبية خاصة في السنوات الأخيرة فلقد بلغ حجم الرساميل الموظفة أزيد من أربع (04) ملايير
دولار إستثمرتها شركات أجنبية ذات سمعة عالمية أغلبها أمريكية مما مكن بلادنا من رفع طاقة الإنتاج إلى 785 ألف برميل في اليوم وقد يصل الإنتاج إلى 12000 برميل في اليوم مع آفاق 2003 حسب بعض المختصين [1] كما مكنت الإكتشافات الجديدة في العشرية الأخيرة من تسجيل مخزون إحتياطي لـ 70 سنة إستغلال، وبهذا يكون قطاع المحروقات هو الإستثمار الوحيد الذي نجحنا فيه إلى حد الآن وهذا يفسر بأسباب موضوعية عديدة منها عدم خضوعه للمشاكل الإدارية والمماطلة البيروقراطية بمعنى أنه عندما توافق الحكومة على المشروع فالمؤسسة تبدأ مباشرة في تنفيذه فهو لا يتأثر بسلبيات الإدارة والبيروقراطية المتفشية بقوة وعدم توضح الرؤية للميكانيزمات الموجودة في التنظيم الإداري بالإضافة إلى أنه قطاع مربح للغاية.

وهذا ما يفسر توجه الإستثمارات إليه وبكثافة وبالتالي عدم توجهها للقطاعات الأخرى التي تبقى مليئة بالمشاكل البيروقراطية والمحيط العنيف وإكراهاته المتعددة المرتبطة بالنظام البنكي، الجمركي والضريبي وهذا ما يجعلها للأسف غير قادرة على جلب الإستثمارات الحقيقية ورؤوس الأموال الأجنبية فهي لحد الآن قطاعات غير مربحة بالنسبة لهم ونسبة الفشل كبيرة في إطارها.

[1] جريدة الجمهورية العدد 509 الأحد 29 نوفمبر 1998 "الشراكة الأورومتوسطية"

[1] المعطيات الرقمية تم إستخلاصها من حصة حول الإقتصاد الوطني بثت على مستوى التلفزة الوطنية "حصة المؤشر" بتاريخ 99/04/21

وهذا بالرغم من المجهودات الكبيرة التي قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على مستوى الخطاب الرسمي والإشهار السياسي. فقد كان لحملته صدى تحسيسي واسع وإيجابي على المستوى الخارجي لدى رجال الأعمال العالميين حيث جلب بالفعل الكثير من الزيارات الإستطلاعية المتتالية من آسيا، أمريكا، أوروبا، الخليج العربي التي توبعت بتصريحات حسن النية وأحيانا المجاملة والتي تلقتها مختلف الصحف المكتوبة وحتى التلفزة الوطنية، فالجزائر لم تشهد منذ سنين مثل هذا الإزدحام لرجال الأعمال والمتعاملين الإقتصاديين على سوقها فالكل يأتي بنية إستغلال كل الفرص والضمانات التي تعرضها السلطات الجزائرية.

لكن يبقى الخطاب الرسمي غير كافي للإستقطاب الفعلي لهؤلاء المستثمرين فالجميع يصطدم بالواقع المليء بالإكراهات والصعوبات والعراقيل المتعددة، هذا الواقع الذي ننقذه يوميا سواء على المستوى الرسمي أو العلمي أو العادي والمرتبط جدا بالمحيط العنيف غير مشجع حتى للاستثمار الوطني فما بالكم بالإستثمار الأجنبي، فكيف لنا أن نطلب مجيء وقدوم الإستثمار الأجنبي ونحن لم نهيئ الأرضية المناسبة لذلك؟ إن المستثمر الأجنبي لا يغامر ولا يجازف بأمواله حتى وإن منحت له كل الضمانات وعلى أعلى مستوى في السلطة فهو لا يأتي لماذا؟ لأنه بكل بساطة برغماتي، تتلمذ في سياق إقتصاد السوق يحسب إحتمالات الفشل والنجاح، يبحث بإستمرار عن الربح والفائدة وعن السياق والمحيط المشجع الذي يساعده على توظيف رؤوس أمواله فهو يبني إستثماراته على دراسات علمية وموضوعية وهذا يجعلنا نفهم نسبيا تردده الواضح في الإتيان بمشاريع كبرى حقيقية حاملة للمعرفة والتكنولوجيا ومفيدة للصناعة الجزائرية الخاصة والعامة على حد سواء ويكفي أن نعرج على الوضع الإقتصادي والسياق العام وعلى النتائج التي تمخضت عن عشرية من الإصلاحات التي لم تحقق بعد الأهداف المنتظرة والمسطرة لها لندرك المسألة بكل أبعادها فالذي قيل عن صيرورة الخوصصة ينطبق نسبيا على الشراكة الأجنبية فأسباب الفشل تكمن خاصة في عدم توفر الشروط والأرضية الملائمة لإستقطابها فكم هي متعددة الإكراهات المعرقلة لقدوم هؤلاء المستثمرين خاصة المحيط العنيف الذي يبقى لا يواكب إطلاقا عمق الإصلاحات الجارية والإنفتاح الاقتصادي وبالخصوص النظام البنكي، الضريبي، الجمركي وغياب السوق المالي... الخ

فهو يبقى لا يتوافق إطلاقا مع الصيرورة الجديدة للإقتصاد الوطني فالتنظيم الإداري الحالي يستحيل أن يكون في لب الإستثمارات ما لم يتم تغييره جذريا ورسكلة عميقة لموظفيها فالإدارة الموجودة غير مسؤولة وغير معنية تعاني من تفشي البيروقراطية على مستوى كل القطاعات وهنا يشير د. لعميري "أن الجزائر حاليا هي بلد منظم لكي يبقى متخلف"ولهذا لابد من ثورة جذرية في الإدارة، ثورة في البنوك، في كل القطاعات لكن في إطار إستراتيجية شاملة تأخذ بعين الإعتبار كل الأبعاد وتحترم الأولويات، والإصلاحات العميقة على مستوى كل الإدارات والبنوك والجمارك والضرائب ...الخ تعتبر أولوية الأولويات التي ينبغي على الجزائر البدء بها وفي أسرع وقت ممكن فنجاح صيرورة

الخوصصة وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية ونجاح كل الإصلاحات الإقتصادية الأخرى يتوقف إلى حد بعيد على هذا النوع من الإصلاحات التي تكون الشروط الموضوعية والأرضية الملائمة التي تمكن الجزائر من الإنتقال بنجاح إلى إقتصاد السوق في حالة توفرها وتمكن الصناعة الخاصة من أن تلعب الدور الأساسي فيها وفي نجاحها.

وعلى العموم فنحن نرى أن المناخ الإقتصادي والإجتماعي غير مواتي لا للإستثمار ولا لشراء المؤسسات الإقتصادية بسبب التناقض الحاد وتفاعل الإكراهات المتعددة التي نوجزها بإختصار في النقاط التالية:

- غياب سوق مالي، عدم ملائمة النظام البنكي، الضريبي، الجمركي وتفشي البيروقراطية في كل الإدارات، غياب المنافسة الحقيقية الحرة، غياب ثقافة مختصة في مجال الخوصصة، عدم ملائمة وتكيف التشريع الإجتماعي خاصة قانون علاقات العمل، الجمود والتقهقر والضعف الكبير الذي تتسم به م ص م/ ص ص م الخاصة وهشاشتها، ضعف التسيير في الموارد البشرية وثقافة المناجمانت الحديث والتسويق، الحذر والتخوف الكبير للمكتسبين ومقاومة التغيير والخوصصة من عدة واجهات خاصة الجبهة الإجتماعية المعارضة...

كل هذه العوامل الإكراهية نسجت عراقيل معقدة صعبت من تحقيق عملية الخوصصة ففي إطار هذا السياق لا يمكن أن يكون مآل تنفيذ صيرورة الخوصصة إلا الفشل فهذه العملية تتطلب إنسجام كبير بين كل المجالات لأنها عملية إقتصادية، صناعية، تجارية، إجتماعية وقانونية وحتى معرفية لأنها تتطلب معرفة كافية بمختلف ميكانيزمات الخوصصة بالنسبة للمتدخلين في هذه الصيرورة إذن التوافق بين كل هذه الأمور ضروري جدا لنجاحها.

والآن نعود إلى موضوعنا الأساسي الذي نحن بصدد معالجته وهو الواقع الذي أصبحت تعيش فيه الصناعة الخاصة وضبط مجمل الإكراهات والصعوبات التي تواجهها في صيرورتها التطورية ولماذا في الوقت الراهن وفي إطار المرحلة الإنتقالية إلى إقتصاد السوق لم تستطيع القيام بالدور الإيجابي الذي كان من المفروض القيام به من أجل إنجاح عملية الإنتقال؟ فكيف يمكن فهم السلبية التي أظهرتها الصناعة الخاصة، فهي لم تبرهن على أي حركية وإبداعية ولم تبرهن على قدراتها وإمكانياتها في تعويض القطاع العام وشراء المؤسسات العمومية القابلة للخوصصة بل برهنت عكس ذلك تماما وهذا يظهر من خلال الضعف العام والهشاشة الكبيرة لهيكلها الصناعي ومعاناتها الدائمة من حالة الركود والتقهقر، لماذا إذن هذا الضعف وهذه الهشاشة؟ ما هي الأسباب التي جعلت الصناعة الخاصة تتصف بمثل هذه المواصفات السلبية خاصة ونحن في المرحلة الإنتقالية إلى إقتصاد السوق؟ لماذا لم تستطيع رفع التحدي والبرهنة على تنافسيتها مثلا؟

طبعا هذا الوضع يفسر بعدة عوامل منها ما هو مرتبط بالمراحل السابقة التي عرفتها في إطار الإقتصاد الموجه وأخرى مرتبطة بالآثار التي سببتها مميزات المرحلة الإنتقالية

نفسها والإصلاحات الإقتصادية خاصة منها الآثار السلبية لبرنامج الإستقرار والتوازن الهيكلي (تحرير التجارة الخارجية، تقهقر العملة الوطنية، إنخفاض القدرة الشرائية... الخ) على العموم هذا ما سنعالجه في إطار المحاضرة الموالية و الأخيرة.

المحاضرة الخامس عشر
الآثار والإكراهات الناتجة عن المرحلة الإنتقالية والإصلاحات الاقتصادية

إنه من الصعب تقييم الآثار الواقعية لإجراءات الإستقرار والتوازن الهيكلي المطبقة حيث يمكن أن نلاحظ أن الإضطربات والإختلالات الناتجة أدت إلى تغيرات وتحولات هامة في المؤسسات الصناعية الخاصة دعمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الآثار والإكراهات

الخارجية والداخلية التي كانت موجودة آنفا، فالصناعة الخاصة دخلت المرحلة الإنتقالية كما عرفنا من خلال التحليلات السابقة بمواصفات كلها تشير إلى الضعف والعجز التقني مما زاد من تعقيد المسألة والمرحلة الإنتقالية لا تمثل في الواقع سوى السياق الذي أظهر هشاشة هذه الصناعة وأكد ضعفها وكشف عن عدم إستعدادها وقدرتها على الدخول أساسا في مثل هذا الإقتصاد الحر الذي يتطلب كفاءات مهنية عالية وإمكانيات إنتاجية وتنافسية حقيقية.

وعلى العموم سنحاول تقييم الآثار الواقعية الناتجة عن المرحلة الإنتقالية وتطبيق البرنامج الإصلاحي للتوازن الهيكلي والتي نورد أهمها كالتالي:

- **1 المنافسة الحادة وغير العادلة**

إن إتفاق ساند باي الموقع من طرف الجزائر وصندوق النقد الدولي في أفريل 1994 أعطى توجه دقيق جدا لمعنى المنافسة من خلال الإجراءات المتخذة وبالخصوص تحرير التجارة الخارجية وتقهقر العملة الوطنية فمنذ أول جانفي 1995 ليس هناك أي قائمة مقلصة Restrictive للإستيراد بالإضافة إلى إلغاء التقليصات الإدارية للإستيرادات من أجل جعل خلال ثلاث سنوات حقوق ومعدلات الإستيراد مثل البلدان المجاورة.

وقد قيم هذا الإنفتاح بالمدمر للإنتاج الوطني وخاصة بالنسبة لإنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأنه خلق منافسة حادة وغير عادلة لم تكن مستعدة ولا محضرة لها بالقدر الكافي الذي يمكنها من الإنفتاح كليا على سوق المنتوجات الأجنبية. ولهذا تضررت جدا بسبب الآثار السلبية الناتجة عن هذه الخطوة أي بسبب تحرير التجارة الخارجية بطريقة عنيفة وضعف الحماية الجمركية.

وهذا بالرغم من بعض الإجراءات التي إتخذت من طرف الدولة من أجل حماية المنتوجات المحلية من المنافسة الأجنبية حيث لم تعد المنتوجات المستوردة كما كانت في السابق تخضع لنفس التسعيرة الضريبية، فإنطلاقا من 1995 فرضت على المنتوجات النهائية ضريبة 60%، النصف نهائية 20 إلى 30% أما المواد الأولية من 7 إلى 13% لكن تبقى هذه الإجراءات هي الأضعف في العالم فهي لا تتعدى 11% في حين تبلغ معدلات حماية الإقتصاد في البلدان الأخرى نسبا هامة فمثلا نجد في الهند 32%، البرازيل 27%، الأرجنتين 30% ...الخ، أما النسبة على المستوى العالمي فهي تقدر بـ 16%.[1] وفي واقع الأمر هذه المنافسة الحادة وغير شريفة للمنتوجات الأجنبية المستوردة بكثافة لم تكن موجودة قبل الإصلاحات الإقتصادية فلقد كانت شبه غائبة إن لم نقل منعدمة تماما في أغلب فروع النشاط الإقتصادي، فالمؤسسة الصناعية الخاصة في إطار التنمية الإقتصادية الموجهة لم تكن تقلق بعد إنشائها وتأسيسها بشأن المنافسة لماذا؟ لأن مجالاتها كانت مؤمنة بما أنها كانت متمتعة بشبه إحتكار في ميدانها فالصعوبة الأساسية كانت تكمن في الإنشاء أو التأسيس للمؤسسة والقدرة على الدخول في الشبكات المسهلة لهذه العملية نظرا

[1] جريدة الخبر الأسبوعي من 01 إلى 07 مارس 2000، ص 02

للإمتيازات الممنوحة من طرفها، أما الآن فقد أصبحت المنافسة إكراه حقيقي تعاني منه بشدة المؤسسات الصناعية الخاصة لعدم تنافسيتها.

وهذه المعاناة ترجع في واقع الأمر إلى سنة 1990 مع بداية تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال رفع إحتكار الدولة عن هذا النشاط وإلغاء الإحتكار الممارس من طرف المؤسسات العامة في هذا الميدان.

وقد نددت المؤسسات الصناعية في بعض فروع وسائل الإستهلاك وبالخصوص النسيج في العديد من المرات بالمنافسة غير عادلة الممارسة أنذاك من طرف المهربين الترابنديست وتجار الحقيبة كما كانوا يسمون وهذا قبل الشروع في تنفيذ هذا الإصلاح بعد إتفاقية ساند ياي 95، كما أن العديد من جمعيات أرباب العمل عارضت وقاومت هذا النوع من المتاجرة وهذا ما أدى إلى إصدار قوائم منتوجات ممنوعة الإستيراد من طرف الدولة بين سنتي 92 و93، لكن هذه الخطوة إلى الوراء في تحرير التجارة الخارجية لم تدم طويلا بما أن عمليات الإستيراد هي حرة كليا الآن ومسموح بها والسوق يبقى حاليا يتلقى كل المنتوجات من مختلف الميادين والجهات، بينما تبقى الصناعة الخاصة تتسم بالضعف والهشاشة وعدم قدرتها على منافسة هذه المنتوجات المستوردة بقوة وكثافة.

وهذا ما يعرض مستقبلها للخطر وقد بدأت بوادر هذا الخطر تظهر بالفعل من خلال إفلاس العديد من المؤسسات الصناعية الخاصة وإغلاقها وطرد عمالها، وتوجه البعض منها إلى تبديل النشاط الصناعي بالنشاط السياحي، الخدمات أو الفندقة وتفضيل في غالب الأحيان النشاط الإستيرادي وإنشاء شركات للإستيراد لما يحققه هذا الأخير من أرباح طائلة فالسياق الجديد وظروف المرحلة الإنتقالية الحالية تخدم بقوة مصلحة المستوردين وشركات الإستيراد والتصدير التي ليست في واقع الأمر سوى شركات للإستيراد والإستيراد فقط.

فنحن قد وفرنا الجو لبروز سوق البازار أو سوق الإستيراد فكيف نطلب إذن من المستثمر أن يبقى في النشاط الصناعي ويستثمر في نفس المنتوج المستورد وهو لا يحقق أي فائدة من وراء ذلك وفي حالة ما إذا أتيحت له فعلا فرصة الربح فستكون الفائدة ضئيلة جدا،

هذا ناهيك عن الإكراهات والصعوبات التي يواجهها يوميا في نشاطه الصناعي والإنتاجي، بينما يجد في نفس السوق منافس آخر يفرض عليه منافسة حادة وقوية لكنها غير عادلة وغير شرعية بالمرة هذا المنافس القوي هو المستورد ومنتوجاته المستوردة فهو يقوم بإستيراد الحاويات المعبئة بالسلع ويتلقى قبل وصولها إلى الميناء أضعاف مضاعفة لأمواله، وهذا يشكل في حد ذاته خطر كبير يهدد المؤسسات الصناعية الخاصة والمنتوج الوطني بصورة عامة، وحتما سيكون مآل هذه الصناعة والإقتصاد الوطني على حد سواء الإنهيار التام إن إستمر الوضع على حاله.

2- خسارة الصرف

مشكل خسارة الصرف Perte de change هو ناتج أساسا عن التخفيضات المتتالية التي عرفتها العملة الوطنية (د.ج) المخططة في إطار برنامج التوازن الهيكلي والتي كان لها آثار جد سلبية حيث تسببت في توقف عمليات الإنتاج وإفلاس وإنهيار خزينة المئات من المؤسسات الصناعية التي إضطرت إلى اللجوء إلى التمويلات الأجنبية والإقتراض على المدى الطويل terme à بين 91-94 من أجل تسيير أداة الإنتاج والتموين بالمواد الأولية وبالتالي الإستمرار في عملية الإستثمار التي تبقى في مجملها ممولة عن طريق هذه القروض المالية.

وهذا التقهقر في العملة الوطنية أدى إلى زيادة رهيبة في أسعار البيع خاصة وأن أغلب المؤسسات الصناعية المقرضة لم تفكر يوما في التقليص من هوامش ربحها حيث كانت تستفيد بقوة من الفرق بين معدل الصرف الرسمي والصرف المتوازي الذي كان يمنح لها هامش هام من الأرباح من هذه العملات الرسمية، فقد كان مثلا الدولار الأمريكي يباع في حدود 8 دج في 1989 عندما لجأت هذه المؤسسات إلى الإقتراض والقروض المالية لكنه تعدى 56 دج في سنة 1996 مثلا حيث إرتفع سبع مرات أكثر من قيمته الأولى مع إرتفاع معدل الفائدة الذي إنتقل من 12% إلى 24% (TTC) من 91 إلى 96.

ولتوضيح التخفيض الرهيب الذي تعرضت إليه العملة الوطنية ندرج في هذا الإطار جدول توضيحي يتضمن تطور سعر صرف الدينار بالنسبة لأربع عملات أجنبية بين الفترة الممتدة من 1988 إلى 1996 خاصة السنوات العصيبة التي عرفت تخفيض متتالية :

الجدول رقم 16 : تطور سعر دج بالنسبة للعملات الأجنبية بين 1988-1996

السنوات / العملات	88	89	90	91	92	93	94	95	96
الدولار الأمريكي	6,84	8,05	12,19	21,19	22,78	24,08	43,08	52,18	56,21
الفرنك الفرنسي	1,12	1,38	2,38	4,13	4,14	4,05	7,98	10,64	10,71
الليرة الإيطالية	5,18	6,35	10,76	18,70	15,49	14,39	26,34	32,90	36,77
البزيتا الإسبانية	5,96	7,36	12,68	22,23	19,93	17,44	32,57	42,94	43,02

المصدر: غرفة التجارة والصناعة لوهران

أما فيما يتعلق بتطور معدل الصرف بين 88-96 لهذه العملات ندرجه في الجدول التالي :

الجدول رقم 17 : تطور معدل الصرف لسنتي 88 و96 بالمقارنة مع دج

السنوات / العملات	88	96	الفرق	النسبة
الدولار الأمريكي	6,8481	56,2142	49,3661	% 720,87
الفرنك الفرنسي	1,2101	10,7181	9,5979	% 856,80
الليرة الإيطالية	5,1803	36,7786	31,5983	% 609,97

البزيتا الإسبانية	5,9634	43,0236	37,0602	% 621,46

المصدر : غرفة التجارة والصناعة لولاية وهران

وهذه النسب والمعطيات الرقمية تعطينا فكرة واضحة عن خطورة هذا المشكل الذي حطم نهائيا خزينة المؤسسات الصناعية وبالخصوص الخاصة منها لعدم حصول أغلبها على تعويضات من طرف الخزينة العمومية عن الخسائر الكبيرة التي تعرضت إليها ونشير أن هذه المؤسسات الصناعية لم تكن لتقبل أبدا بالتدين لو أحيطت منذ البداية بأهمية هذا التخفيض المخطط في إطار برنامج التوازن الهيكلي.

وهكذا نرى في إطار هذا السياق أن كل العناصر والشروط الضرورية قد وفرت لإفلاس خزينة المؤسسات الصناعية المقرضة التي لجأت إلى التمويلات الأجنبية: فالدين الأولى أعيد تقييمه بعد إنزلاق العملة الوطنية وتقهقرها فحسب الأرقام الموجودة في الجداول السابقة نجد أن الدولار الأمريكي مثلا إرتفع بين 88-96 بأكثر من سبع مرات قيمته الأولى بالدينار الجزائري فبعدما كانت قيمته 6,84 دج أصبح في 1996 يساوي 56,21 دج والفرق هنا يشير إلى 49,36 دج إضافية عن القيمة الأولى (6,84 دج). كما أن معدلات تحريك القروض الخارجية أصبحت باهضة حيث انتقلت من 7% إلى 9% وحتى إلى 12%، مع إرتفاع فائدة القروض المالية التي إنتقلت هي الأخرى من 14% إلى 24%، وإذا أضفنا إلى كل هذه العناصر عامل تحرير التجارة الخارجية نكون قد وضعنا المؤسسة الصناعية المحطمة ماليا محك المنافسة القوية جدا وغير عادلة بالمرة، فماذا سيكون مصيرها حينئذ بإجتماع كل هذه العوامل؟

بالتأكيد نكون قد حكمنا عليها بالموت والإختفاء فتفاعل كل هذه العوامل لا يمكن أن يؤدي إلا إلى معطى واحد وهو الإفلاس الحتمي للمؤسسات الصناعية المقرضة التي وجدت نفسها في وضعية إستحالة تسديد القروض التي منحت لها بفعل زيادة التكاليف الإجمالية بعد التقهقرات المتتالية للعملة الوطنية.

فمثلا معالجة بعض ملفات المؤسسات الصناعية المتضررة من هذا المشكل على مستوى غرفة التجارة والصناعة لولاية وهران (CCIO) أسفرت عن أزيد من 32 مليار و390 مليون سنتم تمثل المبلغ الإجمالي لخسائر الصرف بـ 14 مؤسسة صناعية خاصة فقط. وهذا يعطينا فكرة عن حجم الخسائر الكبيرة التي نتجت من إجراء هذا التقهقر، كما تشير نفس الجهة في أحد تقاريرها إلى أن 50% من المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص للغرب الجزائري والتي تشغل بين 7000 و8000 عاملا تضررت بقوة من هذا المشكل [1] الذي وضع أغلبها في حالة عجز مالي تام وفي ظل غياب المساعدة والدعم المالي لها من طرف الدولة فإنه لم يكن أمامها سوى إعلان الإفلاس وإغلاق المؤسسات وطرد الآلاف من العمال وبالتالي تجويع العائلات نتيجة لتحطيم القدرة الشرائية لمثل تلك الفئات

[1] Rapport présenté à l'occasion de la visite de Mr Le Ministre De la PME Le 09 et 10 Novembre 1997 CCIO

وهذا في حد ذاته يؤدي إلى إنخفاض الطلب عموما وتقلصه وهذا ما يزيد من الوضعية الحرجة والصعبة للمؤسسات الصناعية الخاصة الأخرى ويفتح لها الباب أمام الإفلاس.

على كل نعود إلى موضوعنا ونشير في الأخير أن الدينار الجزائري ما زال يعرف تقهقرا مستمرا حيث أصبح الدولار حاليا يساوي 70دج وأمام هذا الغموض واللاإستقرار الذي يسود الصرف الرسمية والموازية بالمقارنة مع دج، والبيروقراطية المتجذرة في هيكل البنوك وإجحاف القوانين وغياب الإصلاحات الماكرو إقتصادية للبنوك

والمؤسسات المالية والإقتصادية يبقى سعر الدينار هشا والمؤسسات الصناعية الخاصة (وحتى العمومية) قاب قوسين من الإفلاس في ظل معادلة خسارة الصرف وإرتفاع أسعار الورقة الخضراء.

-3 تعذر الحصول على رؤوس الأموال

إن تقهقر الدينار الجزائري أدى إلى نتيجة أخرى وهي تعذر الحصول على رؤوس الأموال Inaccessibilite des fonds بالنسبة لعدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وبالتالي تعذر عليها إستيراد ما تحتاجه من مواد أولية وأدوات ... الخ هذا الوضع يفسر بالطبع بنقص كبير في السيولة وندرة وغلاء القروض المالية خاصة بعد التقهقر الذي عرفته العملة الوطنية، بالإضافة إلى غياب الضمان وتعقد الإجراءات الإدارية على المستوى الداخلي فمثلا التأخر الكبير في الحصول على عقود ملكية الأراضي التي تعتبر من الشروط الضرورية الإلزامية التي يجب توفرها مقابل منحها قروض مالية حيث يقام عليها الرهن من طرف البنوك المقرضة.

ثم إن هذا النقص في السيولة بالإضافة إلى إكراها ت الخزينة التي عرفتها المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة أثار عراقيل حادة صعبة الإجتياز عرضت مستقبلها للخطر الدائم. وهنا وفي هذا السياق نشير إلى أن التجارة الخارجية وجدت نفسها محتكرة من طرف مالكي Detenteurs السيولة القادرين على دفع السعر المرتفع للإستيرادات نقدا، أما الباقي فيبقى يعيش المعاناة اليومية، وهنا ربما نحضر عملية إنتقال إحتكار التجارة الخارجية من الدولة إلى الخواص.

-4 زيادة هامة في التكاليف

تحرير الإقتصاد أدى بصورة سريعة إلى زيادة هامة في تكاليف إنتاج المؤسسات الصناعية الخاصة التي لم تكن معتادة على مراقبة تكاليف الإنتاج في الماضي في إطار الإقتصاد الموجه وبقيت لمدة طويلة مستقرة على هذا الحال. لكن مع السياق الجديد واجهت زيادة سريعة في التكاليف العامة إنعكست على سعر البيع مما فتح لها الطريق أيضا أمام الإفلاسات والإنهيارات وفي غالب الأحيان دون وعي منها في البداية بخطورة الأمر فالتكاليف العامة إرتفعت بقوة وبطريقة حساسة وجد ملموسة نتيجة ترابط عدة عوامل أهمها ندرجها كالتالي :

- تقهقر العملة الوطنية مؤديا إلى إرتفاع أسعار المدخولات المستوردة Imputs.
- التضخم العام الذي يعني زيادة أسعار المنتوجات الوطنية.
- غلاء القروض المالية، فمعدلات الفائدة إنتقلت بصورة سريعة جدا من أقل من 10% إلى حوالي 30% تقريبا.
- الإلتزامات الضريبية وحقوق الجمارك التي عرفت إرتفاعا خلال السنوات الأخيرة.
- التقنين الجديد المتضمن لتكاليف متنوعة جديدة.

5- إنخفاض الطلب وتقلصه

العامل الأكثر أهمية الذي تواجهه الصناعة الخاصة خلال هذه الفترة الإنتقالية إلى إقتصاد السوق هو تقلص الطلب الناتج عن تقلص القدرة الشرائية للأجراء بسبب التضخم القوي الذي عرفته البلاد بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى: منها تقهقر العملة الوطنية، رفع الدعم عن الإنتاج والإستهلاك، إرتفاع الأسعار الداخلية، حجز Blocage الأجور أو التنقيص منها، طرد وتسريح العمال كل هذا ساهم في تدهور القدرة الشرائية للشرائح الإجتماعية الواسعة فإذا تناولنا بعض الإحصائيات الصادرة عن المجلس الإقتصادي والإجتماعي فإن القدرة الشرائية للعائلات قد إنخفضت بحوالي 100% خلال السنوات الثلاث الأخيرة كما أن الإنفاق الإجتماعي قد تقلص من 12% سنة 98 إلى 09% سنة 1999 [1] وكل هذا يعرض الطلب والإنتاج الداخلي على حد سواء للخطر الدائم المحدق به.

-6 خصخصة الاحتكار

لقد سبق وأن أشرنا إلى إنتقال التجارة الخارجية من الدولة إلى فئة قليلة من الخواص وإلى صالح إحتكارات جديدة خاصة بالطبع مالكة للسيولة بينما تبقى أغلبية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تعاني من عدم قدرتها الحصول على هذه السيولة التي تمكنها من إستيراد ما تحتاجه في عمليتها الإنتاجية.

وهذا الأمر ينطبق أيضا على عملية الخوصصة التي لا يمكن أن تنجح صيرورتها ولا في إنعاش إقتصادي حقيقي ما لم تخضع لمنافسة حقيقية على مستوى كل القطاعات، فإنتقال المؤسسات العمومية من ملكية الدولة إلى فئة تمثل قلة قليلة لا يعني شيئا إن بقي الإحتكار قائما، فلا فرق بين إحتكار الدولة وإحتكار الخواص لقطاع معين بل ربما الأمر سيصبح أسوء حسب بعض المحللين، لهذا لا بد من إيجاد ميكانيزمات وآليات لإنهاء خوصصة الإحتكار والقضاء عليه لأن هذا سيؤثر سلبا على تطور الصناعة الخاصة والصناعيون أنفسهم ويخلق لهم عراقيل وإكراهات متعددة.

-7 إكراهات مرتبطة بنقص في تسيير الموارد البشرية

[1] جريدة الخبر الأسبوعي السنة الثانية العدد 63، ص 07، من 17 إلى 23 ماي 2000

أمام هذه التطورات الجديدة للإقتصاد الجزائري، وأمام التحولات والتغيرات العميقة التي تحدث على كل المستويات غير مفهومة في غالب الأحيان وغير متحكم فيها، في هذا السياق المتعاملين الإقتصاديين الخواص وجدوا أنفسهم في مواجهة إكراهات تنظيماتية متعددة، ثقافية، إستراتيجية، تقنية، تنافسية...الخ مرتبطة بالخصوص بنقص وضعف في تسيير الموارد البشرية والمناجماتية إذن السياق الجديد دفع المؤسسات الصناعية الخاصة القديمة والجديدة على حد سواء بأن تعيش وتسير وتنمو في وسط هو في كامل التحول حيث أصبح وجودها وبقائها وحتى ميلادها مرتبط أساسا بالنوعية العملياتية والمناجمانتية لمسيريها، فإقتصاد السوق يتطلب فئة جديدة من رؤساء المؤسسات تختلف جذريا عن الفئة القديمة من حيث التكوين والتأهيل والإستجابة للمقاييس المهنية التي تتطلب كفاءة وثقافة مختصة في تقنيات المناجمانت الحديث والتسويق وإدراج خاصة المخاطرة كمعطى أساسي في العملية التسييرية الإقتصادية فالأمر أصبح يتعلق بالدخول في المنافسة وتسيير المخاطر على المستوى الداخلي والخارجي.

ونشير في هذا الإطار أن هذه النوعية من الثقافة وروح المؤسسة عموما ما تزال تمثل معرفة بدائية على المستوى الوطني وهذا يفسر باللاإنسجام المرتبط بمنتوجات جهاز التربية والتعليم والتكوين فالمدرسة الوطنية بعد 30 سنة برهنت نتائجها على اللاإنسجام واللاكفاءة بالنسبة لمسيري المؤسسات وتسيير المخاطر، فالتأطير الجيد للمؤسسات الصناعية هو الذي يمثل المستوى الجوهري الذي يمكن عن طريقه إعداد إستراتيجية المؤسسة، ولهذا تبقى عملية تسيير الموارد البشرية في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إشكالية هامة، العامل المحدد فيها هو الرأسمال القادر على التحكم في التقنيات التسييرية المناجمانتية ومواجهة المشاكل التي ترمي إلى اللاتوازنات المرتبطة أساسا بقواعد المرونة هذا العامل الهام في إستراتيجية المؤسسة والذي يترجم بالقدرة على التكيف المستمر للمؤسسة مع محيطها المتغير بإستمرار والإستجابة للتعديلات والتغيرات التي يمكن أن تحدث في المحيط في أي لحظة من أجل الحفاظ وتأمين الأهداف الأساسية للمؤسسة.

- 8 الإكراهات التنظيمية القانونية

الإنتقال إلى إقتصاد السوق تبين منذ إنطلاق الإصلاحات الإقتصادية تحت شكل جهاز تشريعي قانوني كبير فإقتصاد السوق يجب أن يبنى في إطار دولة القانون، لهذا جاء التقنيين الجديد ليراجع ويلغي ويقصي بعض قوانين الإقتصاد الموجه والمركزي فمع التجديدات والتغيرات المختلفة ظهرت إكرهات خاصة في ميادين التحكم في القوانين مثل قانون العمل، قانون التجارة، قانون المنافسة، قانون الضرائب، قانون الجمارك، قانون المحيط، النظافة، الأمن، المناطق الصناعية، القانون الحضري..الخ. هذا التقنين الضخم والكبير خلق إكراها ت أكيدة بالنسبة للصناعة الخاصة غير معتادة على إدماج هذه المعطيات في عمليتها التسييرية، حيث طرح لديها إشكال إستعابها والتحكم فيها وفي تطبيقها بالإضافة إلى ما

تتضمنه من تكاليف جديدة تضاف إلى العملية الإنتاجية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذا التقنين على مستوى التطبيق لا يزال رهين الإجراءات الإدارية المعقدة ومن تم عدم تلائمه وطبيعة النظام الإقتصادي الجديد.

كل هذه الإكراهات والعراقيل التي كشفت عنها المرحلة الإنتقالية إلى إقتصاد السوق والمرتبطة بها والتي نتجت أساسا عن الإصلاحات الإقتصادية العميقة المطبقة في إطار برنامج التوزان الهيكلي، كلها تكون ثقل قوى يضغط بشدة على الصيرورة التطورية للصناعة الخاصة والتي زادت من ضعفها وهشاشتها وعجزها على مواجهة السياق الجديد من المخاطر على مستوى السوق الذي دفع الكثير منها إلى الإفلاس وستستمر دون شك الإفلاسات والإنهيارات إن لم تتغير الأوضاع.

وقبل أن ننهي المرحلة الإنتقالية نشير إلى ظاهرة هامة وهي بروز فئة جديدة من الأغنياء إرتبط ظهورها بفترة الأزمة والعنف والإرهاب التي أدت إلى ميلاد مستثمرين جدد تمكنوا من جمع الثروات والأموال عن طريق طرق غير شرعية، فكم من إرهابي تحول إلى مواطن ثري، وكم من عصابات ومجموعات تشكلت في إطار هذا السياق للإبتزاز وجمع الأموال تحت غطاء الإرهاب، ضف إلى ذلك إشكالية الموظف المسير الذي تحول إلى غني جديد وصاحب الشركة التي كان يشتغل فيها، وهي ظاهرة مست حتى النقابيين (حسب بعض الصحف الوطنية) وهي تدخل في سياق العمليات المتتالية لتحويل الثروات من القطاع العام إلى فئة من الخواص الجدد.

على كل نظن في النهاية أننا قد عالجنا في هذا المحور الثالث أهم مميزات المرحلة الإنتقالية وأهم الإكراهات والعراقيل التي واجهت القطاع الخاصخلال هذه المرحلة نتيجة أثارها السلبية على سيرورتها التطورية، والتي أصبحت فيها الإكراهات ذات طبيعة اقتصادية محضة بعد ما كانت العوائق سيكولوجية في بداية الإستقلال وإكراهات ومشاكل مرتبطة بالإنشاء والتأسيس خلال مرحلة الاقتصاد الموجة و الاشتراكية.

قـائمـة المـراجـع باللـغة العـربيـة

- عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 1982.
- محمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة 1986..
- صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984
ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامية، الجزائر سنة 1998.-
محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية سنة 1968، ص 15. -
- محمد عدنان، التسيير الذاتي، المؤسسة العربية 2011.
- بلقاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية" مطبعة دحلب، الجزائر، 1993 (406 ص).
- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر. ص295.
- أمين سهير، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن 21، ترجمة فهمية شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، لبنان 2002.
- أمين سهير، نقد روح العصر، ترجمة فهمية، شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، لبنان 1998.
- زلافي وهيبة، واقع المؤسسة العمومية الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة دكتوراهعلوم، علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2 ، اشراف بوزيدة خليفة، السنة الجامعية 2011/2010.
-- حساين زاهية، الصناعة الخاصة واقع و اكراهات، رسالة ماجستير ، علم الاجتماع، جامعة وهران، اشراف العلاوي احمد، السنة 2001.
- فهمي، التطور التاريخي و الإصلاحات التي مست المؤسسة العمومية ، 2017، منتدي التواصل القانوني..
- عادل مختار الهواري "أسس علم الاجتماع" مكتبة نهضة الشرق –جامعة القاهرة 1983 (302 ص).
- أحمد رأفت عبد الجواد "مبادئ علم الإجتماع" مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة 1983 (172 صفحة).
- خير الله عمار "محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي" جامعة عنابة ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1982 (146ص).

المجلات والجرائد اليومية:

- مجلة الاقتصاد والمجتمع مجلة مغربية للبحث والحوار العدد 2 السنة 1986 رقم 22 "طبيعة العلاقة بين المنشآت المتوسطة والصغرى والقطاع العام في الجزائر بين التكامل والاستبدال" الدكاترة: م ل بلحسن ولاكون الصفحة (42-21).

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

I- Ouvrages :

- IGHEMAT AREZKI « la crise de l'endettement des pays en développement 82-90 » ENAP édition 1990 (190 P).
- BOUZIDIABDELMADJID « Comprendre la mutation de l'économie algérienne » les mots clés ANEP- Rouïba. 1992 (133 P).
- DEBBOUB YOUCEF « le nouveau mécanisme économique en Algérie » OPU- Alger 1995 (183 P)
- LAMIRI ABDELHAK « gérer l'entreprise algérienne en économie de marché » prest comm édition 1993 (151 p).
- LALAOUI Ahmed « d'une tradition à une autre de 1962 à 1995 ». Ouvrage collectif « L'Algérie : des principes de Novembre à l'ajustement structurel » Série du livre Codesria, Dakar, 1999, ISBN : 2-86 978-073-7.
- Ouvrage Collectif « l'entreprise et la banque dans les mutations économiques en Algérie » OPU Alger 1994 (265 P)
- RIVOIRE JEAN « l'économie de marché » collection que sais-je ? Édition
- SAFIR NADJI « Essais d'analyse sociologique ; Emploi industrialisation et développement » Tome II OPU- ENAL Alger 1985 (372 P).
- SELLAMI AMMAR «PMI et développement économique, limites théoriques et pratiques » ENAL Année 1985.

II- Etudes et thèses

-AARDES. Association algérienne démographique et sociale « étude industrie privée : démarche théorique et repères historiques » janvier 1975.
-INEAP. Institut national d'études et d'analyses pour la planification « étude sur l'industrie privée, actualité du secteur privé industriel, essai d'actualité 69-79 » juin 1980.
- LIABESDJILLALI « naissance et développement d'un secteur privé industriel en Algérie 62-80 » thèse pour doctorat de 3^{éme} cycle de sociologie sous la direction de M^{r} jean- paul de guidmar.
- SELLAMI AMMAR « la PMI comme moyen de développement économique, limites et perspectives » thèse de Magister.
- ABDELHAK FATIHA et BENSEMMOU « Dynamisme et structure du secteur privé industriel en Algérie » Mémoire fin de licence sous la direction de Mr SKURATOWICZ jerzy. Institut de sciences économiques Année 84-85.

Liabes Djillali, "Naissance et développement d'un secteur privé en Algérie 62-80" Proposition pour l'analyse de couches bourgeoises en formation, TOME 1 et

2 thèse pour doctorat de 3éme cycle de sociologie sous la direction de Mr Jean-Paul de GAUDEMAR, ANNEE 1982.
- LIABS Djillali « Capital privé et patrons de l'industrie en Algérie »

III- Revues :

-**Liabes Djillali** :"Entreprises, entrepreneurs et bourgeoisies d'industrie en Algérie .Quelques éléments pour une sociologie de"l'entreprendre".LES CAHIERS DE CREAD N°1 1er trimestre 1984 (pp97-113).
- LIABES DJILLALI « La PMI entre théorie et pratique » cahiers de CREA n° 2 1984 PP 15-27 (12 P).
-Liabes Djillali, "Qu'est-ce qu'entreprendre? Eléments pour une sociologie des espaces productifs " LES CAHIERS DU CREAD N°11 3ème trimestre 1987.
- « petite et moyenne industrie, les modalités de réalisation et de fonctionnement » revue Maghreb développement n° 50 Mars 1982. P17-31(14 P).
- « petite et moyenne industrie, la solution d'avenir » Algérie revue de presse N° 274. Année 1983 (2 P).
-« La petite et moyenne industrie En Algérie » revue Maghreb développement n° 68,Mai 84. PP 7-12. (5 P).
--BEN MENNI ABDELHAMID « PMI le second. Souffle de développement » Revue révolution Africaine N° 08 du 26 Août au 01 Septembre 1988 ، PP 21-28 (7 P).
- KHARFI RABEA et DERKAOUI BOUMEDIENE « Le secteur privé industriel en Algérie » revue Mondes en développement tome 17 n°67, 1989. PP 101- 108 (7 P).
- ABDOUNI RABAH « Le partenariat en Algérie » revue Mondes en développement tome 17- N° 67, 1989 PP 109-116 (7 P).
-AMROUSSI.A. « l'expérience algérienne : éléments d'une politique de promotion du secteur de la PMI en Algérie » Revue promotion du développement de PME, Collection ISGP carrefour d'échanges. 1991.
- GUZMAN JOAQUIN CUEVA, « les petites entreprises et les petits entrepreneurs en Espagne » une approche qualitative université de servile, revue internationale PME vol 8, N° 1, Année 1994 PP 21-136. (115 P).
- ADBELOUHED REZIG et SAIB MUSETTEMOHAMED « développement et PME en Algérie » REMARH Med Campus, gestion des RH dans les PMI / PME au Maghreb numéro spécial CREAD 1995. PP 53-78 (25 P).
- BOUYACOUB AHMED les caractéristiques de la gestion de R.H dans la PME en Algérie à l'heure de la transition vers l'économie de marché » REMARH Med. Campus numéro spécial CREAD 1995 PP.71-79 (8 P).

- LALAOUI Ahmed « Cultive et technologie au Maghreb » Revue N° Année 1997.
- Bulletin de la CCIO N° 31 Mars-Avril 97, Intervieu avec la gérante de la SIMAP.
- Bulletin de la CCIO N° 32 Septembre-Octobre 97, LALAOUI Abderrahmane « pertes de change : le droit à la réparation ».
- Bulletin de la CCIO N° 33 Janvier-Février 98, Interview avec le directeur général de la société « sultane peinture ». « l'expression implique modernisation et diversification » PP 12-15.
-LALAOUI AHMED « Le secteur privé de la période de centralisation à la transition à l'économie de marché » communication chambre de commerce Langue Doc Roussillon avril 1999.
- LALAOUI Abderrahmane « Situation sur les PMI » dans le cadre d'un séminaire organisé par la CCIO.

VI - Textes législatifs :

- القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية رقم 01- 88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، الجريدة الرسمية العدد 2، السنة 1988
- Loi 63 – 277 du 17 Juin 1963 Portant code des investissements.
Ordonnance 66 – 284 du 15 septembre 1966 portant code des investissements.
- Loi 82 – 11 du 21Août 1982 relative à l'investissement économique national.
- Loi 88 – 25 du 12 juillet 1988 relative à l'orientation des investissements économiques Privés nationaux.
- Décret législatif N° 93 – 12 du 15 Octobre 1993 relatif à la promotion des investissements.
- Ordonnance N°95 – 22 du 26 Août 1995 relative à la privatisation des entreprises publiques.
- Ordonnance N° 97 – 12 du 19 Mars 1997 modifiant et complétant l'ordonnance N° 95 – 22.
- Décret exécutif N° 97 – 329 du 10 Septembre 1997 fixant les conditions d'octroi d'avantages an profit des acquéreurs des entreprises publiques privatisées.

الـــفـــــهـــرس

البطاقة التقنية.....2

المحور الأول: مدخل تمهيدي عن مرحلتي(الاقتصاد الموجه و اقتصاد السوق)و مختلف الأشكال التنظيمية التي خضعت لها المؤسسة العمومية 7

المحاضرة الأولى: ظروف مرحلتي الاقتصاد الموجه والانتقال لاقتصاد السوقو أبرز المفاهيم المرتبطة بها.....7

المحاضرة الثانية: الأشكال التنظيمية التي عرفتها المؤسسة العمومية الجزائرية.....15

المحاضرة الثالثة: استقلالية المؤسسات و الشركات القابضة 29

المحاضرة الرابعة: العوامل المساهمة في العمليةالانتقاليةمن الاقتصاد الموجه إلي اقتصاد السوق33

المحور الثاني : القطاع الخاص بين عنف الاقتصاد الموجه و تشجيع اقتصاد السوق.....37

المحاضرة الخامسة: الأصل التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر.....37

المحاضرة السادسة: البنية الاقتصادية غداة الاستقلال.....48

المحاضرة السابعة: واقع خيار التنمية الموجهة 46

المحاضرة الثامنة: الشروط والأساليب العامة التي ساعدت على تشكيل الصناعة الخاصة 67

المحاضرةالتاسعة: الجهاز و القانوني والمذهبي المشرع و المنظم للاستثمار الخاص 70

المحاضرةالعاشرة: العوامل التي حدت من نمو القطاع الخاص 80

المحور الثالث :المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق و المؤسسات الخاصة.....89

المحاضرة الحادي عشر: أثر المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق على نمو الصناعة الخاصة 89

المحاضرة الثاني عشر: برنامج التوازن الهيكلي الإصلاحي وصندوق النقد الدولي FMI 97

المحاضرة الثالث عشر: الخصخصة 100

المحاضرة الرابع عشر: الشراكة الأجنبية 112

المحاضرة الخامس عشر: الآثار والإكراهات الناتجة عن المرحلة الإنتقالية والإصلاحات الاقتصادية 118

قـائمـة المـراجـع باللـغة العربيـة 127
الفهرس: 131